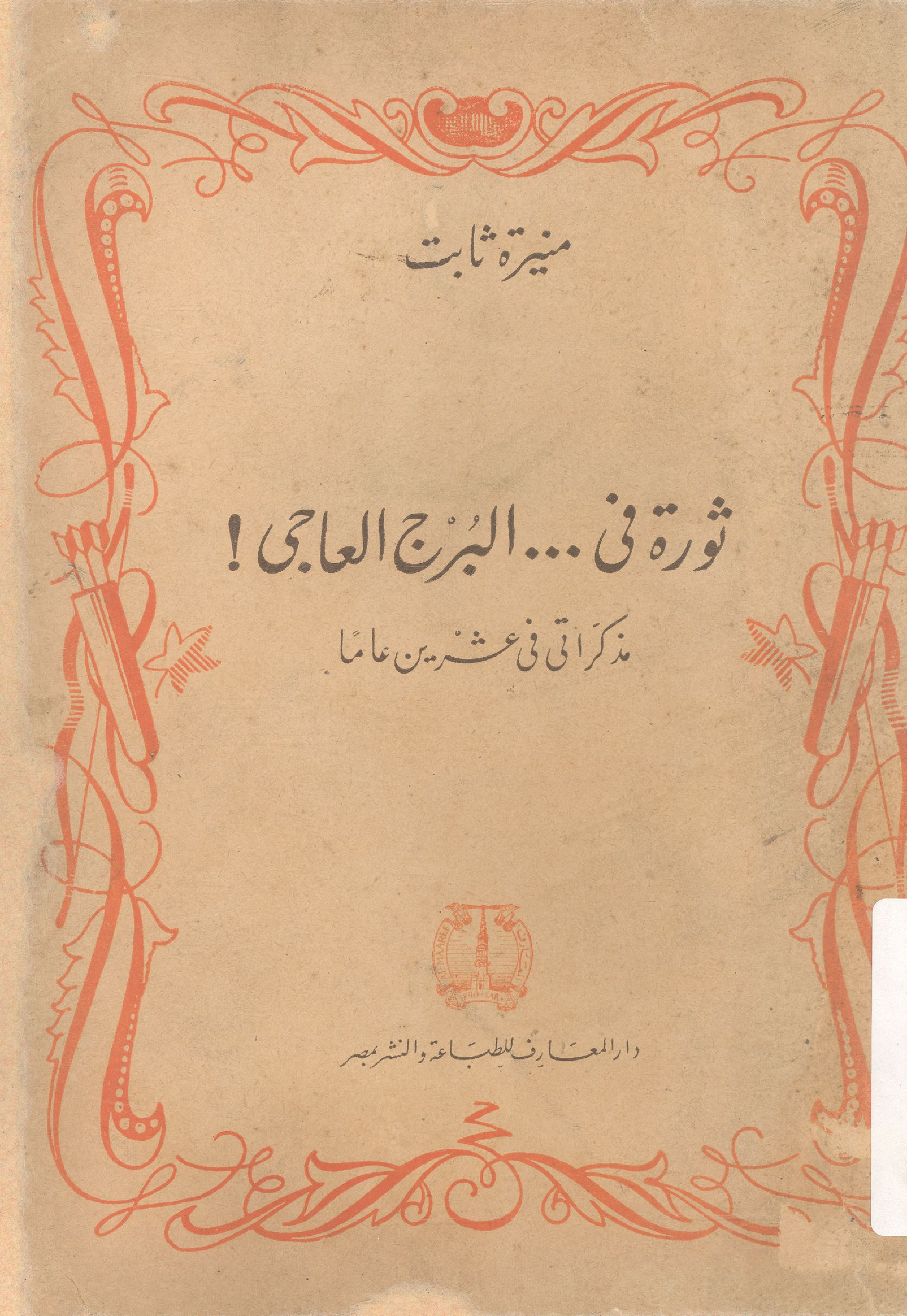


منيرة ثابت

ثورة فى ... البرج العاجى !

مذكراتى فى عشرين عاماً

دار المعارف للطباعة والنشر بمصر

منيرة ثابت

ثورة في... البرج العاجي!

مذكراتي في عشرين عاماً

عن

معركة حقوق المرأة السياسية



دار المعارف للطباعة والنشر بمصر

الإهـــداء

إلى فتيات مصر الناهضات . . .

إلى زميلاتى الثائرات . . .

إلى خريجات وطالبات الجامعات المصرية والأوروبية . . .

إلى نساء مصر جميعاً . . .

أهدى هذه « المذكرات التاريخية الصغيرة » التى تعكس فى مرآتها صفحة من صفحات « جهاد » المرأة المصرية ، هذا الجهاد الذى بدأ منذ حوالى عشرين عاما فى سبيل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بين الجنسين .

* * *

أى نساء مصر الثائرات !

إن ثورة البرج العاجى هى ثورتكن ، وقضية الحقوق السياسية هى قضيتكن ، وما اضطلعت بها إلا كمحامية عنكن . فها هو ذا « ملف » القضية أعرضه عليكن . . .

إنه تركتى فى هذه الحياة ، وأنتن وارثاتها ، وهو وصيتى . . . وأنتن منفذاتها !

فإلى الأمام !

منيرة ثابت

القاهرة ٣١ ديسمبر ١٩٤٥

تصدير

إنذار . . .

من البرج العاجى إلى « مصدر السلطات » !

أيا مصدر السلطات فى مصر !

فى هذه اللحظة التى يتنفس فيها العالم الصعداء .

فى هذه اللحظة التى خرجت فيها جموع البشرية الجريحة تحتفل بخاتمة هذه الحرب الضروس . . . و بنهاية ما جاءت به من ويلات وأهوال .

فى هذه اللحظة التى أخذ فيها العالم يرقص فرحاً على نغمات أغنية السلام . السلام القائم على مبادىء الحرية والعدل والمساواة بين الشعوب والأفراد .

فى هذه اللحظة أشعر أنا بالألم يحز فى نفسى ، وأتوجع حزنا إذ أصبحت اليوم ، بعد هـذا الجهاد الطويل المرير الذى دام عدة أعوام ، و بعد هذه التطورات العالمية السريعة الهائلة ، أرى الرجال فى مصر ما زالوا يمثلون وحدهم «الأمة». الأمة التى قال عنها الدستور المصرى إنها مصدر السلطات.

لم يك واضعو الدستور المصرى ينكرون أو يتجاهلون أن هـذه الأمة مكونة من عدد من النساء يفوق عدد الرجال . و إذن فقد عنى الدستور فى

نصوصه بأن يركز هذه السلطات فى المرأة والرجل على السواء ويجعل منهما معاً مصدراً لجميع السلطات .

فلعمرى ، لماذا يكون الرجل فى مصر — ويبقى حتى الآن — وحده مصدر السلطات ؟ ! هل أوقف الدستور ؟ ! كلا ! . وإنما تم للرجال هذا الوضع عن طريق الاغتصاب ... والتلاعب بنصوص الدستور التى نقضوها بقانون الانتخاب وبغيره من الإجراءات والتصرفات .

وليس هذا حدثاً فريداً فى نوعه . إذ صفحات تاريخ الأجيال الغابرة والمعاصرة — فى مختلف البلاد — حافلة بأمثال هذه الوقائع . فكثيراً ما يحدث (وما زال يحدث فى كثير من أنحاء العالم) أن يقوم فرد أو جماعة أو حزب من الأحزاب باغتصاب السلطة فى البلاد ، فينفرد بها ويوقف مفعول قوانينها الأساسية أو يتلاعب بنصوصها أو يستبدل بها غيرها ، ليكون حاكما بأمره وحده ، وهذه التصرفات تبدأ عادة بحركة تسمى فى لغة سياسة الحكم . Coup d'Etat أو ضربة انقلاب .

ولكن الرجل فى مصر ، عند ما استولى على السلطة ، وانفرد بها دون المرأة ، لم يك فى حاجة إلى « ضربة انقلاب » . فقد كانت جميع الظروف السياسية والأحوال الداخلية مواتية له . وكذلك كانت ظروف العلاقات الدولية .. إذ أن الدول التى تعتنق الديمقراطية — (والتى تسوى فى بلادها بين الرجل والمرأة) — كانت وما زالت تشجع الرجل المصرى على الاستئثار بالسلطات وتؤيده فى ذلك ضد المرأة المصرية .

ولدينا على ذلك دليل جديد « أخير » فى كيفية تشكيل وفد مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو . فقد كان « تكوين » هذا الوفد الرجالى يعلن بشكل صارخ مظهر استئثار الرجل المصرى بالسلطة وانفراده بها دون المرأة . . . وكانت جميع الديمقراطيات فى العالم راضية عن ذلك — (هذه الديمقراطيات التى لم ترض عن استئثار الجنرال فرانكو بالحكم فى أسبانيا ! ورفضت قبوله فى عضوية هيئة الأمم المتحدة !.. هذه الديمقراطيات المتلونة التى تتدخل فى شئون الدول ، وتضع أنفها فى كل شىء عند ما يكون لها مصلحة خاصة فى هذا التدخل) .

وقصارى القول ، فقد كانت جميع الظروف فى الداخل والخارج مواتية للرجل المصرى ، الذى لم يجد من يردعه ، فاستولى بسهولة ودون عناء . . على جميع السلطات وانفرد بها دون المرأة .

فماذا كان موقفنا نحن النساء ؟ ؟

أننا لم نستسلم لهذا الوضع المشين . ولكننا لم نستطع — خلال السنوات الأخيرة العصيبة — القضاء عليه بثورة جامحة. فاستقر بى المطاف — مؤقتاً — فى برج من العاج حيث أخذت أنظر من « فتحاته النافذة » ، فأرى ، بقلب مفعم بالأسى ونفس ثائرة ، الرجال فى مصر وقد توطد لهم الأمر وأصبحوا وحدهم مصدر السلطات فى مصر ، كما أصبح « ثالوث » الديمقراطيات العالمية مصدر السلطات الدولى فى سان فرانسيسكو و بوتسدام ! !

أحقوق أم أماني

و بعد، فماذا صنع الرجال فى مصر، وماذا صنع الآخرون فى الأطلانطيق وفى سان فرنسيسكو و بوتسدام ، ثم فى لندن ؟ ؟

أما فى الخارج ، فقد أخذوا — أولا — فى الأطلانطيق يقررون ضرورة تطبيق مبادىء العدالة والحرية والمساواة فى كل بلد وكل مكان ، و ينادون ، بحريات أر بع و بحقوق الأمم الصغيرة . . . ألخ . قرروا هذا فى ميثاق بالحبر على الورق . ثم تغنوا به طو يلا قبل أن يتم لهم النصر النهائى . فلما تم لرجال الديمقراطيات ذلك النصر المبين . بدأوا يوزعون الأسلاب والغنائم .... و يتشاحنون ! ! . ثم أخذوا يتباحثون فى مختلف وسائل «تنظيم» الاستعمار .. من وصاية وانتداب واحتلال مواقع استراتيجية . . . ليقسموا العالم فيما بينهم إلى دوائر نفوذ خاصة ! !

ذلك هو موقف مصدر السلطات الدولى حتى ساعة كتابة هذه السطور. أما فى مصر ، فمصدر السلطات عندنا — (أى حضرات الرجال) — يتحدث الآن عن شىء اسمه «الأمانى القومية» و.. «الأهداف الوطنية».. فيالبؤس التعبير ! !

أيها الرجال فى مصر ! . دعوا الملق فى التعبير ، وقولوها قولا صريحاً . قولوا بشجاعة إنها « حقوق » وليست « أمانى » .. قولوا إنها حقوق مصر والسودان، حقوق وادى النيل ، التى يجب أن تستردوها ممن اغتصبوها..

وإن كان الغاصبون هم مصدر السلطات الدولى !. . . هم الديمقراطيات العالمية المنتصره . . ذات الميثاق الأطلسى !:

قولوا إن لوادى النيل « حقوقاً » ، اغتصبت ظلماً وعدواناً ، كما نقول نحن النساء إن لنا حقوقاً اغتصبها منا الرجال فى مصر . .

حقوق النساء هى « حقوق الفرد » التى نطالب بها مصدر السلطات فى مصر .

وحقوق وادى النيل ، هى « حقوق الدولة ، التى يجب أيها الرجال أن تطالبوا بها فى حزم وشدة مصدر السلطات الدولى الذى يتغنى بمبادىء العدل والحرية والمساواة فلا تعبروا عن حقوق البلاد بلفظة أمانى أو أهداف ، فهذا تعبير يسوده روح التوسل والخنوع . . . وهذه وسيلة مقتضى عليها بالفشل .

فأما أن تقولوها قولا صريحاً جريئاً ، وألا — إن أعوزتكم الشجاعة — فدعونا نحن نساء مصر نقاسمكم السلطات ، ونؤازركم ونشجعكم فنحسن المطالبة (معكم) بحقوق البلاد التى هبطت حتى الآن إلى مستوى الأمانى وإنى لأخشى أن تهوى غداً إلى مستوى التخيلات ! . .

هيئة سياسية استشارية من الرجال

سمعت ، وكذلك غيرى من الناس ، أن هناك هيئة سياسية تكونت من الرجال ، فى هذه الأيام ، لتعاون الحكومة بالبحث وإبداء الرإى فى

قضية الوطن الـكبرى . فلماذا لم تمثل المرأة المصرية فى هذه الهيئة السياسية ؟ أمصر وطن للرجال وحدهم ، وليست وطناً لنا نحن النساء ؟ ؟ أليس من حقنا نحن النساء أن نشترك مع الرجال فى خدمة مصر ، ونتعاون معهم بصفة رسمية فى حل قضيتها الـكبرى ؟ إلى متى يصر الرجال الأنانيون على الاستئثار بهذا الشرف الوطنى ؟

أيا مصدر السلطات فى مصر !

إنـكم فى الداخل تغتصبون حقوق المرأة المصرية . وهذه هى المشكلة الداخلية . وفى الخارج لم توفقوا بعد إلى استرداد حقوق الوطن المغتصبة . وهذه هى المشـكلة الخارجية فإن لم تبادروا (أيها الرجال) بحل المشكلة الداخلية أولا . بإشرا كنا معكم فى السلطات . فتأ كدوا أنـكم لن تنجحوا أبداً وحدكم فى حل المشكلة الخارجية . . . ولن ينفعكم فى ذلك زعمكم الباطل أنـكم وحدكم مصدر السلطات

إنذار . . . . وهدنة مؤقتة

والآن ، ماذا نحن فاعلات بكم أيها الرجال ؟ ؟ أنثور عليكم ونأخذكم بالعنف — كما فعلت نساء الإنجليز — فنسترد منكم حقوقنا بالقوة !؟ أظن أن هذا هو الذى سيكون بيننا و بينكم . . ولـكننا. سنترفق بكم اليوم مؤقتاً، فنرجىء هذه الثورة المقررة «المحتومة» . . إلى أجل قريب وغير مسمى . أجل . إنى أفضل هذا التأجيل ، لإعطائكم مرة أخرى فرصة للتفكير . . . ومن ثم ، فإن الساعة حرجة ؛ وجو مصر فى هذه المرحلة التاريخية الدقيقة ، فى حاجة

إلى الهدوء والسكينة ، كما أنه يجب فى هذه الأونة أن يكون الشعب كله نساء ورجالا ، أحزاباً وهيئات ، كتلة واحدة متضامنة مع الحكومة وهى تواجه مصدر السلطات الدولى بالمطالبة بحقوق وادى النيل المغتصبه .

ولكنى أود أن تفهموا — أيها الرجال — أن هذه المهادنة فيها إنذار لكم ، فهى ليست تقهقراً منا أو نزولا عن مطالبنا ، وإنما هى مجرد إرجاء لفترة قصيرة سنظل خلالها نذكركم ونطالبكم بضرورة إشرا كنا معكم فى السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى يكون لنا نصيب فى قيادة وتوجيه سياسة وطننا المشترك فى الداخل والخارج .

لهذا رأيت ، فى فترة الانتظار هذه ؛ أن أسجل فى هذا الكتاب بعض مذكراتى وذكرياتى عن « المعركة » . التى خضت غمارها خلال عشرين عاما فى مختلف الميادين بصفة عامة وفى موضوع حقوق المرأة المصرية بصفة خاصة . وما أحاط بهذه « المعركة » من ظروف وتطورات ، وجدل مع . . . « مصدر السلطات » . . . .

م . ش .

مقدمة

أحاديث ذوات شجون

تقاليد الكتاب ، وميول القراء !

تعود الجمهور فى مصر أن يتفكه بمطالعة الروايات . . . وأن يقرأ فى الكتب المطبوعة لحملة الأقلام قصصاً ينسجها خيالهم الخصب ، أو أخرى يترجمونها . وتعود أيضاً أن يقبل على مطالعة أحاديث العواطف . . . وقصص الغرام ! وهذه الأخيرة لم يك لدى فى حياتى متسع من الوقت للاهتمام بها . . . أو للتفكير فيها !

فإن خلت أحاديثى الآن من قصص العواطف والغرام ، فإن جمهور القراء سيجد — (بدلا منها) — فى موقفى من « مصدر السلطات » (وخصوصاً فى قصتى مع وزارة الشئون الاجتماعية)[1] ، أحاديث الحياة الواقعية التى لا تخلو من الفكاهة ! وإن كانت كلها وقائع صادقة يملكها التاريخ .

إن الدواء — كالداء — مرّ المذاق ! لهذا تعمد أكثرية الأطباء إلى تقديم « جرعة » الدواء فى مزيج من الحلو . . . ليسهل على المريض

---

(١) أشرنا فى مستهل الباب الثالث فى بند العودة إلى الوطن بعض تفاصيل هذه القصة التى أوحت إلينا بإخراج كتاب ثان . . . . سيصدر قريباً إن شاء الله .

ابتلاعها ! فيجب أن يكون هذا شأن كتاب الإصلاح النسوى والاجتماعى وشأن كل صاحب فكرة ، وكل صاحب رسالة .

أما أنا ، فقد جريت على هذه الخطة منذ حملت القلم ، وتعودت أن أزج دائما ببعض التوابل فى أحاديثى ومحاضراتى وفى بحوثى المكتوبة ، حتى تصبح حلوة المذاق مستساغة ! أو بمعنى آخر سهلة الهضم . . لدى السامع والقارىء !

وعلى هذا الأساس ، ستكون أحاديثى هذه متشعبة النواحى ، متنوعة الموضوعات . . . حيث أترك لقلمى العنان ليسجل ما يشاء من أحاديث وذكريات وحوادث ذات عبر .

قد يكون فى طريقتى هذه شذوذ عن المألوف لدى الناس ! ولكنى أكره التقليد وأبغض القيود ! فلن « أقلد » الكتاب والمؤلفين ! ولن « أتقيد » بعرف متفق عليه بين الناس ! إلا إن كان هذا العرف يعجبنى! ولكنى . . . وا أسفاه ... لا أجد فى مصر شيئا يعجبنى !

وعلى كل حال فإنه يجب أن يترك كل كاتب — (أو كاتبة) — على سجيته وطبيعته ، حتى لو كان يعتبر فى عرف البعض « مخرفا » . .أو مجنونا !!

الجنون ... الذى عبدت به الطريق .. ونتائجه !

لست أدرى من الذى قال إن الجنون فنون ! على أنى شخصيا أرى أن العبقرية درجة من درجات الجنون ! وعند ما تصل العبقرية إلى الذروة

تنقلب جنونا ! . . فهل وصلت أنا فى تفكيرى إلى حد العبقرية ؟ ! وهل — بعد ذلك — وصلت عبقريتى هذه إلى الذروة . . . عند ما قال عنى نساء مصر ورجالها أنى « مخرفة » . . . مجنونة لأنى طالبت بحقوق المرأة السياسية ؟ ! !

لقد كنت الإنسانة الأولى ، والوحيدة البائسة . . فى مصر التى طالبت بحق المرأة فى أن تكون ناخبة ومنتخبة . وبمساواتها سياسيا واجتماعيا بالرجل . وقد فعلت ذلك فى وقت كان فيه النساء والرجال معاً ، والهيئات النسائية فى مصر — وعلى رأسها الاتحاد النسائى — يعارضوننى فى هذه المطالبة . ويلطموننى بتصريحاتهم ، وينعتوننى «بصفة» الخبل والجنون!... ولكنى لم أعبأ بهذا كله ، وبقيت أطالب وحدى — حتى عام ١٩٣٦ — بحقوق المرأة السياسية أملا فى تعبيد الطريق لنساء مصر فى المستقبل . وقد وفقنى الله فى تعبيد هذا الطريق ، ثم فى اقناع نساء مصر بضرورة السير فيه . فكانت النتيجة :

(أولا) أن عدّل الاتحاد النسائى موقفه — (بعد أن حاربنى عدة سنوات !) — وقرر هو أيضاً المطالبة بحقوق المرأة السياسية ! واعلن ذلك فى سنة ١٩٣٦ — بمناسبة المعاهدة المصرية الانجليزية — وكان لى فى ذلك حديث سجل فى الإهرام . وهكذا ، كان عام ١٩٣٦ بدء تعاونى مع الاتحاد النسائى .

(ثانيا) أن تكون فى مصر منذ حوالى عامين الحزب النسأئى الوطنى وقرر فى برنامج تأسيسه المطالبة بحقوق المرأة السياسية .

(ثالثا) أن قدم أحد النواب المحترمين منذ أكثر من عام ونصف عام — وهو الأستاذ زهير صبرى — مشروع قانون لمساواة المرأة سياسيا بالرجل ، ولإشراكها فى السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فكان الأستاذ زهير ، منذ قيام الدستور ، أول نائب فى مصر اجترأ على طرح مثل هذا المشروع على البرلمان المصرى ، (وكذلك قدم مشروعا لمساواة الرجل بالمرأة . . . فى عقوبة جريمة الزنا !) .

(رابعا) أن تكون فى مصر منذ عام و بضعة شهور حزب الكتلة وقرر فى لائحته ومبادئه الأسياسية ضرورة مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية وغيرها . فكان الحزب الأول فى مصر بين أحزاب الرجال الذى اعترف بحقوق المرأة وقرر العمل على تحقيق المساواة السياسية بين الجنسين .

فاليوم أرى جميع النساء فى مصر — أفراداً وأحزاباً وهيئات — يطالبن بحقوق المرأة السياسية التى طالبت بها وحدى بالأمس . كما أرى بين الرجال أحزاباً ووزراء ونوابا يؤيدون هذه المطالب .

فان كنت أنا التى عبدت وحدى لهؤلاء جميعاً . هذا الطريق بالأمس وقد اتهمونى عند ذاك بالخرف . . . والجنون ! فإنى أقول لهم اليوم : نعم هذا الخرف . . ونعم هذا الجنون ! ! أنى لفخورة بهما ! !

م . ث

الباب الأول

في مصـــر

من عام ١٩٢٤ ....

إلى عام ١٩٣٨ ....

حقوق المرأة السياسية والاجتماعية

منذ أكثر من عشرين عاماً :

الآن ونحن نشرف على نهاية العام الخامس والأربعين بعد الألف والتسعماية (١٩٤٥) قد لا يصدق الناس انى طالبت بحق المرأة فى الانتخاب و بمساواتها السياسية مع الرجل منذ أكثر من عشرين عاماً !!

إنى شخصياً أكاد لا أتصور هذه الحقيقة الواقعة . . . ولكنى فى شهر رمضان المنصرم ، وقد اشتدت حرارة الصيف ، أعتكفت فى العاصمة بعد أن هجرها « الذوات » إلى المصايف . . . وأخذت أراجع مذكراتى الخاصة واقابلها بمجموعة قصاصات الجرائد التى تحوى مقالاتى ، والتى أحتفظ بها ، فوجدت عجباً . . . سرني وأدهشنى ! وكيف لا يدهشنى أن أذكر الآن انى طالبت بحقوق المرأة السياسية (حق الانتخاب) عقب صدور الدستور مباشرة وقبل أن يعقد فى مصر برلمان ؟! وفى وقت لم أكن أفهم فيه حقيقة معنى الحياة النيابية ! إذ ما كنت قد أنجزت بعد من مراحل تعليمي غير الدراسة الابتدائية . . . و بالفرنسية ؟ !

وكيف لا يدهشنى أن أذكر انى – بتدخلى – كنت السبب فى

تقرير دعوة السيدات لحضور جلسات البرلمان ، ثم حفلات افتتاحه ، وتخصيص مكان لهن ؟ وأنى كنت المصرية الأولى التى اشتغلت بالصحافة السياسية اليومية والأسبوعية (باصدار جريدتين معاً) ؟ بل وكنت أيضاً المصرية الوحيدة التى مثلت الصحافة النسوية المصرية فى معرض الصحافة الدولى فى مدينة كولونيا بألمانيا . . .

حقاً ، لقد كدت أنسى هذا التاريخ الحافل الثائر ! . . . ولولا فترة اعتكافى خلال الصيف المنصرم ، لما وفقت إلى مراجعة هذه الصفحات التى طوتها حقبة من الزمن تبلغ عشرين عاماً

لست أدرى إن كان ما صنعته منذ عشرين عاماً ، كان عبثاً وتهريج طفولة كما قال عنى الإتحاد النسائى فى ذلك الوقت ؟ ؟

ولكن . . . ألم يكن لتهريج الطفولة هذا قيمة ونتائج ؟ ؟ سنرى !

التوجيه والإيحاء :

انى أعترف بأنى كنت مبكرة فى تفكيرى وآمالى أكثر مما ينبغى . فما هى العوامل التى دفعتنى فى هذا الطريق قبل الأوان .

كان أبى و « سعد زغلول » من العوامل القوية التى دفعت بى مبكراً إلى هذا الطريق ، فقد تلقيت منهما الإيحاء الفكرى والنفسى ، وقد ساعدت ظروف نشأتى وتربيتى البيتية على تلقى هذا الإيحاء والتوجيه والإفادة منهما .

لقد حدثني والدى كثيراً في شؤون المرأة فى مصر وفى الخارج . وذكر لى بصفة خاصة تاريخ حركة النساء فى انجلترا ، وقصة ثورتهن التى أدت إلى دخولهن البرلمان ! وهكذا كان رحمه الله « يوسوس » لى بهذه المسائل الخطيرة ، ويحشو بها رأسى الصغير ... حتى كاد ينفجر ! ! وقد « تلقفنى » الزعيم سعد زغلول ، وأنا على هذه الحالة فى عام ١٩٢٤ إذ اتصلت به اتصالا وثيقاً ، فعطف علي وشجعني . . . ثم أكمل — بأحاديثه الشيقة معى — تعبئة رأسى بالذرات الباقية فى ميدان السياسة والنهضة النسوية والاجتماعية . وقد مات أبى ، ولحق به سعد زغلول فى خلال شهور عشرة ، ولكنهما كانا قد خلفا لى ، فى ابراج رأسى ، « تركة » هى ثروة ثمينة . . . وليس المجال يتسع هنا لتسجيل شيء من ذكريات تاريخي الحافل بالطرائف مع والدى ، ومع سعد زغلول ، خصوصاً وأن بعضه . فيما يختص بالأخير . يتصل ببعض الحوادث والشخصيات السياسية فى مصر . وهذه كلها أمور لم يحن الوقت بعد لإذاعتها .

لهذا أكتفى هنا . متمشية فى حدود موضوع هذا الكتاب . ببيان قصة المطالبة بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية ، ليري الناس كيف بدأت وكيف تطورت حتى اليوم .

متى وكيف طالبت بحقوق المرأة السياسية :

لما سمعت ذات يوم ، أن القوم « يصنعون » لمصر دستوراً . . . وبرلمانا

خيل إلى أن الوقت قد حان لأن أتزعم حركة . . . تشبه ثورة نساء الإنجليز ! ! فأخذت فجأة أكتب وأبعث بعشرات المقالات للصحف العربية اليومية والأسبوعية (وأحياناً الصحف الفرنسية) .

وكانت مقالاتى العربية فى ذلك الوقت « ركيكه » نوعاً فى مبناها . (من حيث اللغة !) . ولكنها ، على ما اعتقد ، كانت قوية في معناها ومرماها . ولم يحدث أبداً أن رفضت جريدة واحدة فى مصر (عربية أو فرنسية) أن تنشر لى أية مقالة من المقالات التى ملأت بها صفحات الجرائد . وهذا فضل أذكره واسجله للصحافة فى مصر التى كانت عاملا أساسياً فى تشجيعى .

وفى هذه المقالات الأولى ، كنت أبدى رأيى في شؤون مصر السياسية بنزعة متطرفة على طريقة والدى . وكنت أؤيد طبعاً سياسة الزعيم « سعد زغلول » . وقد طالبت بحق الانتخاب للمرأة وبحق العضوية فى المجلسين النيابيين . . وكان ذلك قبل أن يفتتح رسمياً البرلمان المصرى الأول بقليل ، فكنت أول مصرية طالبت بحقوق المرأة السياسية وما زلت واسفاه . . . أطالب بها !

وأحب أن أسجل هنا أن « سعد زغلول » لم ينهرنى أو يوبخنى عند ما طالبت بهذه الحقوق السياسية ! بل . على عكس ذلك . صفق لى وشجعنى وأكد لى أنه سيعطى المرأة هذه الحقوق السياسية . عندما تتوطد الحالة السياسية فى مصر ! .

كيف طالبت بدعوة السيدات لحضور جلسات البرلمان :

لاحظت (وكنت الوحيدة التى لاحظت !) قبل افتتاح البرلمان الأول بأيام قليلة أن ذوى الشأن فى البرلمان لم يعدوا للسيدات مكانا فى شرفات الزوار ! فبادرت بالاحتجاج على ذلك احتجاجاً شديداً عنيفاً ، وطالبت بضرورة تخصيص مكان للسيدات بين زوار المجلسين .

أى ... والله ! لقد كنت أنا صاحبة هذه الفكرة . والمطالبة بها . ولم تفكر فى ذلك الوقت سيدة فى مصر أو هيئة نسائية فى المطالبة بتخصيص مكان للسيدات فى البرلمان !

وقد تقبل مكتب مجلس الشيوخ احتجاجي . . . واستجاب لطلبي فى الحال، فلم تمض أيام معدودة حتى أعدوا للسيدات شرفة فى كل من المجلسين .

وكان الفضل في سرعة قبول طلبي يرجع « لسعد زغلول » نفسه ، فقد كنت لجأت إليه فى الحال وخاطبته فى هذا الشأن . . فأبدى أسفه وأيد طلبي ! . . ونفذه فى الحال . (كان رئيساً للوزارة وقتئذ) .

يوم السبت ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ :

افتتح البرلمان المصرى الأول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ دون أن يكون لنساء مصر نصيب فى الظهور في هذه الحفلة الأولى ، ولكن بعد أن قدمت احتجاجي ، واتصلت بسعد زغلول ، تقرر تخصيص مكان لهن .

ففي يوم السبت ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ اقتحمت المرأة المصرية ، لأول مرة فى التاريخ ، باب شرفات الزوار فى البرلمان ، وكان فى مقدمة الزائرات

رئيسة وعضوات الاتحاد النسائى . . . الذى كان يعارض جميع مطالبى ويحارب آرائى ! ! ولكنه لم يك يرى بأساً من أن يتمتع بثمرات هذه المطالب والآراء . . .

والآن لنترك التاريخ يطالعنا ببعض الحوادث الثابتة على صفحات مجموعات الجرائد :

فهذه هى جريدة الإهرام التى أفسحت صدرها لعدة عشرات من مقالاتى وهذه هى سلسلة واحدة من بعض مقالات كتبتها ، وسجلت بالإهرام تحت عنوان « خواطر ثائرة » وهذه هى المقالة العاشرة من هـذه السلسلة ، وقد نشرتها لى الاهرام — (قبل افتتاح البرلمان الأول بأيام قليلة) — تحت عنوان « النساء والسياسة » ، « النساء وحفلة البرلمان » .

وقد ظهرت هـذه المقالة فى عدد الإهرام (١٤٢٩٦) الصادر بتاريخ الاثنين ٣ مارس ١٩٢٤ وقلت فيها بعد حديث مستفيض :

« قرأت أن الحكومة تنوى أن تقيم حفلة شائقة لافتتاح البرلمان المصرى »
« الجديد . . . وقد بت أتحرق شوقا لحضور هـذه الحفلة ، فتساءلت »
« مراراً — ألا يكون للسيدات المصريات مقاعد فى هذه الحفلة . . . إنى »
« لأوجه اليوم هذا السؤال علناً إلى صاحب الدولة رئيس الوزارة السفورى »
« الجليل . . . »*

(*) كنت دائماً اسمى « سعد زغلول » الزعيم السفورى الجليل ، وكان رحمه الله يتقبل منى هذه التسمية باسماً

« انه حقاً لمن الغبن الفاحش أن تحرم مندوبات الجنس اللطيف من »
« الاشتراك فى الاحتفال بافتتاح البرلمان المصرى . لقد كان للمرأة المصرية »
« نصيب فى الجهاد . لايقل عن نصيب الرجل ، فمن حقها أن تشترك معه »
« فى حفلة افتتاح المجلس النيابى الذى هو ثمرة ذلك الجهاد المشترك » .

« لقد حرمنا من حقنا فى أن نكون ناخبات لأعضاء هذا المجلس فهلا »
« نعوض من هذا الغبن ، باشترا كنا فى حفلة افتتاحه . . . الخ »

هذا بعض ماقلته ، قبل افتتاح البرلمان الأول ! وبعد أن قرروا دعوة السيدات لحضور الجلسات البرلمانية . كتبت فى جريدة البلاغ الصادرة بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ . مقالا مسهباً فى خمسة أعمدة ونصف ! ! تحت عنوان «المرأة المصرية فى الهيئة الاجتماعية — « جلسة فى مجلس النواب » .

وقد قلت فيه :

« قضى الأمر ! واقتحمت المرأة المصرية دار مجلسى الشيوخ والنواب »
« رغم أنوف السادة الغاصبين . . . ظفرعظيم هذا لمبادئي وجهودى ، حادث»
« تاريخى جليل سجلته في مذكراتى مقروناً باسم سعد زغلول ! . . . »
« إذ لو أن السلطة التنفيذية كانت اليوم فى غير يد سعد لما ظفرت اليوم»
« بهذه الأمنية . . . »

«لئن كان للمطالبة بحقها ، الملحة فيه ، المجاهدة فى سبيله بعض الفضل . »
« فإن لمجيب ذلك المطلب الفضل الأكبر . ذلك مايجب علي إثباته هنا . »
« اعترافا بفضل الزعيم المصرى « سعد زغلول » على الحركة النسائية بوجه »

« عام ، و بفضله فى تقرير « مبدأ ظهور المرأة » في الهيئة الاجتماعية »
« بنوع خاص »

« نعم ، قضى الأمر وتقرر هذا المبدأ بعد أن أعرب لىدولة الرئيس عن»
« أسفه لتصرف لجنة الاحتفال بافتتاح البرلمـان . فالآن وقد تقرر هذا »
« المبدأ بفضل دولة الرئيس هل لى أن أسأل منظمى الحفلات الرسمية »
«والسياسية ، والتكريمية أن يفكروا فى تطبيق «المبدأ الجديد » تطبيقاً تاماً . »
«فلا يهملوا دعوة السيدات المسلمات لحضور هذه الحفلات . الخ الخ »

هذه صفحة منقولة من سجل الصحافة المصرية يتضح منها أنى نجحت منذ عشرين عاما في إدخال المرأة المصرية كزائرة فى البرلمان . . . ولكنى لم أوفق حتى الآن فى ادخالها كعضو فى هذه الهيئة التشريعية . . !

حقوق المرأة ...

واشتغالى بالصحافة

من قصة الأملين ...

لما افتتح البرلمان — (ودخلناه كزائرات ، وطردنا منه كعضوات !) اشتعل لهيب ثورتى وارتفع ضجيجى على صفحات الجرائد ...

وفي أواخر عام ١٩٢٥ أصدرت — فى وقت واحد — جريدتين سياسيتين باسمى — احداهما يومية فرنسية ، والأخرى عربية أسبوعية ، وكلاهما كانت تحمل اسم « الأمل» ..

وكان سعد زغلول من حيث لايدرى صاحب الوحى فى فكرة اصدار هذين « الأملين » . فان كنت بذلك قد أصبحت أول فتاة مصرية اشتغلت بالصحافة اليومية السياسية فى مصر ، فالفضل في ذلك لسعد زغلول. وقد كان لإصدار هاتين الجريدتين باسمى قصة سياسية رائعة ... لايتسع المجال هنا لإذاعة تفاصيلها العديدة الطريفة — (وهى كلها مسجلة فى مذكراتى الخاصة التى قد أنشرها يوما ما) - ولكنى أحب أن أذكر هنا أن سعد زغلول كان فى ذلك الوقت زعيما للمعارضة ... وكان دولة اسماعيل صدقى باشا وزيراً للداخلية ، وكانت المعركة بين الوفد والحكومة على أشدها !

أجل ، كان الخيط مشدوداً من طرفيه بين « دولة الشعب » فى بيت

الأمة و« دولة الحكومة » فى وزارة الداخلية ! ففى هذا الوقت ، استطعت أن أتزحلق « بخفة وتؤدة » . . . — ذهابا و إيابا — على هذا الخيط الرفيع الحاد ، من بيت الأمة إلى وزارة الداخلية — و بالعكس ! — حتى وفقنى الله فتسلمت من يد دولة اسماعيل صدقى باشا ترخيصين باصدار « الأملين ! »

فكانت مفاجأة . . . أحدثت ضجة صاخبة فى مصر ! ولا غرابة فى ذلك فالمصريون كالبارسيين . . شديدو الفضول وكثيرو التهويل ! . . وقد تفضل الصحافيون الأوروبيون عند ذاك ونعتونى بلقب « فارسة الصحافة المصرية » L'amazone de la Presse Egyptienne وقد كانوا يجهلون « سر » ظهور هذه الفروسية !

أما الأحاديث والمناقشات الجادة التى دارت بين سعد و بينى بهذه المناسبة ، وأما التصريحات والأحاديث التى تلقيتها من دولة اسماعيل صدقى باشا فى هذا الظرف ، فكل هذه أسرار سياسية ، ليس لها مكان فى هذا الكتاب . و يكفى أن أقرر هنا أنى وإن كنت مدينة لسعد بالتشجيع والعطف والإيحاء ، فانى مدينة لاسماعيل صدقى بلقب فارسة الصحافة المصرية !!.. فهو الذى — بتصريحه وامضائه — جعل منى أول مصرية اشتغلت بالصحافة اليومية والسياسية . . . . (وكان صدقى باشا من أمد بعيد شخصية عزيزة على المرحوم والدى ، الذى كان يقدر دولته ويحبه كثيراً و يعتبره أول رجل فى مصر من ناحيتى الكفاءة والوفاء للصديق . . . ولهذا أصدر

والدى إلى الأوامر بألا أتعرض لصدقى باشا بنقد مهما كانت الظروف ! ولم يك « سعد » يعرف هذا السر الدفين !)

وهكذا ولدت الجريدتان ، أو « الأملان ».وقد ركزت عندئذ جهودى على صفحاتهما للمطالبة بحقوق مصر فى الحرية والاستقلال وبحقوق المرأة السياسية والاجتماعية .

وكانت جريدة الأمل تحمل فى صدرها كلمة :صحيفة الدفاع عن حقوق المرأة

مكرم عبيد باشا وحقوق المرأة

صدر العدد الأول من جريدة الأمل العربية فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقد صدرته بافتتاحية عنوانها « أملى فى الحياة » وقد تضمنت برنامجى ومطالبى التى كانت معروفة . ولم يك معالى مكرم عبيد باشا (وزير المالية الحالى) يعرفنى شخصياً فى ذلك الوقت بالرغم من أنه كان عضواً فى الوفد مقرباً لقلب سعد ، أجل لم يك أحدنا يعرف الآخر شخصياً . وإن كان كلانا يعرف مبادىء وآراء الآخر . فحدث أن صديقاً مشتركا بيننا تحدث إلى مكرم باشا فى شأن جريدتى ومطالبى النسوية ، وطلب منه إبداء رأيه فى الأمل وفى مبادىء صاحبة الأمل وآرائها . فتفضل معاليه (مكرم عبيد باشا) وبعث إلى برسالة ضافية شيقة بليغة من قلمه الفياض المعروف ، وقد

سجلتها حرفياً في العدد الإول من الأمل تحت عنوان : من الأستاذ مكرم عبيد إلى صاحبة الأمل .

كان ذلك فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥

فاليوم و بعد عشرين عاما ، يسرنى أن أنقل هنا بعض مقتطفات من رسالة معاليه ليذكر الناس رأى مكرم عبيد فى المرأة المصرية وحقوقها منذ خمس قرن ! وقبل أن يتكون حزب الكتلة الذى سجل فى برنامجه ضرورة مساواة الجنسين . وليعلموا أن مكرم عبيد اليوم هو مكرم عبيد منذ عشرين عاماً ، لم يتغير رأيه فى مطالب المرأة .

والآن « أترك مكرم عبيد » يتكلم بقلمه :

سيدتى :

« طلب إلى صديق أجله أن أكتب كلمة افتتاحية لصحيفة « الأمل »
« التى اعتزمت إصدارها . وإنى وإن لم أتشرف بمعرفتك شخصيا فإن »
« روحك الحرة الثائرة كثيراً ما أثارت فى نفوسنا نحن الرجال (لا أقول »
« ثورة ، فالثورة وإن كانت فكرية قد تسوق إلى النيابة .. !) ـ بل »
« حماسة مقدسة ليس أقدر من المرأة على اذكائها . »

« ولقد عرف الناس فيك مثلا صالحا للمرأة المصرية التى اشتركت »
« فى نهضتنا المباركة وكانت على الدوام سخية الخيال ، كبيرة الأمل . »
« وها أنت قد نزلت إلى ميدان العمل المجيد لتحقق ما تصبو إليه المرأة »

« المصرية من آمال سامية . فاعملى ولتعمل معك كل فتاة . فالأمل دون »
« العمل هو الوهم الباطل ، والخيال المريض الناحل . »

« الأمل ! ما أحسنه عنوانا لكتاب الحيــاة . فلا حياة ولا عاطفة ، »
« ولا فكر ، ولا عمل ، ولا جهاد دون ذلك المحرك الأكبر . « الأمل ! »
« بل يموت الانسان ويحمل أماله ـ أو تحمله آماله ـ إلى ما وراء القبر ، »
« وما الموت إلا موت الأمل . »

« وألا ترين يا سيدتى ان أمتنا الأسيفة هى فى هذا الوقت أحوج منها »
« فى سائر الأوقات إلى الأمل ، والاكثار من الأمل والاغراق فى الأمل .. »
« و إذا كان الأمل وليد الخيــال فأى أمل يبقى لنا إذ كان الهازئون »
« والمتشككون يهزأون بكل خيــال ، و بكل جمال ، و بكل عاطفة ، »
« و بكل إيمــان ، حتى صغرت نفوس البعض منا ، وصغرت أمالهم . »
« وأصبحت الوطنيــة والكرامة تباع وتشترى فى سوق الشهوات بثمن »
« بخس دراهم معدودات . . الخ الخ . »

ثم قال معاليه :

« لقد بقى على المرأة الطاهرة أن تنفخ من روحها الصافية فى أجسامنا »
« وأن تبعث بالكثير من الأمل إلى موات نفوسنا ، وإذ لم يمكنها أن »
« تعيد الفرح إلى قلوبنا ، والابتسام إلى شفاهنا ، فلا أقل من أن ترسل »
« الدمع إلى عيوننا . . عسى أن يغسل الدمع بعض أرجاسنا . . الخ الخ »

ثم قال :

« .. إنى « معجب شديد الاعجاب ببرنامجك أو بآمالك» التى تطمحين »
«بها إلى رقى بنات جنسك و إصلاح المجتمع المصرى . ولكن لا تحزنى »
« يا سيدتى إذا لم تحقق الأمل كله ، بل الويل كل الويل للانسانيـة »
« إذا تحققت جميع آمالها ، ولم يبق لها من أمل تطمح إليه وخيال تصبو »
إليه . ان الكمال محال على الأرض وهذا حسن . . ولعل هذا هو السر »
« فى جمال الأمل ، فالأمل مثل المرأة لا يشيخ أبداً .. فهو لا يكاد يتحقق »
« حتى يتطور .. وهو مثلها ليس كله صفاء ـ بل بعضه ابتسام ، و بعضه »
« دموع ! . . »

ثم قال :

(... ولى رجاء عندك يا سيدتى ، هو أن لا تسوى بين الرجل والمرأة فى كل شىء . لك أن تطالبى بكل الحقوق و بكل الحريات ، وللمـرأة أن ترتفع أو تنخفض عن مستوى الرجل ، ولكنى أرجو أن لا تكون مثله !) فنحن فى حاجة إلى المرأة ، إلى رقتها وطهـارة نفسها ، إلى بساطتها و إلى طفولتها ، إلى ابتساماتها و إلى دموعها .. الخ الخ

هذه بعض من آراء « مكرم عبيد » فى « الأمل » وفى صاحبة الأمل و برنامجها .

وقد أدى الأمل مهمته فى خدمة رسالة المرأة المصرية التى اضطلعت بها وعاهدت نفسى ـ منذ عشرين عاما ـ على تحقيقها

أول عريضة رفعت إلى السلطات

للمطالبة بحق المرأة فى الانتخاب

لم أكتف — فى مطالبتى بحقوق المرأة السياسية وفى السعى لتحقيقها — بموقفى كصحافية تحت أمرها وتصرفها صفحات جريدتين ، بل رفعت — لأول مرة فى تاريخ مصر ! — عريضة إلى أولى الأمر ، أو ممثلى مصدر السلطات .. طالبت فيها بحقوق المرأة السياسية .

وكانت هذه العريضة الأولى من نوعها ، وكنت أنا مقدمتها وكان ذلك فى مارس سنة ١٩٢٧ وقد طبعت منها مئات النسخ ووزعتها على أعضاء الهيئتين التشريعية والتنفيذية والصحافة .

فهل يذكر الناس فى مصر اليوم هـذه العريضة ؟ ؟ وهل يذكرها على الأخص أعضاء الهيئات النسوية فى مصر الآن ؟ ! لا أظن ذلك ! لهـذا فإنى أسجل هنا نصها الحرفى :

أول عريضة رفعت إلى السلطات فى مصر

للمطالبة بحقوق المرأة السياسية

باسم الآنسة منيرة ثابت

١٩٢٧

القاهرة فى   مارس سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى دولتكم عريضتى هذه وأملى كبير فى أن يكون لموضوعها نصيب من عناية مجلس النواب الموقر .

*
* *

إن العالم كله سائر الآن فى سبيل المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق المدنية والسياسية وقد كان الدين الإسلامى أول سابق إلى « هذه المساواة » فأعطى المرأة حرية التقاضى بدون إذن من زوجها وحرية المعاملات جميعها من بيع وشراء ورهن وارتهان و إيجار واستئجار وهبة وغير ذلك . وجرت التقاليد على هذه السنة حتى اعترف الفقهاء للمرأة بتولى القضاء متى توفرت فيها الشروط اللازمة لذلك . وليس يخفى أن منصب القضاء هو أرفع المناصب وأجلها شأناً فى الإسلام .

واعترف الفقهاء للمرأة أيضاً بحق الحكم و إدارة شئون الرعية ، فتولى الحكم كثير من النساء فى الممالك الإسلامية ، أخص بالذكر منهن الملكة المصرية شجرة الدر ، التى اشتهرت بالعدل والحكمة والتى نالت مصر على يدها ما لم تنل مثله إلا على يد كبار الملوك .

إذن شريعتنا الإسلامية وتقاليدنا الشرقية سبقت المدنية الغربية فى الاعتراف بحقوق المرأة السياسية . و إنما أقول الحقوق السياسية لأن تولى القضاء وتولى الحكم من الحقوق السياسية التى لا تنكر أهميتها . وقد أخذت أخيراً بلاد أوربا الراقية بهذه المساواة بين الرجل والمرأة فاعترفت الولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا وكل البلاد الراقية للمرأة بحق الانتخاب . حتى الهند وهى بلاد شرقية لم تصل بعد إلى الدرجة التى وصلت إليها مصر من التقدم الاجتماعى والسياسى اعترفت للمرأة بحق الانتخاب وقد جرت فيها الانتخابات منذ ستة أشهر لجمعيتها التشريعية فاشترك فيها الرجال والنساء على السواء .

فهل يصح مع هذا كله أن تبقى مصر منكرة على المرأة أن تتساوى مع الرجل فى الحقوق السياسية ، وخصوصاً فى « حق الانتخاب » الذى جئت اليوم مطالبة به ؟ ؟

إن المصريين جميعاً يعرفون ن المرأة المصرية شاركت الرجل مشاركة فعلية فى الحركة الوطنية التى كانت نتيجتها الحصول على الدستور ، فمن الغبن للمرأة أن يستأثر الرجل دونها بكل مزايا الدستور .

والآن فلننظر ما هو حكم الدستور فيما أطالب به ؟ هل هو ينكر على المرأة حق الانتخاب ؟ ؟ كلا ، فان المادة (٣) منه تقول :

« المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية . . . الخ » فهل كلمة « المصريون » هنا يقصد بها الرجال وحدهم أو الرجال والنساء معاً ؟ ؟

إن المقصود بالبداهة هو الرجال والنساء معاً ، و إلا فلو قيل إن المقصود هو الرجال وحدهم ، لكان معنى ذلك إخراج النساء من حكم المساواة فى التمتع بالحقوق المدنية ! وهذا ما لا يمكن أن يقول به أحد .

إذن دستورنا ينص على أن الرجال والنساء متساوون لدى القانون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، ولا شك فى أن حق الانتخاب هو أول الحقوق السياسية وأساسها : ولكن مما يوجب الأسف أن المادة (١) من قانون الانتخاب جاءت بعد ذلك فنقضت هذه القاعدة وخالفت المادة الثالثة من الدستور ، فقالت :

« لكل مصرى من الذكور بالغ من السن احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب » فقول هذه المادة : « لكل مصرى من الذكور » يفيد التخصيص وهو وحده الذى حرم المرأة المصرية حقها فى الانتخاب وهو مناقض لحكم المادة (٣) من الدستور التى تقدم ذكرها .

ومن هذا التناقض بين المادتين المذكورتين نستخلص دليلا جديداً على أن المادة (٣) من الدستور تشمل فى حكمها الرجال والنساء معاً ، وهذا

(٣)

الدليل هو أن المادة (١) من قانون الانتخاب لما أرادت التخصيص قالت « لكل مصرى من الذكور » فلو أن المادة ٣ من الدستور أرادت التخصيص هى أيضاً لاستعملت نفس ذلك التعبير ولما اكتفت بأن تقول « المصريون » بدون تخصيص .

فهذا الحكم الذى حكمت به المادة الأولى من قانون الانتخاب ظلم للمرأة وهضم لحق من حقوقها التى أعطاها أياها الدستور .

ولذلك أتقدم بعريضتى هذه إلى مجلس النواب الموقر راجية تخويل المرأة المصرية حق الانتخاب وذلك بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب كما يأتى :

« لكل مصرى ومصرية بالغين من السن احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب » وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول عظيم الاحترام

منيرة ثابت

المـــــرأة . . . . .

فى معرض الصحافة الدولى فى ألمانيا

وما دمت قد تكلمت عن الصحافة واشتغالى بها ، فإنى لا أرى بأساً من أن أسجل هنا حادثا لطيفا !

ففى شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٢٨ ، أقيم فى مدينة كولونيا بألمانيا معرضاً دوليا للصحافة . وقد اشتركت فيه مصر . وقد كنت فى ذلك الوقت فى باريس استعد لبعض الامتحانات . كأية تلميذة نشطة ! ! فتركت دراستى وهرعت إلى ألمانيا . لماذا ؟ ؟ لأمثل الصحافة النسوية المصرية فى هذا المعرض ! ! ولم لا ؟ ! ألم تقل عنى الصحافة الأوروبية بالأمس إنى فارسة الصحافة المصرية ؟ ! ! إذن فلأتمسك بهذه الصفة ! وعلى ذلك فقد ذهبت إلى مدينة كولونيا ، وأشرفت على تنسيق ناحية الصحافة النسوية فى (الباڤيون) القسم المصرى حيث كانت صورى وجرائدى معروضة فى مكان بارز ! ! *

أى والله ، لقد أشرفت بنفسى على تنسيق هذا القسم — (وهذه حقيقة لا يعلمها الجمهور المصرى . . ولا الحكومة !) — فكنت أقاب (وأغير)

* الحكومة المصرية هى التى كانت حملتها ... وشحنتها من القاهرة إلى ألمانيا ... لتفاخر بها ... إزاء صحافة الدول النسوية

فى الصباح ما ينظمه الموظفون فى المساء ! . . وكنت مستبدة معهم ! لعلمى أن ذوق المرأة فى التنسيق ، أجمل من ذوق الرجل !

وقد تأخر افتتاح القسم المصرى طويلا — بسبب بطء الاستعدادات — حتى كاد صبرى ينفد ، وأخيراً فتحت أبواب قسمنا المصرى للزائرين من جميع الجنسيات — عقب حفلة الافتتاح الرسمية التى أقيمت حوالى الظهر وحضرها محافظ المدينة .

وأنى لن أنسى حتى الآن — بعد ظهر ذلك اليوم . فقد كان التعب قد أضنى المشرفين على تنسيق القسم المصرى ، فما كادوا ينتهون من الحفلة الرسمية حتى ذهبوا ليأخذوا قسطا من الراحة ، تاركين بعض السعاة (للحراسة ! !) فوقفت أنا على مدخل القسم وحدى استقبل الزائرين ! ولم أكن فى ذلك الوقت أجيد من اللغات الأجنبية غير اللغة الفرنسية — (ولكنى كنت قد ألممت ببعض المفردات فى اللغتين الألمانية والانجليزية).

كان الزائرون يبسمون لى . . وكنت أشرح لهم محتويات القسم ورسومه (ورموز هذه الرسوم) ثم أستوقفهم أمام الناحية المخصصة للصحافة النسوية! — (وهذه كانت محسوبيات . . . صادرة منى ! !) — وكم بالغت ! وكم كذبت . . أكاذيب بيضاء ! لأوهم الزائرين أن الصحافة المصرية ، وخصوصاً النسوية ، هى فى المرتبة الأولى بين صحافة العالم !

ولما عدت إلى باريس عقب ذلك ، شعرت أنى غير مستعدة لتأدية الامتحان الدراسى ! فامتنعت عن دخوله ! وهربت إلى لندن ! بعد أن

بعثت بكتاب إلى المدرسة زعمت فيه أن « أسرتى فى لندن ! » إستدعتنى فجأة لشئون عائلية خطيرة ! وكانت هذه طبعا كذبة ، من أكاذيب التلمذة البيضاء . . فقد سافرت حقاً إلى لندن ولكن . . . لم يك لى أهل هناك !

وهكذا كانت الصحافة ومعرضها الدولى سبباً فى ضياع سنة من سنى دراستى . . . وهذه ليست بتضحية ! بل هى واجب صغير ، أولا ، لأنى أحب الصحافة — وحبها ممتزج بدمى — وثانياً لأن الصحافة المصرية التى أردت أن أشيد بذكرها وأرفع من شأنها وسمعتها فى المعرض الدولى ، كان لها فضل كبير علىّ .

حقوق المرأة . . . .
والاتحاد النسائى المصرى

لو أن جمعية الاتحاد النسائى المصرية (التى كونتها صاحبة العصمة هدى هانم شعراوى تحت رياستها) عضدتنى منذ اللحظة الأولى فى مطالبتى بحقوق المرأة السياسية ربما كنا اليوم — ومن يدرى ؟ — فى غير هذا الوضع الحالى . فالاتحاد النسائى غنى بالمال وغنى بالشخصيات الكريمة . والمطالبة بالحقوق تحتاج إلى الدعاية ، والدعاية تقوى بالمال والنفوذ الأدبى والاجتماعى .

ولكن واأسفاه ، رفض الاتحاد النسائى المصرى أن يطالب بحقوق المرأة السياسية منذ تكوينه ، وقرر تأجيلها ، ولم يرجع فى قراره هذا إلا فى آخر عام ١٩٣٦ (١٩٣٦ — ١٩٣٧) وعندئذ قرر ذلك قولا ، ولكنه حتى الآن لم ينفذه بإجراءات عملية ! !

تكون الاتحاد النسائى المصرى فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ . وكان السبب بل الغرض الأساسى من تكوينه هو المطالبة بحق المرأة فى الانتخاب ! ! وذلك لأن مصر كانت قد دعيت فى ذلك الوقت لتشترك فى عضوية الاتحاد الدولى النسوى الذى كان يضع فى مقدمة مطالبه وبرامجه المطالبة بحقوق النساء السياسية فى جميع البلاد .

فكان لا بد للجمعيات النسوية التى تشترك فى هذا الاتحاد الدولى أن «تستحى» وتضع هى أيضاً : (من باب الانسجام والتناسق فى البرامج !) على رأس برنامجها المطالبة بحق الانتخاب .

وعلى ذلك ، تكونت جمعية الاتحاد النسائى المصرى وقررت كتابة . (هى أيضاً) : فى برنامجها ، حق المرأة فى الانتخاب ! ثم اكتفت فى يوم افتتاح البرلمان الأول (الأول فقط !) بمظاهرة هوانم كرام حملن لوحات سطرت عليها مطالب المرأة وحقوقها ! ولوحن بها للنواب والشيوخ . . . فكانت هذه المظاهرة آية الافتتاح ومسك الختام فى المطالبة بحقوق المرأة السياسية ! ! بالنسبة للاتحاد !

والواقع أن جمعية الاتحاد النسائى المصرى كانت ترى فى تلك الأوقات أن المرأة المصرية لا تصلح لأن تكون ناخبة أو عضوة فى البرلمان : (وقد كان الرجل المصرى الأمى صالحاً لأن يكون ناخباً . . . ومنتخباً ! !) . فرأت الجمعية أن تترك هذا الموضوع ، وأن توجه جهودها لشئون الإصلاح الاجتماعى وتعليم المرأة وتربيتها وقد نجحت الجمعية فى هذه الناحية نجاحاً مشكوراً ، يسرنى أن أسجله هنا .

ولكنى أعتب على جمعية الاتحاد النسائى ، لأنها لم تكتف بالوقوف موقفاً سلبياً أزاء مطالبتى بحقوق المرأة السياسية ، بل اعتبرت مطالبتى هذه جريمة (جناية !) تحاربتنى من أجلها خلال سنوات عشر متواليات !..

وإنى لأذكر أننا تبادلنا فى ذلك الحين على صفحات الجرائد بضع

مقالات نابية اللفظ والمعنى ! وكانت جمعية الاتحاد النسائى تارة تتهمنى بالجهل ، وطوراً « تعايرنى » بحداثة سنى :

وما الحداثة من حلم بمانعة   قد يوجد الحلم فى الشبان والشيب !

ولما شكلت جمعية الاتحاد النسائى وفدها المصرى المسافر إلى روما للاشتراك فى المؤتمر الدولى النسوى . هاجمت فى الصحف برنامج هذا الوفد النسوى . فيما يختص بحقوق المرأة السياسية . فردت على سكرتيرة اللجنة فى الأهرام الصادر بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٢٣ حيث قالت — فى خلال كلام طويل ، وتقريع مستفيض . . (موجه إلى شخصى المسكين) .

« . . . إنى أعلم أن برلماننا المستقبل سيكون صورياً . . يجلس فيه »
« رجالنا وليس لهم فى أمورنا الحيوية المفيدة من حل ولا عقد ، فما الذى »
« أغبط الرجال عليه فى الجلوس على تلك الكراسى ، حتى أطلب أن »
« يكون للنساء يد فى انتخابهم ، أو مزاحمتهم على كراسيهم ؟ هذا هو »
« سبب سكوتنا نحن لجنة المؤتمر على المطالبة معك بحق الانتخاب الخ . »

وعقب ذلك مباشرة ، سافر وفد الاتحاد النسائى المصرى إلى روما لحضور جلسات المؤتمر الدولى ، فما كاد يصل إلى هناك حتى حملت لنا الأهرام فى تلغرافاتها الخارجية خبراً من روما ينبىء بأن حضرة المحترمة سكرتيرة الوفد المصرى صرحت هناك بأنها ستفهم المؤتمر الدولى أننا (نحن المصريات !) لا نطالب بحق الانتخاب ! ! وأنه من الأصوب ألا تنمو هذه الفكرة فى مصر ! ! !

وافضيحتاه ! ما كدت اقرأ خبر هذه الفضيحة . . . التى مست سمعة المرأة المصرية فى أوروبا — حتى غضبت غضبة مضرية ! وسجلت هذا الموقف على الاتحاد النسائى المصرى ، ببيان نشر فى عدد الأهرام الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ . وعندئذ اندلع لهيب الحرب حامياً بين الاتحاد و بينى ! . . وظلت هذه الحرب قائمة بيننا عدة سنوات . . . كنت أنعت خلالها عضوات الاتحاد المحترمات : (اللاتى أحمل لهن الآن فى نفسى كل تقدير واحترام) — بالسيدات الكبيرات ! العجوزات الرجعيات ! المتأخرات ! ! وكان الاتحاد من ناحيته يسمينى الطفلة الهازلة . . . أو الصاخبة المهرجة ! !

وكان كل هذا من أجل حقوق المرأة السياسية !

تحسن الجو . . . والعلاقات ! !

ثم كانت بيننا مهادنة ، هى فترة سكوت سلبى ، شغلت خلالها بشئون دراستى . وفى عام ١٩٣٣ لما أن حصلت على إجازة الليسانس الفرنسية فى القانون . أخذ الجو يتحسن بينى و بين الاتحاد النسائى المصرى ! . . وأخذت شقة الخلاف بيننا تضيق رويداً رويداً ، وذلك لأن الاتحاد النسائى . . . بدأ يعترف بقيمة جهودى . . ونتائج ثورتى !

وفى عام ١٩٣٤ ، تلفت الاتحاد النسائى . . فرأى فى مصر خريجات من جامعات أوروبا ومصر ! فكف بغتة عن التحدث عن عدم كفاية

المرأة المصرية ، وعن عدم أهليتها لممارسة حقوقها السياسية ! أجل ، كف عن التغنى بهذه الأسطورة ! ثم قرر أن يحتفى بنا نحن خريجات جامعات مصر وأوربا ، فأقام لنا حفلة تكريم لطيفة شرفها صاحب السمو الملكى الأمير محمد على توفيق .

وقد ترددت عندئذ فى تلبية دعوة الاتحاد وقبول تكريمى ! . . ولكنى فى آخر الأمر صممت على الذهاب . . لأرى كيف يكرم الاتحاد النسائى « منيره » بعد الذى كان بينهما ! وكان نظام حفلة التكريم يقضى بأن « تعرض » الخريجات المحتفل بهن على المسرح . . أمام الجمهور . . فأبيت هذا العرض . فيما يخصنى ! واتخذت لى مقعداً خلف سمو الأمير مباشرة . فى الصف الأول ، أمام المسرح ، وبقيت أنظر باسمة — فى سكون عجيب ! — إلى سعادة محمد على علوبة باشا ، وهو واقف أمامى (على المسرح) يتفقدنى . . . ويبدى أسفه لعدم وجودى (على المسرح) بجانبه ! ! ! وأنا « ثابتة » فى مكانى . . . لا أتحرك !

وهكذا ، كانت هذه أول مرة دخلت فيها دار الاتحاد النسائى . وقد دخلته منتصرة . . . دخلته لأتقبل منه عبارات التحية والمحبة والصداقة .

قصة المعاهدة

وتأثيرها فى موقف الاتحاد النسائى

فى الأيام الأخيرة من سنة ١٩٣٦ قامت فى مصر بين النساء مشكلة أثارتها قصة المعاهدة المصرية الانجليزية . فقد أقيمت لهذه المعاهدة فى ذلك الوقت دعاية قوية واسعة النطاق لتسهيل مرورها فى البرلمان . . ولإقناع الشعب المصرى بأنها «الدرة» الفريدة فى تاج المعاهدات الدولية وقدبلغت الدعاية للمعاهدة فى ذلك الحين ، حداً جعلها تحاط « بزفة » فى طول البلاد وعرضها كزفة العروس وكان كل ذلك من أجل معاهدة الشرف والاستقلال التى ضيعت مصر والسودان وسمحت للحليفة فى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بأن تطبق نظرية المستشار الألمانى ڤون بتمان هلويج ، النظرية التى سجلها فى عام ١٩١٤ بالفعل والقول . . . وهى نظرية تسميه المعاهدات : « بقصاصات من الورق » ! !

أعود لموضوعى فأقول ، إن الشعب المصرى ، — (وهو الذى يقبل بإخلاص مبدأ التحالف والصداقة الوطيدة مع انجلترا على أن يكون تحالف الند للند) — كان فى نهاية سنة ١٩٣٦ يبدوا بالرغم من هذه الدعاية غير راض عن الالتزامات التى فرضتها المعاهدة على مصر ، متخوفاً من نتائجها .

ففى هذا الوقت بالضبط قامت ثورة بين النساء ، لأن الوزارة لم تعن باستطلاع رأيهن فى هذه المعاهدة ، وهن يكون نصف الأمة . فأراد الاتحاد النسائى أن يصدر قراراً برأيه فى هذه المعاهدة ، أملا فى أن يكون لهذا الرأى أثره فى نتيجة شبه الاستفتاء الذى كان قائما فى ذلك الحين .

وحدث فى هذه الاثناء ، أن دعيت لزيارة صاحبة العصمة السيدة هدى هانم شعراوى رئيسة الاتحاد (لشأن يتعلق ببعض الفقيرات اللائى كنت أود الحاقهن مجانا بمدرسة الاتحاد) فكانت هذه أول مرة تشرفت فيها بالجلوس إليها فى منزلها . . . فلما انفردنا — (وكانت لنا جلسة طويلة لا أنساها ، صفينا خلالها جميع بنود الحساب المدونة فى الدفاتر القديمة !)— تفضلت عصمتها وأبلغتنى أن الاتحاد سيصدر قرارا برأيه فى المعاهدة ، ثم سألتنى رأيى فى قيمة هذا القرار من الناحية القانونية والدستورية .

عندئذ أردت أن أداعب الاتحاد دعابة . . . انتقم بها لهذه السنوات العشر التى ضيعها الاتحاد دون مطالبة بحقوق المرأة السياسية . فقلت لعصمتها : إن المعاهدة موضوع سياسى ! ! والاتحاد النسائى الذى يعترض حتى الآن على مطالبتى بحقوق المرأة السياسية : لا يجوز له — تطبيقا لمبدئه — أن يتدخل فى الشئون السياسية ! !

ولست أجهل أن الدستور المصرى قرر مساواة المرأة بالرجل فى ممارسة الحقوق السياسية ولكن ، لما جاء قانون الانتخاب وعطل حقوق المرأة السياسية ، غضبت أنا وحدى على هذا القانون ، وأعلنت عدم اعترافى

بدستوريته ! أما الاتحاد النسائى فقد ارتضى هذا التعطيل وهذا الحرمان... ووافق على قانون الانتخاب ! فكيف يجوز له اليوم إن يتدخل فى السياسة؟ كلا ، سيدتى ! أنا وحدى . الثائرة على قانون الانتخاب التى يحق لها أن تبدى رأياً فى الشئون السياسية ! أما الاتحاد ، فعليه أولا أن يطالب بحقوق المرأة السياسية و يعلن سخطه على قانون الانتخاب ، و بعد ذلك يبدى رأيه فى السياسة ! »

فضحكت هدى هانم كثيراً من هذه الاجابة « الخبيثة » ! وأدركت ما أرمى إليه ، وقالت فى مرح وسرور :

« إذن "سنطالب من الآن معك بجميع حقوق المرأة السياسية !" ثم أخذت تشرح لى الأسباب التى دعت الاتحاد إلى « تأخير » المطالبة بهذه الحقوق ، وخصوصا أسباب تعنته فى موقفه إزائى ، وانتهت بأن قالت أنها تحمد الله إن جعل السعى لخير الفقيرات الصغيرات سببا فى « اجتماعنا » .

كان حديثنا طويلا وطريفا ، وقد خرجنا منه والجو « صاف » بيننا بعد أن عقدنا صلحاً ... ومعاهدة نسوية ! ! كان ذلك فى آخر عام١٩٣٦، وهكذا كانت المعاهدة المصرية الانجليزية سبباً مباشراً فى تغيير رأى الاتحاد النسائى فيما يختص بالمطالبة بحقوق المرأة السياسية .

و بعد ذلك ببضعة أسابيع ، أجرت جريدة المصرى إستفتاء لمعرفة رأى النساء والرجال فى إعطاء المرأة المصرية حق الانتخاب ، فبادرت هدى هانم شعراوى وأعلنت بصفتها رئيسة الاتحاد المصرى ، ضرورة إعطاء المرأة هذه

الحقوق السياسية . فبادرت أنا من ناحيتى وسجلت على الاتحاد هذا التصريح ضمن بيان مستفيض نشر فى صدر عدد الإهرام الصادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٧ ، وكان هذا فاتحة عودة قلمى العربى إلى ميدان الصحافة بعد أن هجرتها خلال فترة دراستى القانونية .

وها هو ذا نص البيان :

٦ فبراير ١٩٣٧

عودة كاتبة إلى ميدانها

حقوق المرأة

ترى . . . هل أنا فى حاجة إلى التعرف من جديد إلى جمهور قرائى ؟ أم علىّ فقط أن أعتذر له عن طول غيابى وسكوتى ؟ وهل نسى الجمهور سريعاً صاحبة (الأمل) و لسبوار L'Eespoir وأسدل على اسمها ستاراً من النسيان ؟ إذا كان الأمر كذلك فلست بلائمة جمهور قرائى و إنما أرجع باللائمة على نفسى فأنا التى هجرت الصحافة والكتابة بعد أن زاولتهما فترة طويلة فإن كنت عائدة إليها اليوم (بأملٍ) فإنما هو اعتمادى على الذكريات القديمة .

إنى أشعر الآن بثقل قلمى العربى ، وكأنه قد علاه الصدأ بعد أن قضيت هذه السنوات الأخيرة غارقة فى بحوث قانونية فرنسية إذ كنت معتزمة هجر الصحافة إلى المحاماة المختلطة أو إلى وظيفة (سفيرة) أو قائمة

بأعمال . . . أو ملحقة باحدى سفارتنا العامرة بالسعداء من الرجال أو . . . أو وظيفة قاضية أو مستشارة أو . . . نائبة إلى آخره !

ولكنى وآأسفاه كنت مخطئة فى تقديرى فقد نسيت أن إجازة القانون — ولو من جامعة باريس — فى يد المرأة المصرية لا تساوى شيئاً فى دوائر مصر الاجتماعية والرسمية . . . لا تساوى حتى معرفة الرجل المصرى الساذج للحروف الهجائية التى يكون قد تعلمها فى أحد الكتاتيب ! . . ولماذا ؟ لأنه الرجل وكفى . . . فالرجال هنا فى مصر يستأثرون بكل شىء . لا بالنيابة عن الأمة وحق الانتخاب فقط بل بجميع شئون الدولة . أما نحن السيدات ، حتى المتعلمات منا ، فقد أصبحت وظيفتنا السياسة فى هذا البلد (محدودة) وهى أن نقف متفرجات مصفقات لهذا أو محتجات على ذاك . وليته تصفيق أو احتجاج له قيمته عند السادة الرجال الذين يعتقدون أن رأيهم وعقليتهم أعلى وأصوب من عقلية النساء ورأيهن .

أفليس هذا مؤلماً للنفوس ونحن الآن فى الثلث الثانى من القرن العشرين ؟ أبعد هذا يحق لسائل أن يسألنى عن سبب سكوتى أو يحق للائم أن يلومنى لانزوائى ؟ ألا فليعلم السادة المتسائلون أن سكوتى ما هو إلا (اضراب) ناتج عن غضبة وثورة نفسية ، لأنا — حتى اليوم — وقد تساوينا مع الرجال فى التعليم مازلنا محرومات حقوقنا السياسية ، فى حين أن الرجال يستأثرون بالتمتع بجميع هذه الحقوق وسواها .

يريدوننا على أن نكتفى بالدخول فى ميدان السياسة مؤيدات أو منتقدات

(كنمر) تابعات — للرجال على اختلاف أحزابهم ، أى دون أن يكون لرأى النساء من الوجهة القانونية نتائجه وآثاره العملية كرأى الرجل سواء بسواء .

وقد هاجمنى كثير من صديقاتى وأصدقائى خلال الأشهر الأخيرة تارة بالرسائل وأخرى بالمناقشات (الكلامية) وضيقوا على الخناق .... طالبين رأيى ، بعد طول سكوتى ، فى كثير من المسائل العامة . فسألونى أولاً ما هو رأيى فى التحالف كسياسة خارجية للحكومة ثم رأيى فى سياستها الداخلية الخاصة ، فقلت لهم إن لى فى هذه السياسة العامة رأياً غريباً غير مألوف بين جميع الآراء التى أبديت حتى الآن ، وقد يخيل للبعض إنه غير متفق مع آرائى السابقة . . . ولكن عندما يحين الوقت للأفضاء به وتحليله فلسفياً وقانونياً سيقدر القارىء قيمته العملية . ولكن ما فائدة بث رأيى هذا للجمهور الآن ؟ فقد يبادر من لم يوافقهم هذا الرأى فيقولون : إن رأى السيدة فى مصر ليس له قيمة من الوجهة القانونية لأن الدستور المصرى ينكر حقوق المرأة السياسية ولا يعطى هذه الحقوق إلا لجمهور (الرجال فقط) باعتباره ناخباً ولأعضاء مجلس الشيوخ والنواب باعتبارهم ممثلى الأمة ....

قلت لهم هذا فعادوا يسألوننى ثانياً . ما هو رأيك فى الاكتتاب للدفاع الوطنى ؟ ألا تتبرعين بشىء ولو فى سبيل (مصر) ؟ فقلت : كلا ! فإنى (مضربة) إحتجاجاً على أن مصر تتجاهلنى كسائر السيدات . . . وكفى أننا تحملنا حتى الآن كل الغرم وكان الغنم للرجال وحدهم ! ألا يكفى أن

ندفع جميع الضرائب كالرجال تماماً وليس لنا حقوق سياسية تمكننا على الأقل من مراقبة الخزينة العامة مثلهم ؟

ان من المبادىء العامة الأساسية فى العالم من الوجهتين القانونية والاجتماعية ، مبدأ ارتباط الحقوق بالواجبات ، فكل منهما ملازم للآخر وكل فرد له من الحقوق بقدر ما عليه من الواجبات ، والعكس صحيح ، فكيف يطالبوننا نحن النساء بتأدية جميع الواجبات فى حين أننا محرومات جميع حقوقنا ؟

ليس فى نزعتى هذه (الاحتجاجية) أى مروق من الوطنية ، فإنى أحب مصر وطنى حباً عميقاً لا تشوبه شائبة ، حباً صامتاً وليس كلامياً ، وإنى وإن كنت لست ثرية فإنى لا أضن عليها بعلمى وكفايتى ولا بدمى أروى به تربتها إذا دعت الضرورة إلى ذلك . أما الآن فإنى سأظل أكره هذا المجتمع الذى يعلو أرض مصر ويحول — بآرائه العتيقة — بيننا وبين الاتصال بها بصلة التضحية والوطنية .

قلت لهم هـذا فعادو يسألوننى ثانياً . ما هو رأيك فيما نشرته جريدة المصرى خلال الثلاثين يوماً الأخيرة كاستفتاء فى مسألة منح المرأة المصرية حق الانتخاب وحق النيابة ؟

آه . . . هنا وقعت (فى الفخ) الذى نصبه المتسائلون ، فقد عرفوا بهذا السؤال كيف يضربون على الوتر الحساس فى نفسى ويدفعوننى إلى العودة إلى القلم ، وليس بغريب أن يثيرنى هذا الموضوع — ويحرك فى نفسى

ذكريات الماضى القريب . فقد كنت أولى من طالب فى مصر بحق المرأة فى أن تنتخب وتنتخب وتحملت كثيراً من النقد فى هذا السبيل دون أن أتزعزع عن رأيى ، وقد كانوا فى ذلك الوقت يعترضون على منحنا هذا الحق مدعين أن المرأة المصرية لم تبلغ بعد حداً من الثقافة يؤهلها للقيام بهذه المهمة ، وقد دحضت عند ذاك جميع اعتراضاتهم فى مناقشة دامت ثلاث سنوات لزمت بعدها الصمت لا لعجز و إنما لأنى لم أر فى ذلك الوقت بين السيدات من تؤيدنى فى رأيى .

ولكن اليوم تغيرت الأحوال وتطورت الآراء وأصبح اللائى كن يعتبرننى بالأمس (طفلة صاخبة) لا يعتد برأيها ينادين بما كنت أنادى به من قبل ، ويقلن لقد حان الوقت لمنح المرأة المصرية جميع الحقوق السياسية فلا يسعنى إلا أن اغتبط بهذه الظاهرة الجديدة الطيبة التى تبينتها أولا من أحاديثى الخاصة مع فضليات السيدات العاملات. وثانياً من نتيجة شبه الاستفتاء الذى نشرته جريدة (المصرى) (وهى محتفظة برأيها فى الموضوع فى شبه حياد) . فأما عن هذا « الاستفتاء » فيهمنى فيه أولا رأى السيدات . فقد تكلمت صاحبة العصة هدى هانم شعراوى فقالت (نعم) وقالت صاحبة العصمة حرم رياض باشا (لا) .

فأما عن الرأى الأول فقد سبق أن سمعته شخصياً من صاحبته فى منزلها وقد أبديت عندئذ لعصمتها أنى مسرور إذ أراها اليوم توافق على المطالبة بحقنا فى الانتخاب بعد أن عارضت فيه بالأمس . فقالت لى عصمتها أنها

إن كانت لم توافقنى بالأمس فلأنها كانت ترى أن الوقت لم يك قد حان لذلك ، أما الآن وهى ترى الكثيرات من المصريات يضارعن الرجال كفاية وعلما ، بل منهن من يفقن بعض الرجال ، فلم يعد هناك مبرر لمنع المرأة من الاشتراك مع الرجل رسمياً فى الأعمال السياسية .

هذا فيما يختص برأى صاحبة العصمة رئيسة الاتحاد النسائى . أما عن رأى صاحبة العصمة رئيسة الهيئة الوفدية النسائية فإنى أعجب من تناقضه مع رأى سابق لعصمتها أبدته أمامى وبحضورى فى عهد الوزارة الماهرية (على ماهر باشا) فى منزل أحد وزراء تلك الوزارة ، إذ حملت فى وجهى على سيدات العصر الحالى المتعلمات واتهمتهن بالتقصير وبالكسل والتراخى! وانحت عليهن باللائمة لعدم اشتراكهن مع الرجال فى الشئون العامة من حكومية وسياسية وسواها ... كأنها ناسية أننا محرومات حقوقنا السياسية بحكم قانون الانتخاب وحقوقنا الأخرى بحكم العادة والتقاليد التى تعتز حكوماتنا بتطبيقها ! .

ان كان هذا هو رأى السيدة الجليلة حرم رياض باشا فى حقوق السيدات وواجباتهن، ان كان هذا هو رأيها الذى أبدته فى ابريل الماضى ، فهل يتفق هذا الرأى مع تصريحها اليوم بعدم أهلية المرأة المصرية للتمتع بحق الانتخاب . هل لهذا التناقض فى الرأى (سر سياسى) تائه بين الوزارتين الحالية والسابقة !

هذا فيما يختص بالرأى النسائى ، أما عن رأى الرجال فقد نشر المصرى

فى هذا الموضوع — آراء سبعة من الشيوخ والنواب مختلفة الأسباب أو الحيثيات ، وكانت خلاصتها أن ستة أصوات تعترض على منحنا حق الانتخاب والنيابة وصوت واحد يرى الوقت قد حان لإعطاء المصرية حق الانتخاب — وصاحب هذا الصوت هو العضو المحترم الأستاذ انطون جرجس انطون .

إذاً فالنتيجة حتى الآن هى بنسبة $\frac{1}{7}$ ولم يك هذا غير منتظر ، لأن النزاع القائم على منح المرأة المصرية حق الأنتخاب والنيابة ، هو نزاع قائم بين المرأة المصرية والرجل المصرى ، ومن الطبيعى أن يعترض الرجل ولا يسلم بهذا الحق إذ يخشى منه منافسة المرأة له فى ميدان العمل والسياسة الذى يريد الأستئثار به .

فالرجل هنا هو فى مركز الخصم والحكم إذ أن هذا الحق الذى ينازعنا فيه الرجل لا يمكن أن يقرر منحنا أياه ، الا هيئة مكونة من الرجال ، وإذاً فنحن إزاء ذلك فى موقف عسير يحتم علينا نحن السيدات أن نتآزر فى العمل بجميع الوسائل على إقناع السادة الرجال (الذين يجلسون مجلس الخصم والحكم) هؤلاء الذين يخطئون فى تشبثهم بأنانيتهم وفى دعواهم بأنا غير أهل لمشاركتهم فى الميدان السياسى .

أجل إنهم مخطئون ، فيجب أن يفهموا أن طعنهم الآن على كفاية المرأة المصرية وثقافتها فيه مساس لسمعة مصر وطننا ، لأن المرأة فى كل بلد هى مقياس لرقى شعبه . فإن حكموا على المرأة المصرية بالجهل والتقهقر فى

هذا الثلث الثانى من القرن العشرين فإنهم يحكمون بذلك على الأمة المصرية بأنها ما زالت متأخرة . فهل يرضون بذلك لمجرد دافع الأنانية والخوف من المنافسة ؟ هل يرضيهم ذلك فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة المصرية بعمل دعاية واسعة عن تقدم مصر ونهضتها ؟

إن تعليم المرأة فى مصر يسير منذ عدة سنوات فى مستوى واحد مع تعليم الرجل . فإن كان اليوم هناك رجال من حملة الشهادات الابتدائية والثانوية والعالية فهناك كثيرات من السيدات يحملن هذه الشهادات الثلاث نفسها ، وإن كان يوجد بين السيدات أميات فهناك أميون بين الرجال ، فلماذا إذاً يتطلبون من النساء (فى مستوى الثقافة) أكثر مما يتطلبون من الرجال ؟ لو أن الرجال تجردوا من هذه النزعة المبنية على الأنانية وبحثوا الموضوع ملقين عليه نظرة مجردة من هذه المؤثرات الذاتية ، لتجلت لهم حقيقة خطئهم فى هذا الموقف ولأدركوا أنهم يسيئون إلى بلادهم ولأشخاصهم عندما يظهرون فى المجتمع لابسين ثوب هذه الرجعية العتيقة ، فهذا ثوب بال مهلهل لا يشرفهم فى الوقت الحاضر .

وانى لأذكر بهذه المناسبة أن الأستاذ الفرنسى المسيو ليون ديجى عميد كلية الحقوق بجامعة بوردو وهو من علماء القانون المشهورين ، قد خشى — منذ بضع سنوات — أن يتهم بالرجعية عندما أنكر وجود سيادة الأمة فى نقده آراء جان جاك روسو ونظرية (العقد الاجتماعى) وما كان لها من أثر فى الثورة الفرنسية ودساتير فرنسا من ذلك العهد إلى الوقت الحاضر ،

أجل خشى مسيو ديجى وهو يحمل على هذه النظرية وينكر هذه السيادة أن يتهم بالرجعية فنفاها عن نفسه بقوله :

(. . . وانى بالرغم من ذلك ديمقراطى بل أنا أكثر ديمقراطية من هؤلاء الذين ينادون بضجة فى المجتمعات العامة بمبدأ "سيادة الأمة" إننى ديمقراطى لأنى أعتبر أنه يجب أن يكون لجميع الأفراد فى كل بلد نصيب متساو فى إدارة الشئون العامة بل انى فوق ذلك ادافع بعقيدة عن حق المرأة فى الانتخاب وإذاً فيمكننى أن أقول إننى ديمقراطى ملتهب . . .)

إذاً فها أنتم أولاء ترون الأستاذ ديجى يستشهد على ديمقراطيته بأنه من أنصار حق المرأة فى الانتخاب . لقد أنكر ديجى وجود سيادة الأمة علمياً وحمل على روسو من أجل ذلك حملة قاسية ووصف عقده الاجتماعى بأنه كتاب مملوء بالأغلاط وأن روسو ضرب بنظريته هذه رقماً قياسياً فى السفسطة ، أجل يقول ديجى أن سيادة الأمة معناها اخضاع الأقلية لرأى الأغلبية . . . وأن هذه السيادة غير موجودة وأن الشىء الموجود هو « الاعتقاد بوجودها » وانه يجب هدم هذا الأعتقاد لتشييد بناء القانون العام من جديد .

فإن كان صاحب هذه الآراء ينادى بضرورة منح المرأة حق الانتخاب، وهو أمر قد لا يكون منتظراً من صاحب هذه الآراء . فما هو رأى رجال مصر التى اعتنقت فى دستورها مبدأ « سيادة الأمة » المقرر فى فرنسا منذ عهد الثورة والذى تكون من نظرية العقد الاجتماعى ؟

أسيادة الأمة معناها سيادة الرجال ؟ إذاً فهذه دكتاتورية جماعة الرجال ، وإذن فانى أهدد باعتناق آراء الأستاذ ديجى بأجمعها وتأييدها ما دام هذا القانون يدافع عن حقوق المرأة بعقيدة .

بيد انى أرجىء هذا الاعتناق حتى أسمع رأى ذوى الشأن من رجال مصر فى موضوع اعطائنا — الآن — حق النيابة والانتخاب .

حقوق المرأة

والزعيم النبيل محمد محمود وبعض رؤساء أحزاب الرجال

فى عام ١٩٣٧ كان جو السياسة الداخليــة فى مصر مكهربا . . وكانت الهيئة السعدية فى دور التكوين ، وكانت حركة ائتلاف قائمة بين كل من حزب الأحرار وحزب السعديين — الآخذ فى التكوين — وحزب الوطنيين والمستقلين ، وقد اضطلعت بقسط وافر فى هذه الحركة الائتلافية السياسية الداخلية .

فى تلك الفترة لازمت المغفور له أحمــد ماهر باشا ملازمة الظل . وكان إذ ذاك رئيسا لمجلس النواب ، فلم أر غضاضة فى أن أتخذ لى « محلا مختاراً » فى السكرتارية ! وكان يشاع عنى فى ذلك الوقت إنى صحافية . . . اميريكانية وصلت حديثا من أميريكا لدراسة الحالة السياسية فى مصر ! !

فكنت كلما خرج « أحمد » عدوت خلفه ، و إن خطب استمعت بانتباه لخطبه ، و إن عاد — ليأخذ قسطا من الراحة — إلى مكتبه ، اقتحمته وصدعت « رأسه » بمناقشاتى السياسية !

ولم أكتف بملازمة «أحمد» .. بل اتصلت بالمغفورله « محمدمحمود باشا » وكانت هذه الفرصة السعيدة التى تشرفت فيها لأول مرة بمعرفة ذلك الزعيم النبيل « محمد محمود » والتحدث إليه فى مختلف الشئون . وفى ذلك الوقت قابلت أيضاً لأول مرة رفعة على ماهر باشا فى قصر عابدين العامر ، إذ كان رئيساً للديوان الملكى .

وكنت فى اضطلاعى بهذه الشئون السياسية الوطنية مدفوعة بعاملين : الأول رغبتى فى أن أؤدى بعض ما علىّ من واجب فى خدمة مصر وعرشها المفدى ، والثانى هو عامل « الأمل » فى اقناع هؤلاء الزعماء الثلاثة الأجلاء بضرورة إعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية ، لهذا كانت لى مشاريع ومقترحات تحدثت فيها طويلا معهم .

فأما عن الزعيم « أحمد ماهر » فقد أعطانى وعداً — على غرار وعد سعد زغلول — بتحقيق مطالب المرأة المصرية . وكان وعداً أثلج صدرى أما صاحب الرفعة على باشا ماهر فلم يهتم بشئون المرأة ومطالبها ، ولم يعطنى وعداً بتحقيقها ، بل لم يبد فى ذلك رأيا ! !

أما زعيم الأحرار النبيل ، فقد طال حديثى معه فى هذه الشئون ، خصوصا فى احدى أمسيات شهر رمضان من ذلك العام ، (وكان رحمه الله

فى ذلك الوقت زعيما للمعارضة فى البرلمان) وانى ما زلت أذكر تلك الأمسية فقد كنت معه جالسة فى غرفة مكتبه بشارع الفلكى ، وكان شقيقه حفنى بك محمود والمغفور له عبد القادر حمزة باشا مرابطين فى غرفة الصالون المقابل . . يزمجران و يتأففان . . ثم يرسلان على رأسى اللعنات ! . . لأنى احتجزت الرئيس طويلا وحرمتهما مجلسه فترة خالاها دهراً !

ولكنى ، لم أعبأ بغيظهما منى ! و بقيت أحاور محمد محمود باشا وهو يحاورنى فى موضوع مساواة المرأة بالرجل فى ممارسة الحقوق السياسية . وكان أسلوب الحديث بيننا دبلوماسيا رائعا . انتهى بأن أكد لى رحمه الله بأنه (موافق) على ضرورة « معاونة » المرأة للرجل فى جميع الشئون العامة ! فلم تعجبنى منه كلمة « المعاونة » ولا كلمة « الشئون العامة » المرنة ! فعدت إلى محاورته حتى صرح لى بقوله إنه «يرحب» باشتراك المرأة مع الرجل فى (شئون الوطن) السياسية والاجتماعية !

واكتفيت بهذا (الترحيب) وخرجت مرحة مغتبطة لهذه التصريحات وأنا أحسب أن ترحيبه سيجعله يقرر إشراك المرأة فى السلطتين التشريعية والتنفيذية !

ولكن . . . لم يمض على ذلك بضعة شهور حتى أفضى بتصريح خطير لجريدة انجليزية ، كان صدمة مؤلمة لى بصفة خاصة ولنساء مصر جميعهن بصفة عامة . فأسقط فى يدى وحزنت حزنا عميقا ، ثم أردت أن أكتب

كلمة أعاتب بها رئيس الأحرار وأتهمه بأنه ضحك مني ! وقد كنت بالرغم من موقفه هــذا ، أضعه من نفسي في مكان الاعزاز والاجلال . فكتبت كلمة : (إلى أن أصبح وزيرة دولة) . . التي أقحمت فيها صديقي وزميلي الصحفي القــديم دكتور هيكل باشا ! وقد اصطنعت في هذه الــكلمة (حديثا مع نفسي) كظمت فيه غيظي وتوتري !

وقد تحدثت أيضا في هذه المناسبة الى معالي مصطفى باشا عبــد الرازق محتجة على ما أصابني من زعيم الأحرار ، فرد على معاليه قائلا في قســوة وصراحة :

« ان محمد باشا لم يضحك منك ! وانما هو أكرمك وأنت في داره ، وقد أثقلت عليه .. فلاطفك وأرضاك بأسلوب متحفظ لم يقطع فيه على نفسه عهداً .. ولم يعط وعداً في موضوع مطالبك النسوية . وكان يجب أن تذكري اننا قوم « صعايدة » . . لنا تقاليد لا نحيد عنها !

فقلت لمعاليه : وهل تعني بذلك أنك — أنت أيضــا — في موضوع حقوق المرأة السياسية ، رجعي مثله ؟! فقال معاليه : « طبعاً .. بالتأكيد ! »

كان ذلك منــذ ثمانية أعوام ونصف عام . فهل يفرح اليوم بهــذه التصريحات دولة النقراشي باشا ويشمت بنا نحن النساء ؟ ! فهو وإن كان سكندريا فإنه يبدو الآن حنبليا . وأشد رجعية من الصعايدة الدستوريين! بل أشد منهم قسوة في محاربة فكرة ممارسة المرأة المصرية حقوقها السياسية إذن ، لم يعد هناك فرق بين تربة شمــال مصر وتربة جنوبها ! وإذن

فتربة مصر كلها تربة جافة لا تنتج إلا رجالا قساة القلوب جامدين ! فليت شعرى ، أفى وسعنا أن « نجندهم » ونرسلهم فى بعثة الى شمال أوروبا . . ؟ ولكن ... ضاع الوقت ... فقد شاخوا فى جمودهم ، فلا أمل فى أن يتغير رأيهم ! فعسى أن يذكروا المثل القائل :

« لا تكن صلبا فتكسر ، ولا تكن لينا فتطوى ! !

وبعد فإنى أسجل هنا القسم الأول من كلمتى التى عاتبت فيها زعيم الأحرار وها هى ذه :

حديث مع نفسى . . .
إلى أن أصبح وزيرة دولة . . !

كيف أقتل اوقات فراغى ؟ . .

أجل أريد أن أكون وزيرة دولة . . . وفى انتظار تحقيق هذا الأمل غير البعيد المنال ، فإنى الآن فى طريق البحث عن وسيلة أقتل بها أوقات فراغى المملة . ذلك الفراغ الذى غرقت فيه بحكم مركز المرأة فى مصر . فقد قضوا عليها بالحرمان من الحقوق السياسية وبالإبعاد عن الاشتراك فى الوظائف الحكومية وغيرها . وتفضلوا فقط وسمحوا لها بأن تكون مهرجة سياسية — تصفق لهذا الحزب تارة وتحتج على هذه الهيئة السياسية تارة

أخرى . . وهذا من أشنع أساليب الاستغلال التي يستعملها الرجال فى مصر إزاء النساء. وإنه لاستغلال لا أطيق وطأته على نفسي . .

نعم ، أنهم يستغلون السيدات و ينتفعون (مباهين) بتأييدهن فى كثير من المواقف السياسية وفى الوقت نفسه لا يخجلون من عدم الاعتراف بشخصية المرأة المصرية وما يجب أن يكون لها من استقلال فى الرأى ومن حقوق سياسية واجتماعية كالرجل سواء بسواء .

لست — فى مناجاة نفسى — أتحدث الآن عن موقف المرأة المصرية تفصيلياً وما نالها من إجحاف باعث لليأس فى هذا العام (١٩٣٨) الذى كنا نطمح أن يأتينا بتحقيق الكثير من مطالبنا . وإنما أنا أمر فى «حديثى مع نفسى » ببعض حوادث هذا العام « المحلية » التى كانت بمثابة صدمات محطمة لآمالنا .

أضع على رأس هذه « المحليات » القاسية المقلقة ، تصريحاً صدر من صاحب الرفعة محمد محمود باشا فى أواخر مارس الماضى أفضى به لأحد مكاتبى الجرائد الإنجليزية حيث قال إنه « لن يوافق على منح المرأة المصرية حق الانتخاب ما دام فى كرسى رياسة الوزارة ! . . » ومع احترامى وكبير تقديرى لشخصية رفعة محمد باشا كرجل سياسى ، فإنى ألاحظ أن رفعته لم يتفضل ببيان الأسباب أو الحيثيات القوية التى أصدر على أساسها هذا القرار الظالم الذى أذاعه بصفة رسمية فى بلاد الإنجليز وغيرهامن بلدان أوروبا .

لقد كان لهذا التصريح أثر سيئ فى الدوائر النسوية ، لا فى مصر فقط بل

فى الخارج أيضاً . لأنه بمثابة حكم صادر من رئيس الحكومة بعدم أهلية المرأة المصرية . ولو أن رفعة الرئيس النبيل بسط الأسباب التى جعلته يصدر هذا الحكم القاسى ، لاستطعت مناقشتها وربما كنت انتهيت إلى اقناع رفعته بالعدول عن قراره . .

وعلى كل حال فان « صدور » هذا التصريح من رفعة محمد محمود باشا بصفة خاصة كان موضع دهشتى . وذلك لأنى أذكر – منذ بضعة أشهر – و بالضبط فى شهر رمضان الماضى – أننى زرت رفعته فى منزله وقلت له إنى سمعت من الكثيرين أن دولته متشبع بروح تقاليد العهد القديم وأنه لذلك ذو نزعة رجعية إزاء حقوق المرأة المصرية ومطالبها . فقال لى إن هذا الذى سمعته عنه لا أساس له من الصحة وأنه ليس رجعياً على الإطلاق وأنه يقدر المرأة المصرية و يوافق على اشتراكها مع الرجل فى كل شئ ، و بطبيعة الحال لم أتكلم مع رفعته فى مسألة حق المرأة فى الانتخاب بالذات ، بل كان حديثى معه فى حقوق المرأة السياسية منصباً على المبدأ بوجه التعميم لمعرفة رأيه فى مطالب المرأة المصرية .

فكيف يمكننى الآن أن أوفق بين ذلك الذى سمعته بأذنى من رفعته منذ شهور قليلة و بين التصريح الذى نشرته الديلى ميل ؟ . . أكان هناك سوء تفاهم فى الحديث الذى دار بينه و بينى فى رمضان الماضى أم كان التصريح المنشور فى الصحيفة الإنكليزية « مدسوساً » على رفعته ؟ ! . .

وعلى كل حال فإنى شخصياً ما زلت آمل من رفعة الرئيس النبيل أن

يكون أكثر عطفاً على المرأة المصرية وأن يذكر على الخصوص أن المرأة هى مقياس « ترمومتر » الرقى والتقدم فى كل بلد وأن الحكم عليها بعدم الأهلية و بالتقهقر يمس الرجال سواء بسواء . . و بالتالى يمس الشعب بأجمعه. فإن تذكر رفعة الرئيس الكريم هذا فإنه لاشك سيعدل — حفظا لكرامة الآمة المصرية — عن قراره المذاع الذى كان حادثاً فريداً فى تاريخ مصر الحديثة .

وفيما عدا هذا (الحادث) الخطير فإن هناك محليات أخرى .

أى نعم أذكر أيضاً فى هذه اللحظة كم ضحكت ألماً وحزناً عندما قرأت منذ بضعة أسابيع قرار الغرفة التجارية بالإسكندرية عن مذكرة وزارة المعارف الخاصة باقتراح تعميم التعليم التجارى للبنات . فقد رأى مجلس الغرفة التجارية الموقر عدم ملاءمة تنفيذ هـذا المشروع الآن ! . . ولماذا.؟ لأن الشبان المتعطلين كثيرون . . ولماذا أيضاً ؟ . . لأن الوقت لم يحن بعد للسماح للمصرية بأن تدخل ميدان العمل التجارى ! . .

تالله انه لعذر أقبح من الذنب الذى ارتكبه هذا المجلس الموقر الوقور . إزاء المصريات . ولست أناقش هنا — فى حديثى مع نفسى — هذا القرار السخيف ، فهو « صغيرة » من الصغائر بالنسبة للمواقف الأخرى التى يقفها الرجال إزاءنا . ولذا اكتفي هنا بأن أشير إليه إشارة احتجاج واستنكار.

ويحضرنى فى هذه اللحظة أيضاً (بمناسبة موضوع المرأة) — حديث طريف دار بينى و بين أحد وزراء الدولة عقب تشكيل الوزارة المحمدية

الأولى مباشرة . إذ كنت أهنئ هذا الوزير الكريم الذى كنت أعتبره من أصدقائى القدماء . . كنت أهنئه باختياره وزيراً للدولة . وأردت أن أغيظه . . فقلت له إنه أصبح الآن من الضرورى تعيينى أنا أيضاً « وزيرة دولة » مثله . . إذ بغير هذا لا يمكن أن يتم الانسجام الوزارى . . أو التحالف القومي . . *

وهنا احتد معالى وزير الدولة . صديقنا القديم . وقال فى لهجة مزاح غاضب انه يقبل كل شئ إلا هـذا ! . . ومن ثم فإنه يخشى من ناحية أخرى أن تطالب السيدة سيزا نبراوى هانم هى الأخرى وغيرها بمنصب وزيرة دولة مثلى . . فقلت له ولم لا ؟ . . ان سيزا هانم كغيرها لها أيضاً هذا الحق ولها أن تطالب به إذا شاءت . . . ولكنها واأسفاه لم تفعل . فالمسألة الآن « بينى و بينكم » هى مسألة ترشيح واستعمال حق . وها أنذا أستعمل حقى وأرشح نفسى لمنصب وزيرة دولة . ومستعدة من الآن للمناقشة فى مسألة الكفاية العلمية والعملية . . وغيرها الخ . . ولكن معالى وزير الدولة أبى الاستماع لطرق الإقناع . . وأصر ظالماً متعنتاً قائلا انه عدو الفكرة من اساسها وأنه لا يقبل بحال اشتراك السيدات فى شئون الدولة العليا . . وإلى الآن لا يزال ممتنعاً — تماماً كرفعة رئيس الوزارة — عن إبداء الأسباب التى جعلته عدواً لهذه الفكرة من أساسها . . أجل ممتنع لأنه لا يزال يبحث عن هذه الأسباب فلا يجدها .

---

* هذا الوزير هو دكتور هيكل باشا .

بيد أن كل هذا « التعنت » لم يثنني عن الإصرار على ترشيح نفسى لمنصب « وزيرة دولة » وسوف لا أنزل عن هذا الترشيح حتى لو تقرر حق المصرية فى الانتخاب وفى عضوية مجلسى الشيوخ والنواب . وذلك لأن العنصر النسوى يجب فى رأيى أن يمثل فى السلطتين التنفيذية والتشريعية على السواء .

فإلى أن أعين « وزيرة دولة » . . أو وزيرة مفوضة . . أوسفيرة لدى بلاط سان جيمس . أو انتخب عضوة فى مجلس النواب أو انتهى من هذا وذاك بالانتقال إلى عالم البقاء . ماذا أنا فاعلة الآن . . الخ الخ

هذا جزء من « حديثى مع نفسى » الذى أذيع فى اهرام يوم ٩ يونيو عام ١٩٣٨ واطلع عليه المغفور له « محمد محمود باشا » ! . . ودكتور هيكل باشا : اللذان وجهت إليهما هذا العتاب .

الباب الثاني

في أوربا عام ١٩٣٩

في أوروبا (عام ١٩٣٩) :

المرأة المصرية . . . .

والمؤتمر الثالث عشر الدولى

وإذ انتهيت من مذكراتى عن معركة حقوق المرأة فى مصر حتى عام ١٩٣٨ فأنى أنتقل « بالمعركة » إلى الميدان الأوربى ، حيث كانت لى جولات ومذكرات ، بل ملاحظات جديرة بالتسجيل فى « ملف قضية المرأة . »

ففى صيف عام ١٩٣٩ ، و بالضبط فى شهر يونيو المبارك — (الذى ولدت فيه . . . فأصبح شهر المواليد السعداء ! !) — سافرت إلى الدانمرك لتمثيل مصر فى المؤتمر الثالث عشر الذى عقده — فى كوبنهاجن — الاتحاد النسوى الدولى فى يوليو ١٩٣٩ .

ذهبت — وصاحبة العصمة هدى هانم وسيزا هانم — للاشتراك باسم مصر فى هذا المؤتمر ، ذهبت كجندى « نفر » . . . ولعلى كنت جنديا مدربا . . . إعتاد النضال . فكانت لهدى هانم الرياسة والرعاية و إصدار الأوامر (طبعاً بعد مداولة . . . بعيدة عن روح الاستبداد !) وكانت لنا مهمة تسديد السهام .

وقد حضرت جميع جلسات المؤتمر وأعماله ، وكانت خاتمته صاحبة سجلت

فى جو أوروبا — فى تلك الساعات المضطربة — زوبعة حادة .

كنا ثلاث سيدات مصريات — فقط لا غير . . — فى هذا المؤتمر المتعنت وقد قسمنا — فيما بيننا — أعمالنا ، بعد المداولات ، فاختارت كل منا موضوعاً رئيسياً اختصت بمعالجته ، ثم اشتركنا « بثالوثنا » مجتمعاً فى معركة مناقشات المؤتمر للموضوعات المسجلة فى جدول أعمال جلساته ، والتى تفرع منها كثير من المشاحنات والمقالب . . .

وقد كنا جبهة متحدة نؤيد رأياً واحداً .

الموضوعات الخاصة الثلاث

أما الموضوعات الخاصة التى انفردت كل منا بأحداها . فهى :

الرئيسة هدى هانم : موضوع السلام العالمى ، على أساس تعاون نساء الشرق والغرب .

سيزا هانم : موضوع ميول الشباب المصرى واتجاهاته الاجتماعية .

أما أنا فقد اخترت موضوع حقوق المرأة السياسية ! ! ولاعجب فى ذلك فهو « حصانى » فى السباق ! . . الذى لم أنته منه بعد ! ولهذا أصررت على أن أعالج فى المؤتمر الدولى موضوع « النهضة النسوية فى مصر ومطالب المرأة» وأملنا فى معاونة شبان اليوم ، أى رجال الغد .

وقد كان حماسى وإصرارى على هذا الاختيار موضع « دعابة » لطيفة بين هدى هانم وسيزا هانم . . . التى أسرت فى أذن الرئيسة . . . (لتأخذ

بالها)من منيرة . . . « الثورجية » ! وقد حذرتنى هدى هانم من «الجموح» والثورة قائلة أن لا بأس من أن أعالج هذا الموضوع العزيز على نفسى وغيره ، ولكن فى شئ من الهدوء والاعتدال . . . والوقار ! و بشرط ألا أجنح إلى لغة الثورة والأساليب الصاخبة التى استعملها فى مصر !

كانت هذه أوامر صادرة بصفة عامة ، من الرياسة ! لتطبيقها دائماً فى معالجة جميع الموضوعات التى أتناولها فى المؤتمر ، وقد وعدت باحترام هذه الأوامر . . ولكننى ، لم أنفذ وعدى !

وليس الذنب فى ذلك ذنبى ، فقد كنت « مدللة » .. أنعم بحنان هدى هانم كأم رقيقة العواطف ، وأرتع فى عطف سيزا هانم كأخت كبيرة سمحة كريمة ، فلم أجد من « يشد » عنانى . . وقد « فلت » من أيديهما الناعمة!!.. فانطلقت . . وسحبت الرجال — ومعهم الديموقراطيات العتيدة ! — من أنوفهم المستطيلة ! . . وسخرت من عصبة الأمم . . . وصفعت سياسة الاستعمار ! فكانت ثورة عنيفة فى المؤتمر تجاو بت أصداؤها فى جميع أنحاء أورو با وجرت ذيولا ورائى فى كل مكان .

موضوع الزميلة العضوة المصرية :

أما موضوع سيزا هانم ، فقد استعرضت فيه — أولا من الناحية التاريخية — موقف شباب الجامعة والمدارس فى مصر من الناحية السياسية فى الحركة الوطنية . فتحدثت عن مظاهرات و إضرابات الطلبة التى كان

لها أثرها فى « توجيه » الزعماء . . . المتفقين فى الهدف ، والمنقسمين المختلفين فى الخطة والأساليب ، (وطبعاً لم تقل سيزا هانم فى المؤتمر إن أصحابنا منقسمون مختلفون من أجل الرياسة والزعامة !) .

ثم تكلمت بعد ذلك فى صلب موضوعها ، وهى اتجاهات الشباب الاجتماعية الحالية فى جميع الميادين : الميدان الرياضى ، الثقافى ، الاقتصادى ، والخدمة الاجتماعية ، والسلام ، والرحلات (والبعثات) الجامعية والمدرسية التى يقوم بها الطلبة المصريون فى الخارج .

وأنا ، شخصياً ، لم يرضنى هذا الموضوع من حيث محتوياته العامة ، وقد أغضبنى من الأخت سيزا أنها لم تقبل رجائى . . . « وتدس » فى موضوعها مسألة حقوقنا السياسية ومطالبنا ! . وكانت كلما اشتد عليها الحافى تضحك وتقول لى : « كفى أنت . . . لهذه المسألة ! »

المرأة توحى بالأمس . . .
بمشروع لتوطيد السلام العالمى

ومؤتمر سان فرانسيسكو يقرره اليوم فى ميثاقه ! !

موضوع رئيسة الوفد المصرى

أما الموضوع الذى اضطلعت به هدى هانم فى كوبنهاجن فكان أساسه فكرة توطيد السلام فى العالم . وقدمت لذلك مشروعاً للمؤتمر ، عالجته فى خطاب مسهب — ولعله كان يبدو غريباً فى ذلك الوقت ، (قبل إعلان الحرب . . .) — ولكننا إذا قارناه اليوم بالميثاق الذى تمخض عنه مؤتمر سان فرانسسكو وميثاق الاطلانتيقي ، لا نجد خلافاً بين المشروعين إلا فى نقطتين :

الأولى : أن مشروع رئيسة الوفد النسوى المصرى يقضى على مبدأ الانتداب والاستعمار ! ومشروع سان فرانسسكو يتمسك بالاستعمار عن طريق الوصاية واحتلال النقط الاستراتيجية !

الثانية : أن مشروع هدى هانم ينفذ عن طريق تعاون نساء الشرق والغرب مع رجالهن ، وميثاق سان فرانسسكو ينفذ « مشروعنا عينه » !! ولكن عن طريق استئثار الرجال به !

فيتضح من ذلك أن المرأة — التى يقصونها فى مصر عن الميدان السياسى — هى صاحبة الفضل الأول . . . فى كل شىء ! وأن حضرات

الرجال ، لاهم لهم إلا أن يسطوا على « بنات » أفكارنا . . . ويسرقوا مشروعاتنا ! ثم يتبجحوا بالقول أننا لا نرتفع إلى مستوى كفايتهم وتفكيرهم! وذلك ليقصونا عن الاشتراك معهم فى إدارة دفة الحكم .

ألا . . . لعنة الله على « لصوصية » الرجال وعنتهم !

و بعد . . . فلنعد إلى مشروعنا .

يقوم مشروع هدى هانم رئيسة الوفد النسوى على المبادىء الآتية :

بند (١) — تعاون هيئات النساء فى جميع البلاد ، دون تفريق بين الجنس والعنصر والدين .

بند (٢) — البعد عن المنازعات الحزبية للكشف عن حقيقة أسباب الحروب والأحقاد .

بند (٣) — القضاء على عدم التوازن الاقتصادى والسياسى بين الدول :

بند (٤) — إقامة هذا التوازن بين الدول ، بتوزيع عادل لجميع المواد الأولية اللازمة لكل شعب ، وذلك عن طريق التبادل التجارى .

بند (٥) — إيجاد عملة دولية لتسهيل التبادل التجارى ، للقضاء على مناورات الأسواق (البورصات) .

بند (٦) — عقد اتفاقيات جمركية دولية .

بند (٧) — نزع مصانع الأسلحة والذخيرة من أيدى الأفراد ووضعها فى أيدى الحكومات المسئولة ، لمراقبة التسلح وتحديده .

بند (٨) — احترام حقوق الأفراد والشعوب ، دون تمييز بين الجنس والعنصر ، وترك كل شعب حراً يحكم نفسه بنفسه !

هذه هي المبادىء (وهي في تلخيصها تغني عن التفصيل والإسهاب) التي يجب أن تعمل النساء على تحقيقها عن طريق المشروع الآتي : —

أن تقام في كل بلد هيئة سياسية يطلق عليها أسم وزارة السلام ويشترك فيها النساء والرجال على قدم المساواة (فهل يسمع هذا رجال مصر ؟) وهذه الهيئة تكون ، في الداخل ، على اتصال مباشر بوزارات الخارجية والحربية والدعاية، وتكون ، في الخارج ، على اتصال دائم بمثيلاتها من وزارات السلام في البلدان الأخرى .

هذا هو المشروع الذي تقدمت به رئيسة وفد مصر النسوي (هدى هانم شعراوي) في المؤتمر الدولي ، وهو وإن كان يتفق مع ميثاق سان فرانسسكو وأسس اتفاق الأطلانتيق — من حيث المبادىء (المكتوبة فقط ياحضرات الرجال ؟) فهو يمتاز عنه في التنفيذ . . . لأنه يقضي على فكرة الانتداب والاحتلال والاستعمار ، فلا يسمح مثلا لحكومة السوفييت الوقورة المنتصرة بأن تهدد — بعد انتصارها ؟ — جيرانها (الذين عطفوا عليها في أوقات الشدة ؟) بالاحتلال وتقطيع الأوصال .

وما كان يسمح مثلا لإنجلترا بأن تهدم مظهر استقلال الدول بوضع جيوشها المحتلة في مصر وفي غيرها من بلاد الشرق الأوسط والأبعد والأقرب .

وما كان يسمح مثلا لأميركا بأن تنادى بأقامة دولة عنصرية دينية صهيونية فى الشرق الأوسط العربى !

وما كان يسمح لغير هؤلاء من البلاد (المنتصرة) بأن تطالب بالوصاية على غيرها ، وتتغنى بقصة النقط الاستراتيجية .

فهل يفهم الناس الآن أن منبع مصيبة العالم الدولية هو جشع الرجال ... وسوء تصرفهم ؟ ؟

وهل يفهم رجال مصر بصفة خاصة أننا نحن النساء ، وإن كنا لا نريد أن ندعى أننا أصلح منهم فى معالجة هذه المشاكل السياسية ، فاننا لا نقل عنهم خبرة وادراكا ، وتفهمها للشئون السياسية وغيرها ؟ ؟

من ذكريات مؤتمر الدانمرك

لقد خلف لى هذا المؤتمر ذكريات كثيرة ملأت صفحات من مذكراتى وكانت له « أحاديث » وحوادث عدة بعضها طريف ، و بعضها محزن . وان كان نطاق هذا الكتاب يضيق عن حصرها ، فإنى اكتفى هنا بتسجيل البعض منها ، على أن أبدأ حديثى ببعض طرائف حفلات تكريم العضوات المؤتمرات ، لأخرج منها إلى قصص أربع :

الأولى : —

قصة مأدبة الشباب السكانديناقى ، ثم اختتمها بترجمة الخطاب الذى ألقيته فى إجتماعهم بنا . ذلك الخطاب أو الخطبة السياسية النسوية التى انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية .. مع زميلى الفانلاندى...و بنتائج أخرى!

الثانية : —

قصة الفيكونتس لادى أستور وحقوق المرأة السياسية .

الثالثة : —

قصة معركة فلسطين فى المؤتمر ، التى أبدأها بكلمة تمهيدية عن بدء إضطلاعى بها ، وأرائى الأولى فى موضوعها .

الرابعة : —

قصة العودة من أوروبا إلى الوطن . . . ومقالبها التى انتهت بغرس أنفى فى وزارة الشئون .

من حفلات تكريم المؤتمرات

كانت عضوات المؤتمر خلال انعقاد جلساته موضع حفاوة وتكريم من الحكومات والهيئات والجماعات . فكنا نتلقى من وقت لآخر دعوات لمآدب شاى أو غذاء أو عشاء . وكانت أولى هذه الدعوات ليلية عقب افتتاح المؤتمر . وكانت « حكومية » آتية من (الأوتيل دى فيل) مركز عمدة المدينة ، فدعينا لتناول عشاء بارد فى إحدى المطاعم ، فكانت سهرة لطيفة وكان عشاء لذيذا . . . ولكننا ـ قبل دخول المطعم ـ كنا قد دفعنا مقدما ثمن هذا العشاء « البارد » !! .

فقد « حصلت » إدارة المحافظة من كل عضوة ثمن العشاء التى دعيت إليه ! لأن خزينتها أو ميزانيتها لم يك بها بند «مستعد» للصرف على إطعام هذه المجموعة الكبيرة من النساء ! .

وقد ضحكنا كثيرا فى تلك الليلة ، وانطلقت النكات ! إذ حسبنا أن هذا الوضع تقليد دانمركى . ولكن بلدية كوبنهاجن أتت بعد ذلك ، « فغطت » هذا « الوضع » ودعتنا إلى حفلة شاى .. ودفعت من «جيبها» تكاليف الحفلة ! فلم يرضنا أيضاً هذا « الغطاء » وعدنا الى النكات ! ،

فاضطرت رئيسة الوفد الدانمركى أن تشرح لى سر « الموضوع » فقالت : إن الحكومة شيء ، والبلدية شيء آخر ! فميزانية الدولة محدودة البنود ولا يسمح لها بأن تبعثر الأموال على « الفانتازيات » ! أما البلدية فهى غنية بأبواب ميزانيتها التى تسمح بهذه المصروفات .

هذا فى الدانمرك ، أما فى مصر ، فالرجال عندنا كانوا يبعثرون أموال الدولة على المحاسيب والحبايب ، وأحيانا — وقد حدث ذلك — يقررون و يصرفون اعتمادات قبل أن يقرها البرلمان ! هذه كلمة بين قوسين ! ولأعد الآن للمآدب :

دعوات دينية :

جاء أسقف كوبنهاجن فدعى العضوات المسيحيات إلى مأدبة وتحدث إليهن فى شئونهن . ثم جاء الحاخام فدعى العضوات اليهوديات . وتحدث إليهن فى التوراة والوصايا العشر . وقد شعرنا نحن المسلمات فى ذلك الوقت كأننا يتيمات ! إذ لم نجد لنا فى كوبنهاجن « إماماً » ، معمما يكرمنا ، فيدعونا إلى « طبق فتة » عربية شرقية ... ويتحدث إلينا أحاديث دينية !

دعوات دبلوماسية :

ومما زاد الطين بلة ، أن جميع الوزراء المفوضين (السلك السياسى) فى كوبنهاجن قاموا بواجبهم ، فدعا كل منهم الوفد النسوى التابع لبلاده .

ولم نجد نحن المصريات أى (وفد مصر) وزيرنا المفوض ، فقد كان مقيما فى « أوسلو » . .

ولكن .. الوزير المفوض الانجليزى أراد أن يعوضنا عن هذا النقص ، ويشعرنا بعواطفه الكريمة ، فتفضل بدعوة الوفد المصرى النسوى لتناول الشاى فى المفوضية البريطانية ، وكانت هذه الفكرة مجاملة لطيفة والتفافة كريمة من سعادته . . . ولكن !

ولكنه ، للأسف الشديد أخطأ فى الوضع والتنفيذ ، فدعانا « بالجملة » مع عضوات الوفد اليهودى التابع لحكومة فلسطين الانتدابية الانجليزية ، ومع عضوات وفود الهند التابعة للتاج البريطانى !

فغضبنا وثرنا ، إزاء هذا الوضع ، ورفضنا بشمم واباء قبول الدعوة معتذرات ! خشية أن يظن القوم هناك أننا كهذه الوفود البريطانية ، تابعات لدائرة الأمبراطورية البريطانية المرنة ! ! فلما اعتذرنا ، جاءتنا مسز كوربت . أشبى رئيسة الاتحاد الانجليزية وألحت علينا لنقبل الدعوة، معللة هذا « الوضع » بظروف شتى ! فأصررنا على موقفنا ، وأبلغناها أن مصر فى وضعها السياسى الدولى ليست كالهند . . ثم أقسمنا إليها « بشرف » المعاهدة أننا .. مستقلون ! !

دعوة تجارية :

ومن أغرب الدعوات التكريمية التى تلقيناها، دعوة جاءتنا من أكبر محل تجارى فى كوبنهاجن وهو محل «ايلوم» Illum فى أوسترجادى ، وهو يفوق

فى ضخامته المحل التجارى المعروف فى باريس باسم (الأحيـاء الثلاثة ، أو « ترواكارتيه ») Trois Quartiers

فكان غذاء فاخراً فى الطابق الثـالث من المحل أشرف عليـه مديرو إدارته مرحبين بنا ، وقدموا لنا عقب الغذاء ـ مع القهوة ـ السيجار الحريمى الدانمركى الفاخر، ثم ... ثم تفرجنا على المحل وهو خال من الزبائن ! فكانت فرصة تجارية لطيفة .. إذ أصبحت نساء المؤتمر فى اليوم التالى « زبونات» لمحل ايلوم !

وأظن أن إدارة هذه الشركة التجارية ، قد قيدت فى دفاترها ثمن هذا الغذاء فى قسم المصروفات تحت بند الاعلانات والدعاية !

والواقع ، إنى ، شخصياً ، تأثرت كثيراً من هذا التكريم الكريم !!. فلم يسعنى فى اليوم التالى إلا أن اشترى من محل « أيلوم » رداء (بالطو) من الصوف الأبيض ! وقبعة من الجوخ الأبيض ، ومجموعة من الملابس الداخلية الصوفية ، ومجموعة أخرى من أدوات الزينة القيمة و .. الخردوات الصغيرة ! هذا فيما يختص بى . أما فيما يختص بزميلاتى عضوات المؤتمر فلم أفكر فى (حصر) ما اشترينه من هذا المحل !

فهل يفكر التجار المصريون فى أمثال هذه المآدب . . . أو المقالب ؟! أن التاجر المصرى عندما يثرى وتضخم تجارته ، يبدأ بإساءة معاملة زبائنه و بمقابلتهم — هو وموظفوه — بالغطرسة والإهمال ! وطبعاً هذه الملاحظة لا تشمل « جميع » التجار المصريين ، و إنما تنطبق على الكثيرين منهم .

دعوة فنية . . . قانونية !

وغير ذلك جاءتنا دعوات كثيرة أذكر منها مأدبتين لم تشترك معى فيهما بقية هيئة الوفد المصرى .

فالمأدبة الأولى كانت دعوة آتية من نساء الدانمرك القانونيات ، تكريماً للعضوات القانونيات فى المؤتمر ، وكانت حفلة عشاء فى كازينو فخم . كان به مرقص واسع الأرجاء ، احتشد فيه — ساعة العشاء — ضباط الجيش الدانمركى بملابسهم الزاهية تحت الأنوار الساطعة .

وقد شاهدت فى تلك السهرة — لأول مرة فى حياتى — دورة من دورات الرقص الدانمركى الكلاسيلى، وكان رائعاً .

وكانت مجموعتنا النسوية دولية ، تشمل بعض المحاميات . والنائبات والقاضيات . أما حديثنا فكان عن تعميم فكرة ممارسة المرأة ، فى جميع البلاد ، مهنة المحاماة ، وعن ضرورة ادخالها أيضاً فى سلك القضاء ! . فهل فكرت الحكومة المصرية مثلا فى تعيينى مستشارة فى الاستئناف ، أو فى النقض . . . أم هى ما زالت تصر على « التمسك » بترشيحى للوزارة ؟ ! !

دعوة الشباب !

أما المأدبة الثانيه فهى حفلة الشبيبة السكاندنيافيه ، وهى بيت القصيد من هذه « الدردشة » المملة ! فقد قام شبان الدانمرك والنرويج والسويد

وفينلانده الخ .. بتكوين جماعة تحمل اسم الشبيبة السكانديناقيه . وأرادوا أن يكرموا المؤتمر الدولى النسوى فى شخص « أصغر » عضوة « سنا » فى كل وفد من وفود المؤتمر ، فكنت أنا عن وفد مصر .

بدأت الحفلة بتناول طعام الغذاء فى احدى المطاعم ، وقد حدد عدد الشبان الداعين بعدد العضوات المدعوات . وأشرفت مسز كوربت آشبي (رئيسة الاتحاد) على رعاية «غذاء» هذه الشبيبة المختلطة ، فكان لكل عضوة زميل على المائدة قدمته إليها الرئيسة باعتباره مضيفها ! . فتعارفا (لأول مرة) وتبادلا الحديث عن بلد كل منهما ، وفى كثير من الشئون النسوية والسياسية . وبعد تناون الغذاء ، عقدنا فى دار ندوة الطلبة اجتماعاً مختلطاً من الجنسيين (حضره بعض رجال البرلمان) تبادلنا فيه الخطب والمناظرات فى مختلف مواضيع الشبيبة وأرائها وآمالها ، وقد ألقيتُ فى هذا الاجتماع خطبة (محضرة) ، ثم ارتجلت كلمتين أخريين تعقيباً على ردود بعض المعترضين . ولكنى للأسف لم أسجل نصيهما ، وأما الخطبة التى أثارت زوبعة ، فقد احتفظت بنصها الفرنسي ولأهميتها سأترجمها هنا حرفياً فى نهاية هذا الموضوع .

مع الشباب السكنديناڤى

زميلى الفانلاندى !

وصلت إلى المطعم لحضور حفلة هذا الغذاء متأخرة بضعة دقائق — بسبب انشغالى فى إحدى لجان المؤتمر التى كانت منعقدة فى ذلك الصباح — فوجدت زميلى جالساً ينتظرنى ! ومكانى شاغراً بجانبه ، وكان هذا الزميل المفروض علىّ — (فالمسألة كانت بختنا ولوتارية !) شاباً فانلاندياً طويل القامة شديد الاشقرار و . . . ثقيل الدم ! (معذرة !).

كان زميلى هذا جاهلا بعلم الجغرافية السياسية والطبيعية ! ! وجاهلا بدقائق السياسة الدولية العالمية (فيما يختص بالشرق طبعاً !) ولم يك حذراء أى نبيهاً فطناً ، بل كان ساذجاً بسيطاً . . فوقع فى الفخ ! . .

كانت لى معه مأساة ! وأرجو ألاّ يظن المصريون الذين أذيع فيهم هذه الحوادث ، أنها كانت مآساة غرامية ! ! ففى مصر عندما تبرز المرأة ، لا يفكر الشبان (وكثير من الشيوخ !) إلا فى مقالب الغزل والغراميات ! ! ولكنى — لخيبة أمل هؤلاء ! — ما جلست يوماً بين الرجال فى مصر أو فى أوروبا بروح المرأة المغرية . . . وإنما جلست دائماً بينهم بروح زمالة الند وصداقة الأخوة ، لهذا لم تك « مآساتنا » غرامية ؟ . . . وإنما كانت سياسية ! ! ! بدأت بالامتعاض فى نهاية الغذاء ، ثم « بالعبوس » فى

اجتماع بعد الظهر ، وأخيراً انتهت بيننا بقطع العلاقات نهائياً قبل ختام جلسة الاجتماع بنصف ساعة !

بدأنا الحديث على المائدة ، وكان زميلى يبدو حسن النية ومقبلا علىّ بروح ودية طيبة كريمة ، وقد اشتد فرحه، وطفح البشر على وجهه عندما علم أن زميلته (فى اللوتارية ؟) مصرية . . . من وفد مصر . .

فاندفع يحدثنى عن مصر كما عرفها فى علم الجغرافيا ! جغرافيته التى علمته أن المسافة بين القاهرة وكوبنهاجن يقطعها المسافر براً وبحراً فى أكثر من شهر ! . والتى علمته أيضاً أنها (كغيرها من بلاد الشرق المطموع فيها !) متاخمة لفلسطين ! وإنها من « ضمائم » مشروع الوطن القومى والدولة اليهودية ! آه ! فلسطين ! لقد كان يتكلم بروح وشراهة الوحش الجائع الذى يسيل لعابه أمام لقمة دسمة يريد التهامها !

هنا سحبت زميلى بابتسامة هادئه إلى الفخ ! وتركته يتحدث لأسبر غور معلوماته وميوله السياسية ، فبعد أن حدثنى عن بلاده الفنلاندية ، أفهمنى أنه سافر إلى أمريكا فى مهمة الوطن القومى المعروفة ! فهو يهودى صهيونى ملتهب ! (ولكنه جاهل لموقف الشعوب العربية والإسلامية !) وعضو فى الهيئة الصهيونية الرئيسية التى تعمل على تهويد فلسطين ! فكنت أصغى إليه بهدوء مصطنع . مشجعة أياه على الاسترسال فى إفضاءاته . وقد انتهى بأن قال لى إن اجتماعا صهيونياً كان مقرراً عقده منذ بضعة أسابيع فى فلسطين وإنه أرجىء لموعد آخر قريب (وقد حدده لى) وانه مدعو لحضور

هذا الاجتماع من قبل المؤتمر الصهيونى وأنه سيسافر (لأول مرة) إلى فلسطين وسينتهز هذه الفرصة السعيدة لينعم بزيارة مصر ... ويشرفنى بالزيارة ! ... ولعله طمع فى أن أعاونه فى مهمته الصهيونية ! !

وقبل أن يختم حديثه « الشيق » أبدى لى أنه يعلم أن مصر شبه مستعمرة انجليزية ... وأن زمام الحكم والأمر فيها للحكومة البريطانية تماماً كفلسطين ! ... فضحكت، واعتدلت فى مجلسى، وألقيت عليه نظرة طويلة ذات معان كثيرة ، وقلت له لقد جاء دورى فاستمع لحديثى ، وقبل أن أخوض معه فى موضوع فلسطين الشائك والوطن القومي ، حدثته أولا عن مصر وعن الفاروق العظيم، وعن برلماننا ، وحكومتنا المسئولة أمامه ! — لا أمام الانجليز — ثم حدثته عن بدء الاحتلال الانجليزى وظروفه الشاذة، وعن الوعود البريطانية الستة والستين ! وعن تكوين الحزب الوطنى ، ثم عن ثورة سنة ١٩١٩ ثم عن سعد زغلول ، ثم عن معاهدة الصداقة ... ولم أقل له أنها « لعبة » الاستقلال ! وقد أعطيته فكرة عن الحضارة المصرية والمجتمع المصرى ونظامه الذى لا يختلف إطلاقاً عن نظام الحياة الأوروبية

وبعد أن انتهيت من تأدية واجبى نحو وطنى ومليكى العظيم ، دخلت معه في موضوع فلسطين والشرق والوطن القومي والكتاب الأبيض الخ الخ فكانت معركة حامية ، وقد أخذ الحزن العميق يغمر وجهه بعد أن كان يطفح بشراً ! ولا عجب في ذلك فقد تلاشت بغتة من خياله الخصب ،

فكرة التعاون والصداقة التى كان يحلم بتوطيدها بيننـا !

فلما انتهت مأدبة الغداء ، وانتهى معها حديثنا هذا الديالوجى الخاص . كان الجو قد تسمم بيننا . . . (من أجل فلسطين والشرق !) وقد أشتد إحمرار وجهينا ، ووقعنا فى اضطراب « ولخمة » . . . إذ كان على كل منا أن يحافظ علي مراسيم المجاملة إزاء الآخر — (فهو مضيفى وأنا ضيفته) — فى وقت كان يشعر فيه كلانا برغبة شديدة فى لطم الآخر على صدغه !

دخلنا المطعم أصدقاء ، وخرجنا منه أعداء ! وهكذا ذهبنا سوياً إلى جلسة المناظرة حيث ألقيتُ خطبتى فى موضوع النهضة النسوية وموقف الشبيبة منها ، وقد ردعليها هو بكلمة . . . ثقيلة وعنيفة ، كذلك فعل شابان آخران . فاضطررت ، إلى أن أقوم مرتين للرد عليهم .

لم يكن موضوع خطبتى من الناحية النسوية مثيراً « للغبار »، ولـكن رأيى فى عصبة الأمم ، وفى طريقة تطبيق المبادىء الديموقراطية ، لم يعجب دعاة الاستعمار . فأثاروا زوبعة عنيفة . وعلى كل حال فها هى ذى ترجمة حرفية لهذه الخطبة كما ألقيتها فى مساء ١٣ يونيو سنة ١٩٣٩ فى حفل الشبيبة، أسجلها هنا — بعـد حذف المقـدمة التقليدية — ليطلع عليهـا المصريون والمصريات .

ترجمة خطبة ١٣ يوليو سنة ١٩٣٩

الشبيبة والنهضة النسائية

سيداتي وسادتي :

. . . . . إن للشبيبة النسوية في الوقت الحاضر مطامح ضخمة قدتبدو لكم فى صورة مبالغة ، متطرفة . ولكنى أرجو أن تلاحظوا فى شيء من التسامح ، أن خيال الشباب شديد الخصومة إلى حد يجعله لا يؤمن إلا بالمثل العليا .

وفيما يخصنى ، فقد ولدت ، وجئت هذا العالم، وفى روحى نهضة نسوية متطرفة (وأنى ألتمس هنا كل تسامحكم لهذا التجديد فى التعبير . . . الذي أوضح به أعز المطامح على نفسى) فنموت ، ونمت معى هذه الروح . فأصبحتُ ثائرة ، ولكنى لست ثائرة على القوانين ، ولا على الطبيعة التى جعلت مني امرأة . ولكنى ثائرة على مظالم الرجل المغرور، الرجل المحافظ ، الذى يسلب حقوقنا .

ويجب أن أنوه هنا بأن جميع الرجال ليسوا كذلك . . . فللنهضة النسوية أنصار كثيرون يعضدون نهضتنا ، وهم شبان اليوم — الذين سيصبحون رجال الغد — والذين سيتعاونون معنا ، على قدم المساواة — للعمل على إنقاذ العالم من هذه الفوضى التى تسوده الآن . أن مطامح

الشبيبة النسوية ليست خيالا ، ولا أحلام ليلة حمى ، وليست هى « مجرد أمانى » ، بل هى حقوق شرعية كانت جداتنا السالفات قد أودعنها « أمانة » بين يدى الرجال ، فضاعت منا هذه الحقوق بسبب جهل « و بلادة » أولئك « الجدات » ! فهذه الحقوق يجب أن نستردها اليوم بأى ثمن . ولست فى حاجة لأن أعطيكم بياناً مستفيضاً عن هذه الحقوق ، و إنما يكفى أن ألخصها لكم فى هذه الكلمات :

« المساواة التامة السياسية والاجتماعية مع الرجل »

و إن ذكرت كلمة المساواة السياسية ، فإنى أرمى بها إلى حق الانتخاب وحق العضوية النيابية ، أو بمعنى آخر الاشتراك مع الرجل فى السلطة التشريعية التى تعطينا فى الوقت نفسه حق ممارسة السلطة التنفيذية .

لعلكم تتساءلون لماذا نتمسك نحن النساء فى الوقت الحاضر بضرورة إسترداد جميع حقوقنا دفعة واحدة ؟؟ إن لذلك سببين رئيسيين :

أولا — لأن كرامة المرأة لم تعد تسمح لها اليوم بالبقاء تحت وصاية الرجل السياسية والاجتماعية .

ثانيا — لأننا لاحظنا مع الأسف الشديد أن الرجال وقد حكموا العالم وقبضوا (وحدهم) بأيديهم على السلطة التنفيذية مدى أجيال طويلة ، أثبتوا بصفة كلية عدم كفاءتهم (أهليتهم) وارتكبوا أخطاء وسخافات كثيرة ، وليس أدل على ذلك من أننا نراهم الآن يتشاحنون ، و يتضاربون . . وفى

نهاية هذه المعركة ، فان المرأة هى التى ستدفع ثمن جميع الأوانى المحطمة... بفعل تشابك أقدامهم (أو شنكلة أرجلهم !)

لهذا تود الشبيبة النسوية أن تنقذ الانسانية من هذا الشقاء ، وتنقذ المدنية من هذا الخراب الذى يهددها، إننا نود باختصار أن نعيد النظام ونوطد السلام. ولأجل أن نصل إلى هذه الغاية ، يجب أن يقبل الرجل ، مرغما أو راضياً ، أن يعيد إلينا حقوقنا السياسية . إذ طالما بقيت المرأة بعيدة عن السلطة التنفيذية ، فإنها لن تستطيع عمل شىء ، ونشاطها يظل مشلولا .

الحالة فى مصر :

لقد قام النظام البرلمانى الديمقراطى عندنا — فى مصر — منذ حوالى ستة عشر عاما . وتاريخ تكوين جمعية الاتحاد النسوى يقارب تاريخ المرسوم الملكى الذى قرر فى مصر إقامة النظام الدستورى الحالى . وقبل هذا التاريخ كانت المرأة المصرية جد مشغولة بالحركة الوطنية لتحرير الوطن، وتحقيق الاستقلال التام للبلاد . ولكن ، ما كاد ينشأ النظام البرلمانى عندنا حتى قامت المرأة المصرية تطالب فجأة بمساواتها السياسية مع الرجل . فلما كان يوم افتتاح البرلمان الأول فى ١٩٢٤ ، نظمت جمعية الاتحاد النسوى مظاهرة فتيات حملن لوحات سجلت عليها أهم مطالب المرأة السياسية والنسوية أى حق الانتخاب والعضوية .

ومنذ ذلك الحين لم نكف عن القيام بهذه الحملة * ولكننا لم نلجأ إلى وسائل العنف التى استعملتها فى البلاد الأخرى المطالبات بحق الانتخاب للحصول على حقوقهن .

بيد أن هذا الموقف « السلمى » الذى اتخذناه (فى مصر) حتى الآن ، لا يمكن أن يدوم إلى الأبد ! لأن الشبيبة النسوية المصرية التى غمرت الآن الجامعات المصرية والأوروبية (أولئك الفتيات اللائى ضربن ، فى المبارات والامتحانات ، الرقم القياسى فى الكفاءة (والأهلية) بالمقارنة مع زملائهن الذكور) هذه الشبيبة النسوية المتعطشة اليوم للحرية والعدالة والمساواة ليس فى نيتها أن تصبر أكثر من ذلك !

الديموقراطية المغرية :

لقد مضى ستة عشر عاما على قيام النظام البرلمانى فى بلادنا ، هذا النظام الذى نعتوه باسم مغرٍ : « الديموقراطية » ! دون أن نحصل على مساواتنا السياسية . ومع ذلك فإن المرأة فى تركيا — تركيا التى يقوم فيها نظام الدكتاتورية الوطنية — تتمتع بالمساواة التامة السياسية والاجتماعية مع الرجل . وفى فرنسا ، حيث تقوم جمهورية ديمقراطية منذ أمد بعيد ، نراهم يتناقشون للآن فى (أهلية) وعدم (أهلية) المرأة المتزوجة ! وهكذا يفهم المشرع الفرنسى ، الذى يفاخر بالديمقراطية ، مبدأ المساواة !

---

* كذبت هنا .. فلم أقل لهم إن الاتحاد النسائى المصرى لم يطالب بحقوق المرأة السياسية في مصر حتى عام ١٩٣٧ ! وإنى كنت وحدى أقود هذه الحملة !

أما فى مصر فإن المشرّع المصرى الذى يفخر بمبادئ الشريعة الاسلامية (وهى مبادئ حرة سمحة) لم يوافق بعد على مساواة المرأة السياسية .

فيالخيبة الأمل المريرة التى لاقيناها نحن النساء من الديموقراطية ! ! لقد سمعت خلال جلسات المؤتمر أحاديث كثيرة عن فضائل وجمال الديموقراطية ! فاسمحوا لى إذن أن أبدى لكم هنا رأى الشبيبة النسوية فى هذا الموضوع.

إن للديموقراطية إسماً جميلا مغرياً ، وهى كالغزل بالمراسلة ! ولكن عندما تترجم لتطبق عمليا ، نراها تنحرف عن مبادئها الجميلة المسطورة على الورق !

ولست أذيع فيكم سراً عند ما أقول لكم الآن إن جميع بلاد الشرق راحت ضحية الديموقراطيات وقاست كل المتاعب والآلام (والمرمطة !) من الديموقراطية !

وعلى كل حال فإن الشبيبة النسوية ليس فى نيتها أن تتعلق بأذيال (أو فى ركاب !) أى نظام من أنظمة الحكم القائمة الآن فى العالم . لأننا نعتقد أن لكل نظام من هذه الأنظمة حسناته وسيئاته .

خطتنا . . . وهدفنا :

إن الشبيبة النسوية ترمى إلى إنشاء « بناء » تشريعى جديد ليكون « عمارة » لمستقبل زاهر . حيث يبدأ جيل الشباب بحركة دكتاتورية (نسوية خفيفة !) يمحو بها مساوئ وأخطاء الأنظمة الحالية التى وضعها الرجال وحدهم .

سيداتى وسادتى :

لقد أفلست عصبة الأمم إفلاساً تاما فى الميدان السياسى . ولعل إفلاسها يرجع لسببين :

الأول — لأنها كونت من الرجال وحدهم .

الثانى — لأنها كانت منذ اللحظة التى تكونت فيها تحمل على صدرها حكم الاعدام عليها ! ! وذلك هو تعبير أستاذى الفرنسى فى القانون الدولى (وهو ما زال موجودا حتى الآن فى مقاطعة بريتانيا الفرنسية) .

أجل ، ذلك هو رأى أحد كبار علماء القانون الدولى الفرنسيين فى عصبة الأمم !

فإزاء هذا الافلاس الذى أصاب عصبة الأمم ، نرى ضرورة المبادرة باصلاح أخطاء الماضى، وللقيام بهذه الإجراءات يجب أولا حل عصبة الأمم! ثم إعادة تشكيلها من جديد، بوضع آخر، على أساس تشريعى جديد، تقوم بوضعه بالتعاون شبيبة النساء والرجال معا .

ان كلمة « تعارف » Le mot d'ordre الشبيبة النسوية المصرية هى الآن « العمل » على إعادة النظام ونشر السلام فى جميع أنحاء العالم عن طريق التعاون الأخوى بين الشبيبات العالمية ، لهذا فانى أختتم كلمتى بتوجيه نداء إلى جميع شباب العالم ، شباناً وشابات ، للتعاون معنا على تحقيق هذا الهدف المثالى الأعلى .

انتهت الترجمة عن الفرنسية.

الفيكونتس ليدى أستور

وحقوق المرأة السياسية

ليس إسم الليدى أستور — عضوة البرلمان البريطانى — مجهولا فى مصر، فهى سيدة عظيمة معروفة، لها مكانة رفيعة ملحوظة فى جميع الأوساط السياسية والنسوية. وهى تعد من زعيمات النهضة النسائية فى العالم.

وقد أتيحت لى الفرصة، فعرفتها فى يوليو سنة ١٩٣٩ — عند ما جاءت إلى كوبنهاجن، مع الوفد البريطانى، لتمثيل النساء الانجليزيات فى المؤتمر الثالث عشر الذى عقـده الاتحاد الدولى النسوى فى ذلك التاريخ — فاستمعت إليها وعرفت آرائها، واشتركنا معا فى مناقشة كثير من الموضوعات، وقد تقاربنا — واتفقنا — فى كثير من الآراء وتباعدنا فى القليل منهـا. وقد أعجبنى منها دفاعها الحار عن حقوق المرأة السياسية وخاصة عن ضرورة اضطلاعها بشئون السياسة الدولية والداخلية.

وليدى أستور سيدة جريئة — (وكم تعجبنى الجرأة والصراحة فى النساء بعـد أن أصبحتا نادرتين لدي الرجال!) وهى داهية جبـارة فى الميدان السياسى! ولها فى هذا الميدان « مقالب » لا نستطيع نحن المصريات أن ندعى معرفة أسرارها!! وذلك لأننا لم نتمتع بعد بحقوقنا السياسية!

تحدثت ليدى أستور فى المؤتمر — وكم لها من أحاديث ممتعة — فحملت

على المرحومة عصبة الأمم . . . وعلى معاهدة فرساى فانخفضت الرؤوس . . وانعقدت الألسن ؛ ولم يجرؤ أحد على اتهامها بمحاباة النازية !

وجئت أنا المصرية الشرقية وألقيت خطبة فى اجتماع الشبيبة السكاندينافية (وقد سجلت فى هذا الكتاب نصها المترجم) — انتقدت فيها عرضا — عصبة الأمم واعوجاج الديموقراطية عند ما تطبق عملياً على الشعوب الشرقية ، فثارت فى الجو زوبعة ، وقامت أوروبا واقفة على قدم واحد وساق واحدة ! وحاصرنى الصحفيون فى كل مكان .. ولاحقتنى زفة دولية من چنيف و برلين و بروكسل وروما و باريس الخ .. حتى فى فيتل ، مدينة المياه ، حيث كنت مريضة بين الموت والحياة .. لم ترحمنى هذه « الزفة » الدولية !

فلماذا كان كل هذا يا ربى ؟ لقد قلت في كوبنهاجن عام ١٩٣٩ أشياء أيدتنى فى معناها الفيكونتيس أستور ، دون أن يقوم فى وجهها أحد . أما أنا الشرقية ، فما كاد صوتي يرتفع ، حتى زلزلت الأرض تحت أقدامى وتفجرت السماء فوق رأسى !

لقد جاءتني مسز مارى جنزبرج أمينة مكتبة عصبة الأمم ، والدمع يكاد يتفجر من عينيها ، واحتجزتنى على انفراد فى حديث أو مناقشة طويلة ، ثم توسلت إلى أن أترفق « بعصبة الأمم » وألا أنادى بتحطيمها . . . لأنها رمز الديموقراطية !! وأن لا حياة للديموقراطيات بدون هذه « الفانتازية » الدولية ! فلما حاولت أن أقنعها بأن « ألاعيب » العصبة لا شأن لها بمبادئ الديموقراطية السامية ، انقلبت تهددنى وتتوعدنى بتهمة «النازية» ! فاغرقت

فى الضحك وقلت فى نفسى : « هذا حديث خرافة يا أم موسى » ! ...

فهل علمت اليوم مسز مارى جنز برج العزيزة – أو أم موسى ! – أن ميثاق سان فرانسيسكو الذى أثلج الصدور فى العالم أجمع بمبادئه المسطوره على الورق . . . قد أصدر أمره فى عام ١٩٤٥ بتنفيذ ما طالبت به أنا – إبنة النيل – فى عام ١٩٣٩ وهو حل عصبة الأمم ؟ ؟

أنى أعترف بأن ليدى أستور لم تطالب صراحة فى عام ١٩٣٩ بضرورة حل عصبة الأمم ، ولكنها بحملتها العنيفة الشعواء على العصبة كانت ترمى فعلا إلى ذلك . وعلى كل حال فلنترك الآن عصبة الأمم . . فى مثواها الأخير ! فقد انتهى أمرها بالوضع الذى تمنيته لها !

ولنعد إلى ليدى أستور وأرائها ، فمن حق المصريات على أن أفضى لهن بكل ما أعلمه من أحاديث . . . ومقالب زعيمات النهضة النسائية فى العالم .

أحاديث الفيكونتس أستور

فى المؤتمر

كان المفروض على المؤتمر قبل انعقاده ألاّ يتدخل فى السياسة الدولية أو الخاصة بالحكومات ، وكان مفهوما أن الاتحاد الدولى يعقد مؤتمره الثالث عشر للبحث فى موضوع آلام الإنسانية والمجتمع بصفة عامة ، وفى شئون النساء والمطالبة بحقوقهن السياسية بصفة خاصة ، وكانت حكومة الدانمرك — التى سمحت بعقد هذا المؤتمر فى عاصمتها — قد نبهت (ولا أقول أنذرت !) الاتحاد الدولى فى شخص رئيسته السيدة الجليلة مسز كور بت أشبي ، بعدم السماح للمؤتمر بالتعرض لسياسة أية حكومة من الحكومات الأجنبية (فى مناقشاته وقراراته !) ، وخصت بالذكر حكومة الرايش الألمانية ، التى كانت مرتبطة بمعاهدة « عدم اعتداء » . . . أعنى حب وصداقة مع حكومة الدانمرك ! !

وكان هــذا هو الشرط الأساسى للسماح للمؤتمر بالانعقاد فى الأراضى الدانمركية . ولــكن . . . هذا الشرط ذهب مع الريح !

فقد افتتح المؤتمر وكان عليه فى « بدء » جلساته أن يعيد النظر فى لائحة الاتحاد ومبادئه ، وقد طرح مكتب الاتحاد على المؤتمر مشروعا لإعلان المبادئ الجديدة وحقوق الانسان .

Déclaration de Principes et celle des Droits humains

وكان مضمون هذا المشروع يعطى الإتحاد الحق فى أن يضطلع بالشئون السياسية ! . . (ولم لا ؟ مادامت المرأة لها حقوق سياسية تطالب بها ؟) فكان بحث هذا المشروع مثيراً لموضوعات مختلفة ومناقشات كثيرة جرت وراءها ذيولا طويلة . . .

كان المشروع يقرر أن يعلن الاتحاد الدولى فى مبادئه اعتناق «وتأييد» النظام الديمقراطى ! لأنه الوحيد الذى يسوى بين الجنسين !

فقال بعض العضوات (وأنا منهن) أنه خير للمؤتمر ألا يتعلق بأذيال نظام معين من الأنظمة السياسية للحكومات ، و إلا ، إذا أصر على ذلك ، فليحدد المبادىء بالتفصيل مبدأ مبدأ . لأن نساء تركيا التى يقوم فيها نظام غير ديمقراطى ، يتمتعن بالحرية والمساواة السياسية . ولأن نساء مصر وسويسرا وفرنسا اللاتى يتمتعن بنظام ديمقراطى ، مازلن محرومات من حقوقهن السياسية ! قيل هذا ، فلم تؤمن به مندوبة فرنسا بالذات السيدة مالاتيرسلليه ، ولا الآنسة إميلى جورد السويسرية (مندوبة إتحاد نوادى الليسيوم بجنيف) ولا مسز أشبى الإنجليزية رئيسة الاتحاد .

وكانت الفيكونتس لادى أستور أول من قام « بتوسيع » نطاق المناقشة فى هذا الميدان السياسى . . .

إذ جاءت لادى أستور — فى جلسة الصباح — فقالت إن المرأة لها دور خطير فى الحياة السياسية . ويجب أن تضطلع به كى يكون لنفوذها أثر فعال فى التشريعات التى تتعلق بالأخلاق العامة و بالسلام العالمى

— (وأنا شخصياً أؤيدها فى هذا الرأى الذى ناديتُ به ورددته فى مصر منذ عدة سنوات) — ثم عرجت لادى أستور على النظام التوتاليتيرى (أى النازي الفاشستى) وأخذت تندد به، ثم صفعت ألمانيا على وجهها صفعة رنانة ! وانتهت بأن أنذرت العالم بأنه مقبل على حرب طاحنة ستثيرها ألمانيا ضد الديموقراطيات . . . ثم سكتت شهر زاد عن الكلام غير المباح . . . فصفقنا لها ! . . . ولم يلفت أحد نظرها إلى أنها تدخلت فى صميم السياسة الدولية ، وأنها خالفت بذلك شروط الحكومة الدانمركية !

وجئنا إلى جلسة بعد ظهر اليوم نفسه ، وجاءت معنا لادى أستور ، ولكنها كانت تجر خلفها أذيال التوبة والندم ! ! فصعدت على المنصة وألقت كلمة أخرى . بررت فيها موقف ألمانيا ! وأخذت تمر بأناملها الارستقراطية الناعمة على « الخد الألمانى » الذى صفعته فى الصباح ! . . . وتربّت عليه ! ثم أخذت تحمل على عصبة الأمم ومعاهدة فرساي، وموقعيها ! وعلى رأسهم حكومتها الإنجليزية القاسية القلب ! ! التى اعتبرتها لادى أستور مسئولة عن ثورة المانيا ! وقالت إن انجلترا كان فى وسعها أن تعطى برضائها إلى ألمانيا ماأخذته هذه بالقوة !

وسوغت ذلك بقولها إن معاهدة فرساي ظلمت ألمانيا ظلما فاحشاً ، إذ قطعت أوصالها ، وجردتها من السلاح ! وفى الوقت الذى كان فيه موقعو معاهدة فرساى يتشددون مع ألمانيا فى نزع السلاح ، وفى مطالبتها بتنفيذ التزاماتها ، كانوا هم يتسلحون ، ويأبون الوفاء بتعهداتهم ! وأن عصبة الأمم كانت

— على حد قولها — «طُرطوراً» ... لاحول له ولاقوة من الناحية العملية!

وسكتت مرة أخرى شهر زاد الإنجليزية عن الكلام « المستباح » ! وبهت المؤتمر — واصفرت وجوه ، واحمرت أخرى ، — من هذا التناقض بين رأيى لادى أستور في الصباح وفى المساء ، وتلفتت أنا يمنى ويسرى ، متفقدة الوجوه المتلونة ، ثم . . . ضحكت ، ولكن بعد فترة ، على الطريقة الإنجليزية !

لقد اعتقدت — ولست أدرى أن كنت مصيبة فى ظنى — أن هذا التغيير المفاجئ فى رأى الفيكونتس أستور سياسية مرسومة ، أوحت بها الظروف الدولية المضطربة فى ذلك الوقت (وكنا فى يوم الاثنين ٩ يوليو سنة ١٩٣٩) إذ كانت ألمانيا ترغى وتزبد ، وتضرب الأرض بقدميها . . . وتتحفز للغزو .

فلعل ليدى أستور أرادت أن تهدئ ثورة المانيا ، وترجئ « المعركة » — تمشياً مع سياسة المرحوم تشامبرلين — فهى عضوة فى البرلمان ومطلعة على سياسة حكومتها الدولية ، وتعمل بوحى سياسة حزبية ووطنية مرسومة . على أن هذا الموقف الافتتاحى من قبل ليدى أستور فتح الباب على مصراعيه . وزج بالمؤتمر النسوى فى أتون السياسة الملتهب ، ثم جاء موضوع فلسطين ، فكان « مادة ملتهبة » ألقيت فى هذا الأتون فزادته اشتعالا ، واحترقنا نحن المصريات بالنار التى أحاطت فلسطين .

***

جهاد المرأة المصرية

وقضية فلسطين الجريحة

تمهيد :

لم أكن حتى عام ١٩٣٨ أعرف إلا القليل عن قضية فلسطين وعن حقيقة المؤامرة التى دبرت للقضاء عليها — (وعلى أهلها) — كبلد عربى اسلامى .

كنت أسمع أن هناك ثورة ضد سياسة الهجرة الصهيونية القائمة تنفيذاً لتصريح بلفور . فلما كان شهر أكتوبر عام ١٩٣٨ ، عقد فى القاهرة مؤتمر نسوى شرقى لدرس هذه القضية ، وقد دعيت للاشتراك فيه فاتصلت — قبل انعقاد المؤتمر بيومين — بعضوات وفد فلسطين اللاتى شرحن لى بعض التفصيلات عن قضية بلادهن . ولما عقد المؤتمر فى ٥ أكتوبر سمعت من الخطيبات — فى الجلستين الأولى والثانية — بيانات مستفيضة عن مأساة فلسطين . فبكيت ، وبكى معى كثير من أخواتى الشرقيات . ثم قمت إلى المسرح قبل نهاية الجلسة الثانية — ولم أكن قد أعددت خطاباً — وألقيت كلمة صغيرة — ولا أقول خطبة — لأنها كانت كلمة مرتجلة ارتجالا ، أبديت فيها لأول مرة رأيى فى هذا الموضوع[١] . وكان رأياً

---

(١) تراجع محاضر المؤتمر في كتاب « المرأة العربية وقضية فلسطين » المؤتمر النسائى الشرقى بالقاهره عام ١٩٣٨

متطرفاً أثلج صدر أخواتى الفلسطينيات . ثم قدمت مقترحات حازت قبول المؤتمر ورضاءه .

فلو قارنا اليوم هذا الرأى — الذى نادت به النساء بالأمس — مع رأى الذين يشتغلون الآن — (وحدهم) — بقضية فلسطين ، لضحكنا دهشة ثم بكينا ألماً . .

بيد أن المسألة ليست موضوع مقارنة بين آرائنا وآرائهم . وإنما هى موضوع « حقائق » واقعة تتعلق بتاريخ تطور الآراء حول قضية فلسطين بين النساء والرجال . فهذه الحقائق يجب أن تنشر على الناس « للتذكر » وللمنفعة العامة .

لهذا فإنى أسجل هنا آراء المرأة المصرية فى موضوع فلسطين ، ومواقفها من هذه القضية ، ليذكره الرجال . . . وهم اليوم مصدر السلطات ! !

وهأنذى أبدأ أولا بتسجيل بعض مقتطفات من كلمتى المرتجلة التى ألقيتها فى مؤتمر أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، والتى أبديت فيها رأيى الأول فى هذا الموضوع .

فقد قلت — بعد المقدمة — ما يأتى :

« ..... أجل ، لقد أتيحت لى الفرصة ، فعرفت تفصيلات كثيرة عن هذه المأساة فتألمت كثيراً من هذه الحالة التى أصبحت فيها فلسطين ، وقد تمثلت الآن أمام عينى أرضاً حمراء دامية تروى بدماء الشهداء الذين يقاتلون مستميتين فى الدفاع عن وطنهم . . . . الخ الخ » .

« رأيت كل هذا ماثلا أمام عينى ، فثارت نفسى ، ثم استولى عليها الضعف لحظة ففاضت الدموع من عينى ، ولكنها كانت لحظة قصيرة ، عدت بعدها ، وتمالكت نفسى قائلة إن ذرف الدموع ليس من شأن السيدات المؤتمرات اللاتى اجتمعن هنا ليقمن بعمل حاسم منتج لحل قضية فلسطين . . . الخ الخ »

ثم عرجت على تصريح بلفور والهجرة والانتداب ، وتقدمت للمؤتمر فى هذا الصدد ببعض مقترحات قلت فيها :

إن هذا الوعد (تصريح بلفور) باطل من أساسه بطلانا قانونيا ، وإنى لهذا اقترح أن يقرر المؤتمر إعلان بطلان جميع النتائج التى ترتبت على هذا الاتفاق الذى عقد بين بلفور وروتشلد ، أو بين الحكومة الإنجليزية وجماعة الصهيونيين ، وبالتالى فإن جميع الحقوق والالتزامات التى قامت فى فلسطين على أساس هذا الوعد هى أيضاً باطلة ، ويترتب على هذا البطلان — فيما يختص بالتبعية أو الجنسية — أن جميع اليهود الذين أغاروا على فلسطين منذ أول سنة ١٩١٩ يعتبرون « أجانب » بالنسبة لفلسطين ، ولا يتمتع بالجنسية الفلسطينية من اليهود إلا الذين كان لهم محل إقامة قانونى صحيح فى أرض فلسطين قبل هذا التاريخ . . . الخ الخ

ثم قلت إن الانتداب الإنجليزى كان نكبة وبلاء على فلسطين فيجب أن ينتهى حالا ، ويجب إعلان استقلال فلسطين كدولة عربية

ذات حكومة نيابية لا يشترك فيها الصهيونيون الذين دخلوها على أساس هجرة بلفور والوطن القومى .

وعقب ذلك اقترحت على المؤتمر — (عدا تنظيم دعاية واسعة النطاق لنصرة قضية فلسطين وللتشهير بسياسة الاستعمار) — أن يشكل المؤتمر وفداً للمباحثة فى هذا الموضوع مع المستر تشمبرلين ، الذى كانوا فى ذلك الحين يقولون عنه أنه حمامة السلام العالمية !

ثم قلت :

« . . . فإن أصرت انجلترا على سياستها هذه فى محاباة وتأييد جشع الاستعمار الصهيونى ، فعندئذ نكون — نحن العرب — فى حل أمام العالم من أن نسلك السبيل الذى نراه محققاً لمطالبنا العادلة الشرعية »

ذلك كان رأيى الأول فى قضية فلسطين ، الذى أبديته فى ١٩٣٨ قبل أن أعكف على دراسة تفصيلاتها .

الكتاب الأبيض الانجليزى والكتاب الأحمر :

وفى مايو سنة ١٩٣٩ ، أصدرت الحكومة البريطانية كتابها الأبيض المشهور، الذى أجمعت البلاد العربية على استنكاره ، فرددت عليه بكتاب أحمر وضعته باللغتين العربية والفرنسية بعنوان :

« رأى المرأة المصرية فى الكتاب الأبيض الأنجليزى »

وقد طبع من هذا الكتاب الأحمر عدة آلاف من النسخ ، وزعت فى

أوروبا وأميركا وفى الشرقين الأوسط والأدنى . وقد فندت فى « كتابى الأحمر » جميع بنود الكتاب الأبيض الأنجليزى، بطريقة التحليل المنطقى والقانونى والسياسى ، واثبت أن « صديقتنا » الحكومة الأنجليزية — (التى تتظاهر بمحاولة أرضاء الطرفين — أى العرب أصحاب الدار واليهود الدخلاء الأجانب) — ترمى بسياسة هذا الكتاب الأبيض إلى تهويد فلسطين وتنفيذ تصريح بلفور عن طريق التدرج مع الوقت . فالحكومة الانجليزية ترسم دائماً خطتها أو سياستها مقدماً ، وتثبت عليها ، ثم تنفيذها تدريجياً ، طوراً بموقف إيجابى عملى ، وتارة بموقف سلبى — كما فعلت وتفعل الآن فى فلسطين — إذ تترك اليهود يدخلون فيها خلسة أى بدون جوازات ، وهى تتظاهر بعدم رؤيتهم ! . . . أو بعدم استطاعتها مقاومتهم ! ! وهكذا ينتهى الأمر بأن تضع العالم أمام أمر واقع لا مفر منه ! !

وقد كان الكتاب الأبيض يحاول إخفاء هذه السياسة ، ولكنى تبينتها فى أساليب بنوده المبهمة الملتوية ، فكشفت عنها فى كتابى الأحمر ، وكان ذلك فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٩

والآن ، ونحن فى سنة ١٩٤٥ لا يمكن أن يشك أحد فى صواب رأيى

فلسطين وقضيتها فى الدانمرك

فى يونيو سنة ١٩٣٩ كنا نستعد للسفر إلى كوبنهاجن لحضور المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الدولى النسوى . وكان مفروضاً أن تمثل فلسطين بنسائها

العربيات فى هذا المؤتمر الذي مثلت فيها الهند بثلاثة وفود ! ولكن حكومة فلسطين الانتدابية منعت نساء فلسطين العربيات (مسلمات ومسيحيات) من الذهاب إلى هذا المؤتمر ، بل واعتقلت أيضاً الزعماء العرب وبعض الزعيمات (أمثال السيدة ساذج نصار ، الزعيمة المسلمة التى وضعت فى السجن عدة شهور .)

ولم تكتف الحكومة الفلسطينية بذلك ، بل هى سمحت لوفد من اليهوديات الصهيونيات (الدخيلات على فلسطين) بالسفر إلى كوبنهاجن ليمثلن فلسطين ! فاضطرت نساء العرب إزاء هذا التصرف الشاذ الظالم من قبل الحكومة الفلسطينية إلى إعطاء رئيسة الوفد النسوى المصرى (عصمة هدى هانم شعراوى) توكيلا شرعياً صحيحاً لتمثيلهن فى هذا المؤتمر . فأصبح بذلك وفد مصر النسوى يمثل نساء مصر ونساء فلسطين العربيات على السواء .

فلما وصلنا إلى كوبنهاجن (الدانمارك) وبدأ المؤتمر أعماله الأولى ، فوجئنا بوجود هذا الوفد الصهيونى يتقدم إلى الاتحاد الدولى زاعماً أنه يمثل فلسطين جميعها ! فثار الوفد المصرى النسوى واحتج على هذه الصفة المزعومة وقدم توكيلاته عن نساء فلسطين العربية . وتمسك بضرورة محو هذه الصفة (الذى ادعاها الوفد اليهودى) من سجلات الاتحاد ومؤتمره . فقامت مشكلة فى مكتب الاتحاد — بيننا وبين الصهيونيات — أبلت فيها هدى هانم (عضوة المكتب ورئيسة الوفد المصرى) بلاء حسناً ، ثم انتهى الأشكال

بمحو هذه الصفة للوفد اليهودى ، و بتقرير قبوله فى المؤتمر باعتباره ممثلا للطائفة ! (أى للأقلية اليهودية فى فلسطين) و باعتباره ليس ممثلا لفلسطين !

كان هذا أول سهم أطلقناه فى بدء المعركة .

ولما بدأت جلسات المؤتمر بدأت معها طبعاً المعركة حامية الوطيس بيننا و بين هذا الوفد الصهيونى الذى كانت تؤيده أغلبية ساحقة من وفود عدة مختلفة الأشكال ، ومختلفة الأسماء . . . وفود متنوعة تستظل غالبيتها بعلم الأمبراطورية البريطانية العظيمة . . .

فكان وفد مصر أقلية صغيرة ، يكاد يكون فى حجم النملة بالمقارنة مع تلك الوفود الضخمة المجتمعة ، ولكننا ، وأيم الله ، كنا . نحن المصريات . قويات بشجاعتنا وجرأتنا ، وعدالة مطالبنا وحقوقنا .

كيف أثيرت مسألة فلسطين

أثيرت مسألة فلسطين لأول مرة ، فى عمليات التحضير بمكتب الأتحاد قبل انعقاد المؤتمر ، وذلك عندما تقدمت اليهوديات — من عضوات المكتب — باقتراح أن يصدر الأتحاد قراراً بإبداء عطفه على اليهود المطرودين من أوروبا ! و باستهجان تصرف «الحكومات» التى تضطهد اليهود ! فتقدمت رئيسة الوفد المصرى (وهى عضوة فى المكتب) باقتراح مقابل ، وهو أن يبعث المؤتمر فى الوقت نفسه بكلمة عطف إلى نساء فلسطين العربيات المجاهدات المضطهدات (أى دقة بدقة !) ولكن المكتب رفض (بأغلبية

الأصوات اليهودية) الموافقة على أن يبدى المؤتمر عطفه على نساء فلسطين العربيات ! وأصر على أن يكتفى بإبداء العطف على اليهود النازحين من أوروبا وباستهجان مضطهديهم !

فإزاء هذا التعنت وهذه المحسوبيات فى توزيع العواطف الطيبة ! اضطرت رئيسة الوفد المصرى إلى أن تقدم استقالتها من عضوية مكتب الاتحاد ، وتضامن معها الوفد المصرى كله فقرر الانسحاب من المؤتمر ! (وكانت الاستقالة مسببة تحمل فضيحة للاتحاد) ! !

فهرعت مسز كوربت أشبي الرئيسة إلى محل اقامتنا فى الفندق ، وتوسلت إلينا باكية بدموع مخلصة ، أن نرجع فى قرارنا وننقذ المؤتمر من الفضيحة ، وهو لم ينعقد بعد ! فقبلنا رجاءها ، وأفهمناها شروطنا للتعاون معهن .

الديمقراطية بالجملة . . . وبالقطاعى !

واختلاف أساليبها فى الشرق وفى الغرب !

ولما افتتح المؤتمر ، كان علينا فى الجلسة الأولى، كما سبق ونوهت به، أن نبحث مشروع إعلان مبادىء الاتحاد ، وتقرير اعتناق الديمقراطية .

هنا عرض الوفد المصرى تعديلا فى النص مقترحا أن تسجل هذه المبادئ على أساس الحرية والعدالة والمساواة دون تفريق بين الدين والعنصر والجنسية (فى الشرق والغرب !) ولكن المؤتمر رفض أن « يفصل» هذه المبادئ السامية « بالقطاعى » .. واكتفى باقتراح تقريرها « بالجملة » .. فى كلمتى : اعتناق الديموقراطية !

فقلنا للمؤتمر إن الديموقراطية حلوة وجميلة فى مبادئها المكتوبة ، ولكنها فى التنفيذ (عملياً) تلبس أثواباً متلونة ، وتختلف أساليبها فى الشرق عنها فى الغرب !

فقال المؤتمر « لا » ! وعندئذ اضطررنا أن نجابه المؤتمر ببراهين من الأمثلة الواقعة . فذكر الوفد المصرى كيف اعتدت حكومة الانتداب الانجليزية — (ذات المبادىء الديموقراطية بالجملة !) — على حقوق عرب فلسطين وحريتهم ، وكيف قبضت على زعمائهم رجالا ونساء ، (ومن بين

هؤلاء السيدة ساذج نصار الزعيمة العربية المسلمة !) فى الوقت الذى دللت فيه الصهيونيين الدخلاء وأجلستهم على ركبتيها !

وكان الاتحاد الدولى قد ثار ثورة عنيفة عند ما سمع إشاعة (ثبت كذبها فيما بعد) مؤداها أن الحكومة الألمانية قبضت على مدام پلامينكوفا التشيكوسلوڤاكية، وقد ثبت أن هذه السيدة (عضوة الاتحاد) لم تقبض عليها السلطات الألمانية ! وأن اختفاءها من (پراج) يرجع إلى أنها كانت « تتسكع » فى نزهة صيفية فى انجلترا !!.. ومع كل ، فقد ثار الاتحاد من أجل مجرد إشاعة خبر اعتداء على حرية هذه السيدة الأوربية ! واعتبره وحشية شنيعة . . ضد الانسانية ، وضد الجنس اللطيف ! !

أما القبض على السيدة ساذج نصار العربية المسلمة (بواسطة السلطات الانجليزية الديموقراطية !)—وكان هذا حقيقة واقعة ، و بقاؤها فى السجن عدة شهور — حتى فى أوقات انعقاد المؤتمر — فهذه مسألة رضى عنها الوفد الصهيونى والديمقراطية الانجليزية ! فرأى الاتحاد الدولى أن الكلام فيها مخالف للائحة الداخلية ! ! لأنه تدخل فى السياسة !

واجه الوفد المصرى المؤتمر بهذه الوقائع، و بهذا التناقض فى موقف الاتحاد ثم أخذنا نوجه إلى هيئة الاتحاد ومؤتمره ، تهمة التحيز السياسي وتهمة التلاعب بمبادىء الديموقراطية !

مسز أشبي تبكي وتبدي أسفها !

واني مازلت أذكر بتأثر عميق موقف رئيسة الاتحاد (ورئيسة هذه الجلسة) السيدة كوربت أشبي ، إزاء موضوع حبس السيدة ساذج نصار. فقد تألمت من عبارات الاتهام التى قذفنا بها المؤتمر ، وكانت الصهيونيات تحاولن فى هذه الجلسة تارة إنكا رالأمر الواقع بحبس مدام نصار ، وتارة الدفاع عن تصرف الحكومة الانجليزية ومنع الكلام فى هذا الموضوع ! وكانت المناقشة قائمة حادة بين الوفد الصهيونى من ناحية و بينىوسيزا هانم من ناحية أخرى ، فقامت فجأة مسز أشبي الرئيسة واعترفت أولا بحقيقة الواقع فيما يختص بحبس السيدة العربية ، ثم أعلنت أنها تلبية لنداء رئيسة الوفد المصرى هدى هانم ، وبالرغم من أن لائحة الاتحاد لا تبيح لهالتدخل فى سياسة الحكومات ! فانها قد تدخلت باسمها الخاص وقامت بمساع لدى حكومتها الخاطئة . . إزاء مدام نصار ! ولكن .. دون جدوى !

ثم قالت ، وقد خنقتها العبرات ، إنها لذلك آسفة جد الأسف !

فكانت كلمتها هذه دشاً بارداً انساب على رأس المتبجحات !

وقد قمت فى الحال للرد عليها ، فشكرتها أولا على إحساساتها الشخصية النبيلة وعلى مساعيها الكريمة ، ثم قلت إننا كنا نود أن يكونتدخلها هذا لدى حكومتها البريطانية الخاطئة — (وقد كررت هذهالكلمة وضغطت عليها !) — باسم الاتحاد أيضاً لا باسمها الشخصي فقط ! ! لأن هـذا

الاتحاد الذى تبيح له لائحته الداخلية بأن يثور ويغضب « ويتدخل » عند ما يسمع مجرد إشاعة وقوع اعتداء على حرية سيدة أوروبية (تشيكوسلوفاكية) ، كان يجب أن يثور ويغضب من أجل اعتداء ثابت واقع على حرية سيدة عربية شرقية ، لأن مبادىء الديمقراطية ، التى يريد الاتحاد أن يعتنقها ، لا يمكن فى التطبيق أن تجيز تفريقاً بين الشرق والغرب ، أو بين العنصر والدين والجنسية ، واننا إزاء هذه الظاهرة الخطرة المخيفة ، نتمسك بالتعديل الذى أدخلناه على نص (إعلان المبادىء). هذا التعديل الذى يقضى بتسجيل هذه المبادىء تفصيلياً وبتقرير تطبيقها على جميع الشعوب والأفراد دون تفريق الخ الخ . .

وهنا قامت هدى هانم شعراوى وأعلنت — بصفتها رئيسة الوفد المصرى — أن وفد مصر يصر على هذا التعديل ، وأنذرت المؤتمر فى حالة عدم قبوله ، بأن الوفد المصرى سيصوت ضد المشروع الخ الخ .

كانت هذه المناقشات تسجل فى المحاضر وتذاع باللاسلكى دقيقة بدقيقة ، فى جميع انحاء العالم ، فكانت هذه الفضيحة هى الثالثة للمؤتمر فى شأن قضية فلسطين .

الهجرة اليهودية والوطن القومى

أثرنا هذه المسألة بملحقاتها فى الجلسة الأخيرة الختامية . وكان ذلك فى يوم الجمعة ١٤ يوليو سنة ١٩٣٩ ، أى يوم عيد الحرية فى فرنسا ، وكانت

جلسة تاريخية سجلت كثيراً من تفصيلاتها فى مذكراتى ، إذ كانت مليئة بالمضحكات المبكيات !... وكانت مشاحنات هذه الجلسة هى الفضيحة الرابعة للمؤتمر .

بدأت الجلسة فى الصباح واستمرت منعقدة إلى المساء دون أن نأخذ قسطا من الراحة غير دقائق معدودات لتناول بعض الأغذية . وقد تحملنا ، نحن وفد مصر ، جهداً شاقا مضنياً فى هذه الجلسة .

كانت هذه الجلسة الأخيرة مخصصة لبحث مشروعات (قرارات) المؤتمر والتصديق عليها ، سواء فى ذلك المشروعات المقدمة من الوفود أو تلك المقدمة من هيئة مكتب الاتحاد .

وكان الوفد السويسرى قد قدم مشروع قرار يلزم وفود المؤتمر بأن يسعى كل منهم لدى حكومته للتصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالمهاجرين .. والتى اعتمدتها عصبة الأمم (الميمونة) فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ ، فرفض الوفد المصرى هذا المشروع ، وذلك لأننا نعلم أن « تنظيم » الهجرة لا يكون إلا على حساب الشرق لا الغرب !

وبعد ذلك عرض على المؤتمر مشروع الهجرة اليهودية بوجهيه ، أى الهجرة الخارجة L'émigration أو خروجهم من أوروبا ، والهجرة الداخلة L'immigration أو فرضهم بالقوة على فلسطين ! — وكان لنا — رداً على المشروع الصهيونى — مشروع لم نطلب فيه أكثر من أن يقرر المؤتمر عدم فرض مهاجرين على أى بلد من البلاد — بصفة عامة — دون استشارة شعبه وقبوله .

فما كاد يطرح مشروعنا هذا العادل ، حتى قامت المعركة حامية الوطيس بيننا و بين الوفد اليهودى . وكانت معركة تبادلنا فيها سهاما مسمومة وكدنا فى نهايتها أن نتراشق بالكتب المقدسة ! ! وقد قامت بهذا النضال العنيف ثلاث سيدات مصريات للدفاع عن حقوق شعب فلسطين ، وهن هدى هانم وسيزا هانم ، وكاتبة هذه السطور .

تمسك الوفد الصهيونى بإباحة الهجرة المفروضة قسراً ، تحقيقا للوطن القومى ، على أساس وعد بلفور ، كأنه أنزل من السماء ! فقمت إليهن ، وألقيت عليهن درساً فى نظام الالتزاميات Les obligations فى القانون المدنى أولا ، وثانيــاً فى القانون الدولى — (مع العلم أن الاتفاقات الدولية لا قيمة لها إن لم تعززها القوة المادية ، و إلا ... فإنها تصبح قصاصات ورق! كما قال فى سنة ١٩١٤ المستشار بتمان هلويج !) وخرجت من هذا الدرس مقررة أن كلام بلفور والانتداب لا يلزمان فلسطين ، فإن كان وطنهم القومى يقوم على هذا الأساس فقد انهار بسقوط أساسه .

فعدن يقلن : ولكن . . عصبة الأمم وافقت على ذلك بأصوات أربعين دولة محترمة ! ! (ولم يقلن أنهم أربعون لصاً يتآمرون على حياة شعب !) وكذلك الحكومة البريطانية بلسان وزيرها المحترم . . و إنها ستنفذ هــذا بالقوة ! وقد حسبن أنهن سيخيفنني بعصبة الأمم و بذكر الحكومة الانجليزية فيخرس لســانى ! ولكنى عدت إليهن على المنصة وقلت ببرود ساخرة ، إن فلسطين لم تك ممثلة بين هذه الأربعين دولة ! فلا قيمة لقرارهن إزاءها .

وكذلك الحكومة البريطانية لا تملك حق التصرف بالبيع والشراء فى الشعوب والبلاد ! فإن حاولت فرض ذلك بالقوة فإن جميع الشعوب العربية ستقاومها بالقوه ! والنساء سيكن فى المقدمة .. وأنا معهن !

أما عصبة الأمم فلا تملك ولا تستطيع القضاء على شعب من الشعوب ، ثم أردت أن «أكيدهن» فاستعنت هنا بما حفظته من أساتذتى الفرنسيين فى القانون الدولى للتشهير بعصبة الأمم ! فقلت !

وإن شئتن أن تعرفن حقيقة قيمة عصبة الأمم ومصيرها المحتم ، فاسمعن ما قاله فيها أساتذة القانون الدولى الفرنسيون ، أى أساتذة حكومة الجمهورية الفرنسية الديمقراطية التى قامت على أساس الحرية والعدل والمساواة ، فقد قال هؤلاء العلماء إن هـذه العصبة تحمل منذ تكوينها فى شرايين قلبها جرثومة الموت والفناء ! فهى ولدت ميتة وكانت أضحوكة دولية ! !

صراخ وعويل . . . وفوضى ؟

وإذ وصلت فى كلامى إلى هذه النقطة فى التشهير بالعصبة — وكنت مازلت واقفة على المنصة مستمرة فى حديثى — لم أشعر إلا وقد زلزلت قاعة الجلسة . . . ودوت فيها ثلاث أصوات تشبه صوت ابن أوى عندما يدوى فى الفضاء ! وكانت هـذه الأصوات (أو العويل) صادرة بالتتابع من عضوات الوفد اليهودى قائلة :

« التوراة ! التوراة ! التوراة قررت لنا الوطن القومى فى فلسطين ،

وأعطتنا هذا الحق منذ الأزل ! هذا ، إن لم يكن يكفيك قرار عصبة الأمم وبلفور والحكومة الإنجليزية ! »

هنا استولى على الغضب والهياج حقاً ، ولكنى ترفعت عن أن أقحم الكتب المقدسة فى جدل مع أمثال هذا الوفد ، وهممت بالرد عليهن بقسوة لاذعة ، إلا أن هدى هانم شعراوى التى كانت ترقب بانتباه سير هذه المناقشة ، همت واقفة بسرعة وأشارت إلىّ بالصمت والإنسحاب من المنصة ! ثم اتجهت إلى المؤتمرات ، وهددت بانسحاب الوفد المصرى احتجاجا على هذا الاعتداء الذى وقع على نظام الجلسة — (فقد تكلمت اليهوديات بدون إذن) — وعلى مقاطعة خطاب العضوة المصرية . . .

وبينما هدى هانم تقول كلمتها هذه ، كانت الرئيسة مسز أشبى قدهرولت وصعدت إلى المنصة بجانبى ، فتركت لها مكانى ، فأعلنت إيقاف الجلسة . . . بعد أن وبخت الوفد اليهودى توبيخاً شديداً على إخلاله بالنظام وعلى إسلوبه المبتذل .

هنا كانت الرئيسة سمحة كريمة ! إذ كان يجب عليها أن توقع عليهن عقوبة الطرد من الجلسة لاعقوبة التوبيخ !

رفعت الجلسة ، واجتمع الوفد المصرى فى غرفة ، واجتمع الوفد اليهودى فى غرفة مقابلة، وأخذت سيدات مكتب الاتحاد يقمن بيننا بمهمة حمامات السلام والتوفيق ! فتبادلنا المقترحات والتعديلات عن طريق هذه « الحمامات » الكريمات . . . ولكن ، بلا جدوى ، فقد أصر الوفد اليهودى على تعنته

وتبجحه ، ليفرض علينا إرادته وسياسته . فتمسكنا نحن أيضاً بسياستنا .

فلما عادت الجلسة إلى الانعقاد . طلبت هدى هانم أن يطرح مشروع الوفد المصرى على المؤتمر للتصويت ، ولكن المؤتمر لم يستح ! فرفض حتى التصويت على اقتراحنا !

وكانت الساعة قد أشرفت على الخامسة مساء ، وكانت المعركة مستمرة من الصباح ، فلم نربداً من الانسحاب فى هذه الجلسة الختامية — احتجاجا على هذا التعنت الصارخ والمؤامرة المبيتة .

وقبل انسحابنا ببضع دقائق كانت سيزا هانم تتكلم وتوبخ المؤتمر بألفاظ التقريع والتهكم ، وقد ختمت كلمتها قائلة :

« إن هذه الجماعة الدولية التى حيت « عيد الحرية » فى هذا الصباح ، (١٤ يوليو) لم تلبث حتى شيعت هذه الحرية ، فىأمسية هذا اليوم نفسه .. ودفنتها بأشنع أساليب الاعتداء الصارخ !)

هذا ما كان من نساء مصر في شأن قضيةفلسطين حتى إعلان الحرب ، فلننظر الآن ماذا يصنع الرجال بفلسطين ، خصوصاً بعد تكوين الجامعة العربية ، وصدور ميثاق سان فرانسيسكو .

ماذا صنع رجال الشرق « وحدهم » بشئونه ؟

لقد أخذ الرجال « يتدحرجون » إلى الوراء في مطالبهم وأمانيهم ، خطوات خطوات ! وكان أول خطأ فاحش ارتكبوه هو إقصاء المرأة عن الجامعة العربية ، فلم يجعلوا لها فيها صوتاً أو نشاطاً . وكان الخطأ الثانى الذى ارتكبوه هو إقصاء المرأة الشرقية من جمعية الأمم المتحدة ، وأخذوا وحدهم يضطلعون، لا بقضية مصر فقط ، بل بقضية فلسطين التى تمس الشرق العربى كله . فماذا صنعوا ؟؟ . .

لقد قبلوا « الأمر الواقع » الذى أوصلتنا إليه حكومة الانتداب بطريق التسويف وكسب الوقت ! أجل ، رضوا به وأخذوا يطالبون بوقف الهجرة — (عند الحد الذى وصلت إليه الآن!) — تمسكا بنص الكتاب الأبيض !. فكأنى بهم يعترفون بشرعية دخول الصهيونيين الذين غمروا فلسطين منذ صدور وعد بلفور حتى اليوم ! وخصوصاً فى خلال فترة الحرب . . .

أى والله ! يطالب الرجال اليوم بتنفيذ الكتاب الأبيض الذى رفضناه بالأمس ! وما كانت الحكومة البريطانية تطمع منا فى أكثر من ذلك ! وما كان تلويحها بالعدول عن سياسة الكتاب الأبيض إلا ترغيباً لهم فيه ! وقد نجحت ! وهاهى الآن تقوم بتنفيذ الدور الثانى من سياستها ، وهو يبدو فى مناورة جديدة مع الحكومة الأمريكية — بعد أن اتفقت معها على خطة موضوعة .

وقد بدأت هـذه الخطة بأن تقدمت الحكومة الأمريكية إلى انجلترا راجية متوسلة أن تسمح (أيضاً !) بدخول كذا ألف يهودى جدد إلى فلسطين — (وهذا عدا الألوف العديدة التى سمحت انجلترا رسمياً بدخولها فلسطين . والآلاف العديدة التى دخلتهاوتدخلها كل يوم بصفة غير رسمية) — فأخذت انجلترا تتظاهر « بالكسوف » أمام العالم من تلبية هذا الطلب الأمريكى الجديد ! لأنه مخالف لسياسة الكتاب الأبيض الذى تقيدت به !

وبعد أخذ ورد بين الحكومتين ، انتهت الحكومة الإنجليزية بأن وضعت المسألة بين يدى صديقتنا أمريكا ! على أن تشكل لجنة مشتركة من الحكومتين لدرس الموضوع — (ولعلها ستستمد الوحى من صهيونى أمريكا !) . — ثم لتبت بعد ذلك فى مصير فلسطين العربية !

ذلك هو الوضع الذى وصلنا إليه فى قضية هذه البلاد العربية الشقيقة . وهو وضع لايدهشنا نحن النساء ، ما دمنا نرى أصحاب الحقوق من الرجال يصبرون طويلا . . . ويسالمون كثيراً. ثم ينامون متوسدين وعود الغاصبين! ومن يدرى فقد يكون هذا (غدا) هو مصير حقوق مصر أيضاً . . . هذه الحقوق التى سموها الأمانى القومية ! ثم أخـذوا يتناومون على نغمة أغنية هذه « الأمانى » الوطنية !

فلوأن الرجال الذين يتدحرجون كل يوم إلى الوراء ، آمنوا برأى المرأة ، وصدقوها وأشركوها معهم فى الاضطلاع بجميع هذه الشئون السياسية . . . لما كان مصيرنا اليوم هكذا . . .

إن قضيتى مصر وفلسطين يجب أن تطرح على جمعية الأمم المتحدة الجديدة ، فإن لم تنصفنا هذه الجماعة الدولية ، على أساس المبادئ الديمقراطية التى قررها ميثاق سان فرانسسكو وميثاق الأتلانتيق ، فيجب عند ذلك أن تنسحب جميع البلاد العربية والشرقية من هذه العصبة ، وتكوّن فيما بينها جمعية أمم شرقية متحدة ، تكافح من أجل حقوقها وتدافع عن حياتها ضد جشع الاستعمار الغربى .

وإني لأنذر فى ختام هذه الرسالة « جمعية الأمم المتحدة » التى تكوّنت أخيراً ، بأنها إذا لم تتقيد بمبادئ ميثاق الأتلانتيق وسان فرانسسكو وتنفذها بالعدل على الشرق والغرب معها ، سوف يكون مصيرها كمصير عصبة الأمم التى رحلت غير مأسوف عليها . . .

وإن فقدت جمعية الأمم المتحدة هيبتها ونفوذها من البداية ، فهذا يعنى تفككها وانحلالها . وهذا نذير بحرب جديدة مخيفة يفنى فيها العالم سريعاً .

إذن ليحذر القوم ، فمصير العالم فى أيديهم .

الباب الثالث

في مصـــــر

منذ بداية الحرب . . .

. . . إلى ٣١ ديسمبر ١٩٤٥

من قصة العودة إلى الوطن

من باريس إلى .... وزارة الشئون الاجتماعية !!

ولما انتهى المؤتمر بالوضع المؤلم الذى بينت ، تفرقنا نحن العضوات المؤتمرات ، فعدت إلى باريس حيث اشتد على مرض الكبد ، فذهبت فى « بعثة » استشفاء إلى إحدى مدن المياه المعدنية ... قمت عقبها بجولة استكشاف صحفية !

فلما كانت أواخر أغسطس ١٩٣٩ ، وبدأت الحرب تطرق الأبواب ، قررت الإقامة نهائياً فى باريس ، وقد كنت مستريحة لهذا القرار فى تلك الأيام الحالكة الظلام ، بل كنت مغتبطة أشد الاغتباط بشعورى أنى مقبلة على اكتشاف المجهول من المفاجآت والأحداث ، ومجابهة أخطار الإقامة فى أوروبا أبان الحرب .

الاستمرار بالإقامة فى فرنسا :

وقد بدأت اجراءاتى ، فتكلمت مع بنك مصر فأجابنى أنه لن يستطيع مواصلة أعماله أثناء الحرب ، وإذن فلن يمكنه إحضار نقود من مصر للمصريين هنا . فلم أعبأ بذلك ، وقلت فى نفسى إن النقود لن تنقصنى فى باريس ، فإنى أستطيع أن أعمل كأية امرأة ذات كفاية ، وأربح من عملى

أكثر مما يكفينى لأعيش ، بعكس حالى فى مصر ! فإنى لا أستطيع أن أعمل عملاً أربح منه مليماً واحداً !! وذلك لأنهم فى بلادى العزيزة (مصر) قد اصطنعوا منى . . . « زعيمة » ! و . . . مليونيره ! وجعلوا منى مرشحة دائمة لمنصب وزيره !!

قلت هذا فى حديثى مع نفسى ، وأنا أستمع لتهديدات بنك مصر فى باريس ، ثم خرجت وأنا أشد تصميما على البقاء فى فرنسا .

وعلى ذلك بعثت فى الحال لأهلى وأصدقائى فى مصر بكتب « توديع » و برسائل طائرة إلى بعض أعضاء الوزارة المصرية القائمة فى ذلك الوقت ، ودعتهم فيها وأخبرتهم بعزمى على البقاء فى أوروبا ، وأوصيتهم خيراً بأهلى فى مصر . . . و بتركتى !

و بعد ذلك أخطرت معالى فخرى باشا (وزيرنا فى باريس) بعزمى على البقاء فى فرنسا ، وفخرى باشا رجل رفيع الأسلوب ، ودبلوماسى عظيم ، ومثله قليل بين رجالنا ، أنه لا يصدم محدثه ، ولا يفاجئه أبداً بكلمة «لا» . وقد أفهمنى بأسلوبه اللطيف أنه يحسن بى أن أعود حالا إلى مصر ، لأن . . . لأن هذه هى أوامر الحكومة المصرية !!

فغضبت فى نفسى ، ولكنى احتفظت أمامه بالابتسامة على فمى ، وصممت على مخالفة هذه الأوامر !

اتفاق صحفى بالتليفون :

اتصلت بعد ذلك تليفونياً بالأستاذ الزميل « فكرى أباظه بك » المحامى والصحفى والنائب، وكان يقيم فى الضفة الأخرى من السين فى فندق فخم أرستقراطى مع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بك وغيره من حضرات المحترمين ممثلى مصدر السلطات فى مصر ! ... وأخبرته بتصميمى على البقاء فى باريس ، وتحدثنا طويلاً ، وقد نددنا بجبن الرجال الهاربين ! ... وتحديت شجاعة الأستاذ، فرجوته أن يبقى فى فرنسا «لمؤانستى» أبان الحرب!

فقبل الأستاذ فكرى أباظه بك رجائى ... واتفقنا على أن نبقى معاً فى فرنسا وأن نستغنى عن بنك مصر ... وأن نعمل (لنعيش) ككتاب متنقلين ... ! Ecrivains ambulants (كالبائع المتجول !) فنبيع فى الشوارع ثمرات أقلامنا وعصارة تفكيرنا !! على أن يكتب هو نكاته وطرائفه باللغة العربية ، وأقوم أنا بترجمتها إلى اللغة الفرنسية ! ثم نقتسم الإيراد مناصفة !!

وإذ انتهينا إلى عقد هذا الاتفاق الصحفى الأدبى الرائع ، بت ليلتى أفكر : كيف أستطيع ترجمة نكات فكرى أباظه بك وأنا بطيئة الفهم للنكتة بصفة عامة ... فما بالك بالنكتة المصرية ... البلدية ... ؟ ولكن لم يمض ثمان وأربعون ساعة على التفكير فى هذه المشكلة ... حتى كان صاحبنا فكرى أباظه بك قد فسخ هذا الاتفاق من ناحيته !! فقد عدت

للاتصال به تليفونياً فوجدته مضطرباً جزعا يكاد يكون متلعثما فى حديثه!!
وقد جمع حقائبه وكان يهم مسرعاً للحاق « بآخر قطار ركاب » — على
حد قوله ! — يقوم إلى مرسيليا ! وقد أفهمنى أن جميع زملائه النواب قد
هربوا من باريس . . . وأنه تلقى برقية من شقيقه فؤاد باشا « يأمره »
فيها بالقيام حالا وينذره بسوء المصير . . . إذا هو تلكأ ساعات قليلة فى
تنفيذ هذه الأوامر أو النصيحة ! ... فضحكت . وقلت له : « إنى سأبقى
هنا وحدى لرؤية سوء المصير ! » وودعته وتمنيت له سلامة « الهرب » إلى
مصر . . . مع الآخرين !

لم أعبأ بهذه العزلة . . . بعد أن هرب النواب والرجال المصريون !
وقررت الاعتماد على نفسى .

الرجال يبكون !!

ومر يوم آخر فذهبت إلى بنك مصر « للدردشة » مع موظفيه الكرام!
و « للفرجة » على مناحة الرجال القائمة هناك ! وعلى مشاجرتهم من أجل
تذاكر السفر لمصر !

فسمعت فى ذلك اليوم أشياء أحزنتنى، فقد قيل لى أن الرجال المصريين
فى هلع ورعب فظيع ! وأن كثيراً منهم يبكون ! (وقد ذكرت لى أسماء
الباكين . . . وهم أشخاص كبار لا أحب أن أذكرهم هنا !) فسألت
لماذا هم يبكون ؟؟ فقيل لى إنهم يبكون من أجل أولادهم ! وزوجاتهم !

وأهلهم الذين تركوهم فى مصر . . ويبكون من أجل . . أطيانهم وأملاكهم فى مصر . . ويبكون أيضاً — ومقدماً — خوفاً على حياتهم هنا فى أوروبا المشتعلة بنار الحرب ! !

فلما سمعت هذا خجلت لحساب الباكين . . . وألقيت على الحاضرين محاضرة فى هذا الموضوع الخطير . . . وأفهمتهم بأن الرجولة تتنافى مع البكاء، ومع هذا الهلع والخوف الظاهرين ، وقلت إن الرجل الذى يبكى مقدما من أجل حياته ومن أجل ماله ومن أجل أولاده ، لا يصلح للدفاع عن هذه الأشياء الثلاثة (الحياة والمال والأبناء) و إذن فهو ليس برجل . ولن يصلح لأن يكون وطنياً يخدم بلاده . ويجب إذن أن يحرم . . . ممارسة حقوقه السياسة !

وقديما قالوا : أذل الحرص (على متع الحياة) أعناق الرجال ! !

وعلى كل حال فإن كنت أنا لست بذات مال ولا بنين فقد كان لى أهل وأصدقاء أعزاء فى مصر ، وكانت لى حياتى العزيزة المملوءة بورود الآمال ، وقد جازفت بكل هـذا . وقررت البقاء فى فرنسا لمجابهة الأخطار .

كيف شحنت الى مصر شحناً :

يخيل إلى إنى لو كنت بقيت فى فرنسا خلال سنى الحرب لكنت أسعد حالا مما كنت عليه فى مصر خلال هذه السنوات الست ! ففى فرنسا ما كنت

ملزمة . . . أن أحمل على أكتافى رداء الزعامة ! وأتهادى فى ثوب مرشحة لمنصب وزيرة ! ! وكان فى وسعى أن أكون هناك محامية فقط ، محامية بسيطة تعدو فى الشوارع على الأقدام طبعاً ، متأبطة حافظة الملفات ! محامية على استعداد عند اللزوم لأن تشتغل سائقة سيارة أو كنّاسة فى شوارع باريس ! . . . دون أن تجد فى ذلك غضاضة !

ولكن القدر كان يلعب دوره معى ، وكانت وزارة الشئون الاجتماعية تنتظرنى فى مصر !! فهل أساءت إلىّ الحكومة المصرية أو أحسنت عند ما قررت فى ذلك الوقت (عند ما أعلنت الحرب) . ضرورة إحضارى إلى مصر . . . ولو بالقوة ؟ ؟

إنى لن أنسى ما حييت تلك اللحظة المضحكة المبكية التى حملنى فيها على كتفه ضابط البوليس الفرنسى! وقد سقطت قبعتى فطارت على الطريق العام ... فحملها جندى البوليس المرافق له ، وكان الأثنان (ضابط البوليس الذى كان ينوء بحملى ، والجندى الذى يحمل قبعتى) يسيران متهاديين و يتضاحكان و يتبادلان النكات الفرنسية ! وكنت أنا أحاول أن أضرب الأرض بقدمى دون أن أستطيع الوصول إليها . (تماماً كما يفعل الطفل الكسول الهارب الذى يحملونه ليرسلوه قسرا إلى المدرسة !)

لن أنسى ما حييت هذه اللحظة ، لقد كنت أثور غضباً وغيظاً ، و يكاد الدمع يتفجر من محاجرى . وفى الوقت نفسه ، كان الضحك يغالبنى بسبب

مهزلة هذا الموقف ، لقد كانت مؤامرة طريفة مدبرة بين القنصلية المصرية والبوليس الفرنسي .

كانت الباخرة المصرية موصدة المداخل، مرفوعة السلالم، وكانت محاطة بسياج من الحبال ومن البوليس ، وأنى لا أتصور الآن كيف استطاع (فى سنة ١٩٣٩) ضابط البوليس الفرنسى الذى حملنى — وقد وصل بى إلى رصيف الميناء — أن يقذف بجسمى فى الهواء . . . ككرة القدم . . . فيرتفع هذا الجسم ثم يتخطى الحواجز والموانع على ارتفاع يسير ودقيق جداً ، ثم يهبط داخل قنطرة الباخرة حيث كان حضرة القنصل المصرى وحضرة نائب القنصل (الأستاذان ألبير منصور وتوفيق هانو اللذان أحتفظ لهما بأطيب الذكريات) ينتظران هبوط جسمى على رأسهما . . . فقد نادى الضابط نداء التنبيه ، وقذف بحمله ! . . وقد حاول الأستاذ توفيق هانو أن يتلقف بيديه جسمى الهابط ، فناء بحمله وسقط « مبطوطاً » ! وبهذه الطريقة الفنية المحكمة شحنت شحناً على أحدى البواخر المصرية !

كانت الرحلة البحرية شاقة وقد أفسدت نتيجة علاج كبدى الذى كنت أجريته بالمياه المعدنية ، خصوصا وأنه كان علىّ عقب هذا العلاج الأول ، أن أذهب ، بناء على تعليمات الأطباء ، إلى ساحل المحيط الأطلسى... لاستحم بمياهه الدافئة ! ولكن الحكومة المصرية منعتنى من أن أتم هذا الواجب نحو كبدى المريضه ...

لقد كان فى وسعى أن أهرب من هذه الرحلة و بمساعدة البوليس

الفرنسى نفسه ! ولكنى قبلت الوضع فى النهاية بعد أن نبهت الحكومة المصرية ، فى شخص ممثليها هناك، إلى موقفى كمريضة ، وأخذت عليها تعهداً بأن ترعى حالتى الصحية . ولكن ! أنّى للوزارات المصرية ، المكونة من الرجال ، أن ترعى عهداً أو اتفاقاً مع فرد مثلى أنا . . . السيدة التى لا تمثل مصدر السلطات ؟

كان أمراً مقدوراً . فما كدت أصل إلى ميناء الأسكندرية حتى كانت حدة الغضب وشدة ألم المرض قد استحالتا إلى ثورة استولت على كيانى وتفكيرى .

فى سراى بولكلى فى الرمل

وطئت قدماى أرض الوطن العزيز . . . وأنا فى حالة غضب وهياج . فذهبت تواً إلى سراى الوزارة فى بولكلى بالرمل ، وكان لى غرضان من هذه الزيارة .

الأول : أن أرى بعض الوزراء الذين كنت كتبت إليهم وصيتى من باريس ! فأطمئنهم على وصولى سالمة .

والثانى : أن أقابل رفعة رئيس الوزارة فى ذلك الوقت لأقدم له:
أولا : إحتجاجاً على تصرف الحكومة معى وطريقتها فى إحضارى من أوروبا .
ثانياً : إنذاراً بامتناعى عن دفع قيمة تذكرة هذه الرحلة الحكومية ، ومحاسبة الحكومة عن الفرق بين مصاريف هذه الرحلة الحكومية وقيمة

تذكرتي الخاصة في الأمريكان اكسبورت لاين التي أفقدتني إياها الوزارة، (ثالثاً) تهديداً برفع دعوى على الحكومة لمطالبتها بتعويض عن الأضرار الصحية والمالية التي لحقتني من جراء هذه السفرة الحكومية الرديئة.

مع رفعة على ماهر باشا :

وعلى ذلك دخلت ، بعد الاستئذان ، على رفعة رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، وكان على ماهر باشا ، فوجدته مكروباً وقد أبرزت هموم ومشاغل السياسية الحربية غضوناً عابسة على جبينه . .

لقد كان رفعته في حديثه معي دبلوماسياً دقيقاً بارعاً كعادته . وقد لمح لأول وهلة حالة الغضب التي كانت تبدو عليّ ، وتوقع المشاحنة ، فقرر أن يكون بادئاً بها ! وهذه أبرع فنون الصراع ! .

فلم أكد أبدأ حديثي حتى تغاضب رفعته وأخذ يوبخني و يؤنبني قائلا: أتلومينا لأننا أحضرناك إلى مصر بهذا الشكل ؟ ؟ ولماذا سافرت حضرتك في هذا العام إلى أوربا ؟ وماذا كنت تصنعين هناك في هذا الوقت العصيب؟؟

قلت : ألم تعلم رفعتك أني سافرت للاشتراك في المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الدولي ؟ ؟ ألم تسمع بذلك وأنت رئيس وزارة مصر ؟ ؟

قال رفعته : يجوز إني سمعت ! ويجوز إني لم أسمع ! ! سيان عندي! فإني لا أهتم بمؤتمرات النساء ! ولكن. . . أظن المؤتمر قد ختم أعماله قبيل اعلان الحرب بحوالي شهر ونصف شهر ! .. فلماذا انتظرت هناك حتى أعلنت

الحرب ؟ أكانت هناك ضرورة للفسحة و « الدوران » فى أوربا وهى معبأة بالبارود وتغلى كالبركان ؟

فقلت : إذن رفعتك متتبع أخبار المؤتمر وموعد انتهائه ! إذن فاعلم أنى كنت بعد ذلك مريضة أستشفى . . .

وهنا بدت على رفعة رئيس الوزراء ابتسامة ساخرة هائلة وقال متهكما : مريضة؟! إن النساء دائماً (يدعين) المرض فى أشد الأوقات تمتعاً بالصحة!!

هنا استولى علىّ الغضب وثرت قائلة : أتعنى أننى أكذب يا رفعة الرئيس ؟ ؟ هل سألت فخرى باشا وزيرنا هناك عن حقيقة مرضى ، وهو الذى اختار لى الأطباء وهو الذى كلفته أنت بأن يشحننا كالدجاج فى قفص إلى مصر وأنا فى حالة المرض ؟؟ إنى لا أقبل منك أن تتهمنى بالادعاء أى الكذب ! وعلى كل حال ما شأن الحكومة بمرضى ؟ ! إفرض أنى لست مريضة ، وإنى لم أكن مريضة ، وإنى أردت أن أبقى هناك لأموت بغاز خانق أو بقنبلة غارة جوية ! فهل تملك الحكومة منعى من أن أموت كما أشاء ؟ ؟

هنا أدرك رفعة الرئيس أنه أخطأ باتهامى بالادعاء الذى ، هو صنو الكذب ، فأراد أن يصلح غلطته ، ويمحو أثرها ، فقال : إنى لم أقصد تكذيبك، وعلى كل حال فقد أحضرناك هنا خوفاً على حياتك ! لأن مصر فى حاجة إلى سيدة مثلك ! . . . وموتك كان يعتبر خسارة كبيرة للوطن ، أردنا أن نتفاداها ! ! فهل أخطئنا فى حقك ؟ ؟

هنا زال غضبي ! وانتفخت أوداجى ! وانتفضت فى مقعدى وشعرت كأن حجمى تضاعف ! وكيف لا يأخذنى الغرور وأنا أسمع رئيس حكومتنا يقول إن موتى يكون خسارة لمصر لأنها فى حاجة إلى ؟ !

على أن غرورى هذا لم يدم أكثر من ثوان . كانت كافية لتهدئة غضبي ، وقد أدركت طبعاً فى الحال أن هذه الكلمة لم تك إلا مجاملة كريمة من رفعة رئيس الحكومة . والمجاملات الكلامية ما هى إلا واجبات اجتماعية ، يسمح فيها بالمبالغة فى الثناء والتقدير !

وعلى كل حال فقد سجلت فى مذكراتى لرفعة على ماهر باشا (وإنى لأسجلها هنا أيضاً) هذه المجاملة النبيلة .خصوصاً وقد كررها رفعته على مسامعى مرة أخرى فى مكتبه بوزارة الخارجية (بالقاهرة عام ١٩٤٠) عندما ذهبت إليه أطلب التصريح لى بالسفر إلى فرنسا بمناسبة الدعوة التى كنت تلقيتها من باريس لتمثيل نساء مصر القانونيات فى اجتماع الاتحاد الدولى لنساء القضاء والمحاماة وكان ذلك قبل غزو فرنسا بأسابيع قليلة .

أعود فأقول إن مجاملة رفعة رئيس الحكومة كان لها أثرها الطيب فى نفسى ! فنسيت مشروع الاحتجاج والانذار والتهديد .. برفع دعوى التعويض ! وغفرت للحكومة المصرية غلطتها إزائى .. وتنازلت عن حقى فى المطالبة بالتعويضات !

وخرجت من مكتب رفعة الرئيس على ماهر باشا ولكن... بعد أن تحدثت إليه حديثاً مستفيضاً فى موضوع مؤتمر النساء فى كوبنهاجن ، ومطالب

المرأة هنا وهناك ، وخصوصاً فى موضوع وزارة الشئون الاجتماعية الجديدة (التى كان رفعته صاحب الفكرة الأولى فى إنشائها) وبرامج هذه الوزارة الجديدة إزاء مطالب المرأة ... ومن هنا كان بدء اتصالى بوزير الشئون . وهكذا « غرس » أنفى فى برنامج وزارته !

مع عبد السلام الشاذلى باشا : فى بولكلى :

وعلى ذلك كانت لى « فى اليوم نفسه » جلسة طويلة فى وزارة الشئون الاجتماعية فى بولكلى مع عبد السلام الشاذلى باشا وزيرها الأول . وقد تشعب بنا الحديث حول برنامج الوزارة الناشئة ، وحقوق المرأة المصرية ومطالبها فى جميع نواحى الإصلاح ، وفى نهاية الحديث طلب منى معالى الوزير أن أتعاون مع الوزارة ، باسم المرأة المصرية ، عن طريق إبداء الرأى فى برنامج الوزارة المبدئى ، و بتوسيع نطاقه بما يعن لى من آراء ومطالب فى سبيل النهضة الاجتماعية والنسوية ، وقد أمر معاليه فى الحال مدير مكتبه باعطائى نسخة مطبوعة من برنامج الوزارة المؤقت .

فخرجت من مكتب معالى وزير الشئون الاجتماعية ، بعد أن شكرت لمعاليه ثقته الكريمة بشخصى الضعيف ، وقد أعجبت بهذه الفكرة ، فكرة تعاون الفرد (خصوصاً المرأة) مع الحكومة ، وإنى أود هنا أن أقرر بعد ست سنوات مضت ، أن هذه « الفكرة التعاونية » فى شئون الدولة ، بين الوزير الذى يمثل الهيئة الحاكمة ، والفرد الذى يمثل الهيئة المحكومة —

هذه الفكرة التى جرى عليها معى عبد السلام الشاذلى باشا — كانت السابقة الأولى من نوعها فى مصر ، وإذن فقد كان هو صاحب الفضل الأول فى تقرير مبدأ استعانة الحكومة بالأفراد .

لهذا أردت أن أسجل هنا لسعادة عبد السلام الشاذلى باشا هذه السابقة الطيبة بالتقدير والثناء ، خصوصاً وقد تعود حضرات الوزراء فى مصر أن يستمعوا فقط لآراء ممثلى مصدر السلطات ! !

أما الأفراد . . . مهما سما مركزهم العلمى والأدبى ، فإن وزراءنا يصمون عن سماع آرائهم الآذان !

وأحب هنا أن أذكر أيضاً أن الصحف الأجنبية المحلية عند ما نشرت ملخص رسالتى فى ١٩٣٩ ، أو تقريرى المرفوع لوزارة الشئون الاجتماعية ، أبرزت موقفى هذا من وزارة الشئون ، واعتبرته سابقة هامة ، وتجديداً مفيداً فى مصر ، وأثنت ثناء عاطراً على عبد السلام الشاذلى باشا صاحب هذه السابقة . وقد قالت إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت أولى الحكومات التى أخذت بهذا الوضع .

فهل يتحرر بعض حضرات وزرائنا الكرام من تقاليد كبريائهم العتيدة ويدركون أن فى مصر كفايات كثيرة وأن العلم والمعرفة فى بلادنا ليسا وقفاً (مربوطاً) على أشخاص معينين بالذات ؟ وليسا هما برداء مخصص لا يرتديه إلا كل من رفعه القدر فأجلسه على كرسى الحكم ، أو الوزارة ؟

الرسالة أو التقرير[(١)] :

ولما انتهيت من جولتى فى مقر الوزارة ببولكلى عدت إلى ... « برجى » فى جاردن ستى بالقاهرة ، وعكفت على دراسة برنامج وزارة الشئون الاجتماعية ، ثم وضعت رسالة ضافية حافلة بكثير من الموضوعات المتنوعة . ثم رفعتها إلى معالى وزير الشئون الاجتماعية فى أول اكتوبر سنة ١٩٣٩ فتقبلها معاليه قبولا حسناً ، شاكراً لى مجهودى ومثنياً عليه .

وقد طبعت فى الحال من هذه الرسالة — (على نفقتى طبعاً !) — نسخاً كافية وزعتها على جميع الوزارات وذوى الرأى والصحف والهيئات ، وقد أثارت رسالتى هذه عند ذاك زوبعة من الجدل والمناقشة فى الصحافة العربية والأوروبية دامت عدة شهور .

وكان حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى قد عقب عليها فى حديث طويل معى ، وقد سجلت هذا الحديث كتابة وعرضته على فضيلته ، فأقره ، ثم أذعته فى وقته ، فكان هذا الحديث أحد الملاحق لرسالتى . وكان به تصحيح لتفسيرى لبعض النصوص القرآنية وتكملة لهذه النصوص .

ثم تعاقبت الملاحق لهذه الرسالة ، كما تعاقب الوزراء على وزارة الشئون الاجتماعية! وقد كنت أنبه كل وزير جديد إلى محتويات تقريرى . وملاحقه وأطلب إليه الاطلاع عليه .

---

(١) كان بودنا أن نسجل هنا هذه الرسالة الهامة ببحوثها ، ولكنها ، بملحقاتها ، تقع في أكثر من ستين صفحة من حجم هذا الكتاب .. الذي ضاق عن احتوائها .. فمن شاء الاطلاع عليها ... فليتفقدها فى ... ملفات وزارة الشئون « العتيدة » !

ولقد كان لمحتويات تقريرى هذا فى مجموعها وجهان . وجه سلبي ووجه إيجابى . ففى السلبي كنت أطلب وقف بعض المشاريع ، وفى الايجابى كنت أطلب تنفيذ بعض المقترحات ، ومن الغريب أن وزارة الشئون ، منذ نشأتها حتى الآن ، أخذت بالوجه السلبي من تقريرى فوقفت جميع المشاريع التى اعترضت عليها ! وأخذت برأيي فيها . ولكنها لم تنفذ بعد مقترحاتى .

مع معالى عبد المجيد بدر بك . أو خاتمة المطاف ! !

وأخيراً ... جاء عبد المجيد بك بدر وزيراً . فما كاد يضطلع بمهام وزارة الشئون الاجتماعية حتى أثار زوبعة . حول موضوعى تعدد الزوجات وتقييد الطلاق . وهما الموضوعان الرئيسيان اللذان عالجتهما فى رسالتى بدقة . والذى عنى الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى بإبداء رأيه فيهما .

أثار معاليه هذه الزوبعة ، ثم أعلن ، مصمماً ، أنه سوف يقيد تعدد الزوجات وأنه سوف « يُلغى » حق الرجل فى التطليق . . . وأنا التى طالبت وأطالب باطلاق الحرية التامة للزوجين على السواء فى التطليق . . لم يسعنى إزاء هذه الزوبعة ، وهذه التصريحات الخطيرة ، إلا أن أبعث بكتاب مستفيض لمعالى عبد المجيد بدر ، بك وقد رجوته فيه أن يتريث فى البت فى هذه الموضوعات ، وأن يطلع أولا على محتويات رسالتى المرفوعة لوزارة الشئون الاجتماعية فى آخر ١٩٣٩ وعلى ملحقاتها أيضاً .

وبعد أسابيع طويلة ، أى فى شهر ابريل ، جاءنى كتاب من وزارة الشئون الاجتماعية تشير فيه إلى كتابى الموجه إلى الوزير . وتقول ، رداً عليه ، إنها بحثت فى محفوظات الوزارة فلم تجد أثراً لرسالتى أو تقريرى ! وأنها لهذا ترجو أن أبعث إليها بنسخة أخرى منه . (صح النوم !)

ياالله ! هكذا يذهب مجهودى هباء ! ؟ أو هكذا يضيعون عصارة تفكيرى وثمرات قلمى ؟

وقد كنت مريضة ملازمة الفراش فى مستهل هذا الصيف ، عندما تلقيت كتاب وزارة الشئون الاجتماعية . فكلفت فى الحال « سكرتاريتى الخاصة » باستخراج نسخة من رسالتى على الآلة الكاتبة من الأصل المكتوب بخطى (لأن جميع النسخ المطبوعة كانت قد نفدت) ثم بعثت به عن طريق البريد لمعالى عبد المجيد بك بدر مسجلا باسمه . كان ذلك فى شهر ابريل من عام ١٩٤٥ . وإلى هذه اللحظة التى أسطر فيها هذه الأحاديث (ونحن فى منتصف سبتمبر سنة ١٩٤٥) لم يتفضل معالى الوزير ويبعث إلى بكلمة الشكر التقليدية ! ولعله رأى أنى لا أستحق شكراً على مجهودى هذا . . .

وتالله لو كنا فى غير مصر من بلاد العالم (مثلاً فى أمريكا أو فرنسا أو انجلترا) لحق لى أن أطالب الحكومة بتقديم أتعاب على عملى هـذا ، عدا المصاريف التى كبدنى إياها ، ولكن الحكومة المصرية ، التى تهلل وتكبر للمستشارين والخبراء الأجانب وتدفع لهم الآف الجنيهات بسخاء ،

هذه الحكومة ، يبخل وزير شئونها الاجتماعية بكلمة شكر صغيرة يبعث بها إلى . . . فيكون فيها ترضية لنفسى وتشجيع على عملى .

بيد أنى ما عنيت يوماً بالحصول على كلمة شكر أو تقدير من أحد ، وما جريت يوماً وراء منفعة خاصة أدبية كانت أو مالية . ولو أنى كنت ممن يعبأون بهذا . . . لاصطنعت التملق والمداهنة ككثير من الناس . . . ولما عمدت إلى هذه القسوة وهذه الصراحة مع رجال الحكم فى مصر منذ حملت يدى القلم . . .

أحقاً يكرهنى بعض رجال مصر وبعض وزرائها :

لقد حدث يوماً فى عام ١٩٤٠ ، وكنا قد انتهينا من موضوع رسالتى لوزارة الشئون ، وكانت الصحف على وشك الانتهاء من التعليق عليها ، حدث فى ذاك الوقت أنى قابلت مصادفة أحد أصحاب المعالى الوزراء فتصافحنا ، ثم أخذنا نتحدث فى الشئون العامة التى أتناولها فى كتاباتى وفى بعض آرائى. وقد لمت رجال الحكم فى مصر ، واتهمتهم بكثرة الكلام وقلة العمل والإنتاج . وضربت على ذلك أمثلة . تحدثنا هكذا فتشاحنا ثم . . تشاجرنا ! لأن أصحاب المعالى الوزراء تعودوا على أن يكال لهم المدح والثناء جزافاً دون مناقشة أو حساب ! وذلك لأن كل من جلس فى مصر على كرسى إحدى الوزارات أصبح سيد الرجال ! وأكفأ الرجال !

وأعلم الرجال! وأنشط الرجال إلى آخره! وهذه مصيبة الحزبية فى مصر! ومصيبتنا نحن فى الرجال!

أعود فأقول إننا تشاحنا لأن معالى الوزير لم يعجبه حديثى، فانتهى الأمر بأن قال لى: « لقد حباك الله بمواهب كثيرة. من شأنها أن تجعل منك شخصية ممتازة محبوبة من الجميع، وموضع تقدير الجميع، ولكنك — ويا للأسف — أفسدت، بأساليبك، كل هذه النعم التى خصك الله بها. فأصبحنا نحن الرجال... الوزراء نكرهك أشد الكره! أجل نكرهك لأنك (طويلة اللسان)!! شديدة الغطرسة لا يعجبك شىء!..

فضحكت؛ وقلت لمعاليه: ما بى من حاجة لأن تحبونى يا حضرات الوزراء! وإن كنت قد كرهتمونى حقاً... فلأنكم نسيتم أن المرأة المصرية، التى أدافع عنها « ثائرة » وأنها صاحبة حق مسلوب، وأنكم أنتم أيها الرجال مغتصبوه، فليس يدهشنى أن تكرهونى... « فالمدين يكره الدائن »... وإن كان الأخير هو دائماً صاحب الفضل!

قلت هذا واستأذنت معاليه منصرفة على عجل دون الانتظار لسماع المزيد من الأوصاف.. بل الشتائم.

وعلى كل حال فقد أعجبتنى صراحة ذلك الوزير. وكان هذا فى عام ١٩٤٠ هذه حادثة طريفة صغيرة سجلتها هنا بين قوسين.

ولنعد لمعالى عبد المجيد بدر بك — فلست بغاضبة لأنه لم يجاملنى بكلمة

شكر رسميـة — فها هو ذا يرى أن غيره كان يشتمنى ! فيكفينى إذاً تقديراً من معالى عبد المجيد بك بدر . . . أنه لم يشتمني ، وأنه تفضل واطلع على تقريرى .. وأنه اقتنع بوجهة نظرى فى بعض موضوعاته حتى أنه نقض تصريحاته الأولى السابقة ، وأذاع حديثاً فى الأهرام (بتاريخ الأحد ١٥ يوليو سنة ١٩٤٥) فى موضوع تعدد الزوجات وتقييد الطلاق، استشهد فيه بالأسانيد التى جاءت فى تقريرى بل أثبت بعضها بنصها الحرفى فى حديثه فى الأهرام ... وقد كان فى هـذا النص بعض خطأ استنتاجى ، نشأ من من إغفالى بقية الآيات القرآنية ، وأنا التى كنت وقعت فى هـذا الخطأ ! الذى ما زال ثابتاً فى الصفحات الأولى من رسالتى ! فليس معالى الوزير بمسئول عنه !

بيد أنى لما قابلت فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى فى آخر عام ١٩٣٩ ، صححت الخطأ بتكملة النص القرآنى ، وأثبته فى الحديث وألحقته بالتقرير .

ففى تقريرى فى سنة ١٩٣٩ قلت — (كما قال بعد ذلك معالى الوزير فى حديثه بالأهرام عام ١٩٤٥) — قلت فى طلبى تقييد تعدد الزوجات : وأن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم . . » قرآن كريم .

ثم جاء فى الملحق الذى شمل حديثى مع الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى هذه التكملة[١] « فلا تميلوا كل الميل » قرآن كريم . ولم يذكر

(١) هذه التكملة القرآنية تعنى البقاء على تعدد الزوجات ! كما صرح الاستاذ الأكبر الشيخ المراغى

معالى الوزير هذه التكملة فى حديثه بالأهرام . فيتبين من ذلك أن معالى عبد المجيد بدر بك وزير الشئون عندما أذاع حديثة (فى الأهرام) كان قد أطلع على تقريرى ولم يك بعد قد أطلع على ملحق هذا التقرير وشروحاته .!

وعلى كل حال فإنى أشكر مرة أخرى صاحب المعالى عبد المجيد بك بدر وزير الشئون الاجتماعية الحالى لعنايته بالاطلاع على أرائى ، وخصوصاً على تفضله بالأخذ بها — فهذه خطوة وسابقة طيبة من الوزراء . . .

أجل أنى أشكره على عنايته بأرائى . هذه العناية التى أنضجت فى مخيلتى فكرة إخراج كتاب ثان ... أواجه به حضرات الرجال ... الذين أصبحوا وحدهم مصدر السلطات :

✡✡✡

فى خلال سنوات الحرب الست

فترة الركود

لم تك هذه الفترة غنية بالأعمال فى تاريخ الحركة النسوية المصرية .

لقد كان عام ١٩٣٩ تاريخا لآخر معركة كبرى من معارك المطالبة بحقوق المرأة السياسية . وكان ميدانها فى أوربا . وقد فاجأتنا الحرب فى فرنسا فعدنا إلى مصر — كما بينت — حيث مرت بنا حقبة من الزمن بلغت قرابة ستة أعوام ، خلتها دهراً .

وقد حطمت رقابة الأحكام العرفية الأقلام ، وكمت الأفواه (خلال هذه الفترة) فركدت الحركة النسوية فى مصر ركوداً إجبارياً . . فقبعت فى « برجى العاجى » واقتصرت أعمالى على مشاكل الشئون الاجتماعية العامة فوضعت فيها بضعة رسائل قدمتها إلى وزارة الشئون الكسول . . . التى لم تصنع شيئاً للمرأة المصرية ، ولم تفكر بعد فى حقوقنا السياسية !

وتلمس الاتحاد النسائى عذراً فى فترة الركود — خلال هذه السنوات المضطربة — فسكت مرة أخرى عن المطالبة بحقوق المرأة السياسية !

العريضة الثانية :

فلما كان شهر فبراير من هذا العام (١٩٤٥) وكانت الحرب تودع أيامها ولياليها الأخيرة ، وكنا فى عهد وزارة المغفور له احمد ماهر باشا (الذى

كان أعطانى وعوداً وعهوداً فى شأن مطالب المرأة) لم أستطع صبراً أو انتظاراً ، فرفعت باسم المرأة المصرية إلى الوزارة الماهرية عريضة أطالب فيها بحقوق المرأة السياسية .

وكانت هذه هى المرة الثانية التى تقدمت فيها بعريضة إلى الحكومة المصرية فى خلال ثمانية عشر عاما . أما العريضة الأولى فكانت فى مارس عام ١٩٢٧ وقد سجلت نصها فى هذا الكتاب .

البيان الأخير :

ولما صدق البرلمان المصرى على ميثاق سان فرانسيسكو ، ورأيتُ الحكومة بعد ذلك فى برنامجها (فى خطبة العرش الأخيرة) تتعمد عدم الإشارة إلى حقوق المرأة السياسية ، أصدرت بيانا فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وجهت فيه نظر الحكومة النقراشية إلى ضرورة المبادرة بمساواة المرأة المصرية بالرجل فى جميع الحقوق السياسية والمدنية ، وذلك تنفيذاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

وإنى أسجل هنا أولا نص العريضة المرفوعة للوزارة الماهرية ، ثم نص البيان الذى وجهته للوزارة النقراشية فى نوفمبر من هذا العام .

وذلك لأنى أود أن أضع بين يدى فتيات مصر الناهضات « ملفاً » مستكملا (وإن كان مختصراً) عن قضية استرداد حقوقهن ، التى أودعتنى إياها ، والتى اضطلعت بها وترافعت فيها خلال عشرين عاما .

وها هما ذان العريضة ثم البيان :

من : « منيرة ثابت »

إلى : حضرة صاحب الدولة الدكتور احمد ماهر باشا

رئيس مجلس الوزراء .

سيدى الرئيس :

بما أن وزارتكم هى الوزارة القومية التى تمثل الشعب المصرى أصدق التمثيل ، وتتمتع برضاء المليك المعظم و بثقة الأمة ، ولما أعرفه فيكم شخصياً من تقدير لمبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة ، رأيت الآن بعد تلاوة برنامجكم فى خطبة العرش ومناقشته، أن أتقدم بهذه العريضة وأرفعها لدولتكم باسم المرأة المصرية . وليس بغريب أن أعطى لنفسى الحق فى مخاطبتكم بهذه الصفة ، فدولتكم تعلمون أن لى جهاداً طويلا فى خدمة الوطن والمرأة المصرية يزيد أمده على ثمانية عشر عاما ، كما أنى اضطلعت بحركة الإصلاح والتطور الاجتماعى منذ نشأتها ، وساهمت أيضاً فى عهد وزارة رفعة على ماهر باشا فى وضع برنامج وزارة الشئون الاجتماعية — وقد كنت المصرية الأولى ، فى هذه البلاد، التى طالبت لأول مرة بحق الانتخاب والعضوية النيابية للمرأة المصرية و بمساواتها فى جميع الحقوق السياسية مع الرجل .

ومنذ بضع سنوات خلت ، قدمت لهيئة البرلمان المصرى الموقر عريضة طبعت منها مئات النسخ طالبت فيها بهذه الحقوق .

فلهذه الاعتبارات كلها أرى أنكم تقروننى على هذه الصفة التى

اكتسبتها بفضل جهادى، وتسمحون لى أن أتوجه إلى دولتكم بهذه الكلمة باسم المرأة المصرية .

سيدى الرئيس :

استمعنا لبرنامجكم فى خطبة العرش يوم افتتاح البرلمان وقلوبنا تخفق مضطربة بين عوامل اليأس والرجاء . . . ثم كذبنا آذاننا وتلوناه مرة أخرى علنا نظفر فى خلال سطوره بكلمة أو إشارة تتعلق بشئون المرأة المصرية ومطالبها المعروفة ، خصوصاً حقها فى المساواة السياسية بالرجل . . ولكن خابت آمالنا واستولى علينا الحزن والأسى ، إذ وجدنا برنامجكم فى خطبة العرش خالياً حتى من مجرد وعد — قد يبعث الأمل إلى نفوسنا .

فماذا نراكم فاعلين فى هذا العصر الذى خطا فيه الرقى والتطور الاجتماعى والسياسى خطوات الطفرة السريعة ؟ ؟ ألم يحن الوقت بعد هذه الانقلابات العالمية المتعاقبة السريعة لأن يرد اعتبار المرأة المصرية فتمارس حقها السياسى أسوة بالرجل ، فتَنتخب وتُنتخب لتمثيل الشعب ، وهى تكون أكثر من نصفه ؟ ؟

يتكلم المشرعون عن ارتباط الحقوق بالواجبات ، وقد أدت المرأة المصرية ما عليها من واجبات وحرمت حتى الآن ما لها من حقوق . إننا ندفع الضرائب ولا نشرف على مراقبة الميزانية ، ونخضع للقوانين ولا نساهم فى تشريعها .

ألم يأتكم ، أخيراً ، خبر من بلاد الرومان ، ينبىء بأن الحكومة فى روما قد قررت حق المرأة الإيطالية فى الانتخاب ؟ ! !

إننا فى خجل نحن المصريات من جراء الوصمة التى نشعر بها عند ما نرى أولى الأمر فينا من الرجال يروننا حتى فى عام ١٩٤٥ غير جديرات بأن نرتفع إلى مستوى غيرنا من نساء عالم المدنية القديمة والحديثة ، مثل نساء إيطاليا وتركيا وروسيا وأمريكا وانجلترا وغيرها . . . اللاتى يتمتعن بحقوقهن السياسية .

إن الدستور المصرى الذى قرر سيادة الأمة ينص فى المادة الثالثة على حق المرأة المصرية فى التمتع بحقوقها السياسية أسوة بالرجل . ولم يسلبنا هذا الحق ، المنصوص عليه فى دستورنا ، إلا قانون الانتخاب الذى جاء فى مادته الأولى ينقض الدستور ، إذ يقرر أن الرجل وحده هو الذى يمارس الحقوق السياسية .

إذاً فنحن ، لا نطلب تعديلا فى الدستور ، وإنما نطالب أن يحترم الدستور بنصوصه ، وأن يعدل قانون الانتخاب .

أن النظام البرلمانى الذى تفاخرون به يقرر سيادة الأمة ، وهذه السيادة لا تتجزأ — (يراجع هنا بحث لى بعنوان السيادة فى علم الدولة) — والأمة ذلك الشخص المعنوى غير القابل للتجزئة يجب أن يمارس بلا تجزئة هذه السيادة كاملة . أما أن يختص الرجال — وهم أقل من نصف الأمة — بممارسة هذه السيادة ، فهذا يكون معناه أننا نعيش فى ظل دكتاتورية أقلية

تتحكم فينا خلف ستار نظام برلمانى ديموقراطى زائف . . .

سيدى الرئيس :

إنا نحن المصريات نطالب بضرورة إحترام نصوص الدستور المصرى ، ونتمسك بسيادة الأمة كاملة . نحن لم نقل ما قاله ليون ديجى ، فى ثورته على مبدأ سيادة الأمة ، وفى نقده لنظرية العقد الاجتماعى لجان جاك روسو — (مع أن ليون ديجى الذى أنكر مبدأ سيادة الأمة قد قرر ضرورة تمتع المرأة بحقوقها السياسية) — بل نحن نتمسك بمبدأ سيادة الأمة ونطالب على أساسه بمساواتنا مع الرجال فى التمتع بالحقوق السياسية كى تكون سيادة الأمة كاملة صحيحة ويكون المبدأ الديموقراطى قائما سليما .

بناء على ما تقدم أرجو من دولتكم المبادرة برد اعتبار المرأة المصرية ، وذلك بتقرير حقها فى المساواة سياسياً بالرجل و بإشراكها فعلا فى السلطتين التشريعية والتنفيذية .

سيدى الرئيس :

إنى لكبيرة الأمل فى أن تقوم وزارتكم الائتلافية القومية القوية . بتحقيق هذا المطلب الشرعى القانونى ، حتى يكون لها فخر تسجيل إسمها ، على صفحات تاريخ مصر ، بمداد الحمد والثناء ، فيخلد ذكراها مدى الأجيال .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام . .

مصر الجديدة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٥

منيرة ثابت

البيان

الموجه إلى الوزارة النقراشية

ميثاق سان فرانسسكو

وحقوق المرأة السياسية

مر بنا شهر اكتوبر يتهادى . . . ويحمل بين طيات ردائه الخريفى الجميل « حوادث وتطورات » جديرة بالتسجيل والتعليق . لهذا رأيت أن أبادر بكتابة هذا « الملحق » لأواجه سلطات مصر بكلمة سريعة (صريحة) على ضوء هذه الحوادث الأخيره .

هنا وهناك :

(١) فى ٢١ اكتوبر من هذا العام (١٩٤٥) — وهو تاريخ أسجله بالاغتباط لإخواتى الفرنسيات — اشتركت المرأة الفرنسية لأول مرة فى الانتخابات ، فأصبحت ناخبة ومنتخبة (عضوة) فى الهيئة التشريعية .

لقد كانت الجمهورية الفرنسية بين دول أوروبا أبعد الحكومات عن فكرة إعطاء المرأة حقوقها السياسية ، وكانت فى ذلك أشد تعنتاً من الحكومات المصرية ، ولم تك يوما ما الحركة النسوية فى فرنسا «حركة ثائرة صاخبة » كالحركة المصرية . وذلك لأن المرأة الفرنسية كانت تتمتع بكثير من المزايا

(التى لم تنلها المرأة المصرية) ، فكانت الفرنسية شبه قانعة ، وهى تعمل جنباً لجنب مع الرجل الفرنسى فى ميدان الحياة العامة حيث كانت أكثر إنتاجا ، ومن ثم أكثر كسباً . حتى كان الرجل يحسدها على ذلك . . وكانت الفرنسية تشترك أيضاً اشتراكا عملياً فى السلطة التنفيذية (الإدارية) بمختلف الوسائل ، وقد شغلت مناصب هامة فى دور الوزارات حتى وصلت إلى منصب وكيلة وزارة .

و بالرغم من أن القانون الفرنسى المدنى يحد من أهلية المرأة المتزوجة ، ويقيد حريتها فى التصرف فى أموالها الخاصة ، بل لايسمح لها برفع دعوى أمام المحاكم أو بالدفاع فى قضية مرفوعة ضدها إلا بعد الحصول على إذن خاص من حضرة زوجها المحترم . . .

أقول إنه بالرغم من هذه القيود التى تمس حقوق المرأة المدنية فى فرنسا — (وهى قيود ليس لها أثر فى تشريعنا) - وبالرغم من (برود) الحركة النسوية الفرنسية ، فقد قررت حكومة الجنرال ديجول المؤقتة مساواة المرأة الفرنسية بالرجل فى التمتع بالحقوق السياسية . . . ووضعت فى الحال هـذا القرار موضع التنفيذ فى أول انتخابات أجريت فى فرنسا بعد التحرير . . .

وكان ذلك فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥

وحكومة الجنرال ديجول اشتركت جنباً لجنب مع الحكومة المصرية فى توقيع ميثاق سان فرانسسكو الذى يقرر المساواة بين المرأة والرجل سياسياً ومدنياً .

(٢) وقد حيي قداسة البابا المرأة الفرنسية فى هذه المناسبة التاريخية

السعيدة بكلمات ذات مغزى هام . إذ نوه بأن المرأة عليها واجب المساهمة بقوتها لتنظيم الحياة العامة . وأن مهمة تربية الأطفال والمحافظة على سمعة الفتيات وعلى شرف النساء يثير مشكلام للحكومات . . وإن اضطلاع . . المرأة بهذه المشاكل لابد وأن ينتج للعالم خيراً لا شك فيه .

وقد صدق البابا . . وقال حقاً ! . . فإن المرأة — هى وحدها — دون الرجل ، التى يمكن أن تحسن القيام بهذه المهمات . وطبعاً لن تستطيع القيام بها إلا إذا مارست حقوقها السياسية .

وهذا ماقلته فى مصر منذ عدة سنوات .

(٣) ذلك ما كان فى أوروبا ، أما هنا فقد وقعت حكومتنا ميثاق سان فرانسسكو، ثم صدق عليه البرلمان المصرى بمجلسيه فى شهر اكتوبر وصدر به مرسوم . . . ولست أشك فى أن رجال السلطتين التشريعية والتنفيذية فى مصر يعلمون (حق العلم) أن هذا الميثاق الذى أحضروه . . بالطائرة ! . . من أمريكا ! . . فى مظاهرة صاخبة ! . . والذى صرفوا أموالاً طائلة من خزانة الدولة فى سبيل الحصول عليه — هذا الميثاق يقرر ، بين ما يقرر من المبادئ الأساسية السامية ، مبدأ مساواة الجنسين المرأة والرجل) فى جميع الحقوق سياسية ومدنية . . .

فيدهشنى أن أرى فى مصر الحكومة والبرلمان اللذين أقرا هذا (المبدأ السامى) وصدقا على ميثاقه ، لم يقوما بتنفيذه عملياً حتى الآن . . .

فما معنى ذلك ؟ . . . أهى مجرد قرارات تسطر بالحبر على الورق دون أن تكون لها قيمة أو نتيجة من ناحية التنفيذ العملى ؟ . . .

أنى أحب هنا أن ألفت نظر القوم الحاكمين فى مصر إلى موقف فرنسا من نسائها ، ثم إلى رأى قداسة البابا فى هذا الموضوع — (وإلى ما كتبته أنا فى هذا الموضوع خلال عشرين عاما) — وأن أذكر حضراتهم أن حكومة روما قررت بالأمس، هى أيضاً ، إعطاء الإيطاليات حق الإنتخاب. وكذلك حكومة يوجوسلافيا الحديثة . . . !

ولست فى حاجة لأن أخبر (القوم) بأن الحكومة التركية الشرقية الإسلامية التى كانت ولية علينا . . . والتى كانت ، لأمهاتنا وآبائنا وأجدادنا مهداً للثقافة ومصدراً للوحى ، هـذه الدولة التى غمرت الشرق بالتقاليد الإسلامية الشرقية ، قد قررت — ونفذت — منذ عدة سنوات مساواة المرأة سياسياً بالرجل .

ولست فى حاجة لأن أخبرهم بأن الحكومة البريطانية التى « تربعت » عندنا فى مكان الحكومة التركية ، واحتلت فى مصر منذ أكثر من ستين عاما مركز الولاية والوصاية . هـذه الحكومة البريطانية قد أعطت نساءها الحقوق السياسية (البرلمانية) منذ حوالى ثلث قرن[1] .

---

(١) كتبت نبذة تاريخية صغيرة مختصرة عن مراحل «معركة النساء الإنجليزيات» للحصول على الحقوق السياسية ، وقد استقيت معلوماتى فى هذا الموضوع من القسم المختص بوزارة الاستعلامات البريطانية Minni stry of Information وذلك محافظة على الدقة فى سرد الوقائع التاريخية . وهذه النبذة منشورة فى نهاية هذا الكتاب

فلو كانت مصر مستعمرة تركية . . . أو كانت هى مستعمرة إنجليزية ! . لحق لنسائها – (ولو على غرار مستعمرة الجزائر) – أن يمارسن حقوقهن السياسية . فكيف بمصر ذات السيادة، ورجالها يقولون أنهم أحرار مستقلون ! أيجوز لهم أن يوقعوا ميثاق الأمم المتحدة فى سان فرنسسكو بإمضائهم . ويصدقوا على محتوياته فى برلمانهم ، ثم هم بعد ذلك ينقضون عملياً مبادئه !.

إن هذه لمهزلة كبرى ، قد تنتهى بموقف خطير ، ويجب أن تتداركه الحكومة والبرلمان ، حتى لا تصبح مصر أضحوكة بين دول العالم .

أنى باسم المرأة المصرية – أطالب الحكومة ببيان رسمى فى هذا الموضوع. فإما أن تصارحنا القول فتعلن أن مبادئ « الميثاق الدولى » مهزلة سياسية ! وإن المادة الثالثة من الدستور المصرى لا وجود لها فى نظرها ! . . وإلا فلتتخذ فى الحال – مع السلطة التشريعية – الاجراءات اللازمة لتصحيح هـذا الموقف الشاذ وذلك بإعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية ، بحيث لا تجرى – فى مصر – بعد اليوم ، انتخابات دون أن تكون المرأة فيها ناخبة وعضوة ممثلة لمصدر السلطات .

م . ش .

المرأة المصرية
فى المجمع اللغوى

أيظن إخواتى المصريات إنى جاوزت حدود « التوكيل » لما أقدمت على المطالبة بحق المرأة المصرية فى دخول المجمع اللغوى ؟! لقد فعلت ذلك ! ولكنى لم أخرج عن حدود « التوكيل » لأن قضية « الحقوق » واسعة النطاق . « والمساواة » العامة بالرجل تشمل جميع نواحى النشاط العلمى والاجتماعى والسياسى .

بيد أنى لم أطالب بعد بحق دخولنا المجمع « رسميا » ! وإنما تحدثت فى ذلك حديثا ودياً . . فكانت مفاوضات تمهيدية لجس النبض ! ولمعرفة الشروط . . والالتزامات !

كانت الظروف مواتية ابحث هذا الموضوع ، وكان السبب المباشر هو ذلك « العرس » الذى أقامه المجمع اللغوى لاستقبال عضو جديد هو صاحب المعالى (مفتى الدولة !) الدكتور عبد الحميد بدوى باشا فى٢٩ اكتوبر عام ١٩٤٥ .

فقد تفضل المجمع اللغوى المصرى - لأول مرة فى تاريخه — ودعانى للتشرف بحضور « مولد » العضو الجديد فى المجمع . ولعله دعانى باعتبارى المحامية عن حق المرأة فى المساواة ، الممثلة لمطالبها وأمانيها . فكنت المصرية

الأولى التى وطئت قدماها أرض هذه الدار الفخمة المباركة . وكنت ، مع الأسف الشديد ، الوحيدة التى اقتحمت هذا الحفل العلمى اللغوى وسط الرجال ! ولعل الأعضاء والكبراء والوزراء قد دهشوا . . من وجودى « وحدى » منفردة بينهم ! ولكنهم على كل حال قد رحبوا بى ترحيبا كريما أشكرهم عليه .

وقد خرجت من هذه الحفلة أحمل فى جعبتى كثيراً من المشاهدات والأحاديث التى دارت بينى و بين بعض رجال المجمع الكرام عن حقوق المرأة السياسية ، ثم عن الشروط التى يتطلبونها من المرأة لتستطيع التمتع بعضوية المجمع ! فمن الواجب علىّ أن أسجل هنا هذه المشاهدات والأحاديث والاشتراطات ، ليأخذ بها علما « موكلاتى » المصريات .

الحفلة .. أو الموائد البدوى !

وصلت دار المجمع اللغوى فى صباح يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، فكنت واقفة أمام المصعد بالدور الأول قبل الموعد المحدد فى الدعوة بخمس دقائق (أقول هذا لأن بعضاً من كبار رجالنا ووزرائنا حضروا بعد افتتاح الجلسة !) ولما صعدت ودخلت صالة الحفلة ، وجدت مكاناً معداً لى وسط الصف الأول أمام المائدة (المنصة) ، فجلست وإذا بى فى مواجهة صاحب المعالى عبد العزيز فهمى باشا صانع الدستور . . . وصاحب الثوب الفضفاض ! وكان يجلس على يمينه الدكتور عبد الحميد بدوى باشا صاحب

« المولد » ، وعلى يساره (يسار عبد العزيز باشا !) الدكتور طه حسين بك خطيب المولد . .

وقد ترأس عبدالعزيز باشا الحفلة وافتتحها بالنيابة عن سعادة لطفى السيد باشا الذى كان « متوعك » الصحة ! . ومريضاً بلغة المجمع ! ثم وقف ، عقب الافتتاح ، الدكتور طه بك وأخذ يلقى خطابه الرائع الذى قدم به العضو الجديد ، وقد استغرق حوالى ثلاثة أرباع الساعة .

لست أرى بأساً (وأرجو ألا يغضب علىّ أحد !) من أن اسمى هذا الحفل أو هذا الاجتماع « بمولد عبد الحميد بدوى باشا » . . فهو إذن المولد البدوى ! . على غرار المولد الحسينى ، والمولد الزينبى ، والمولد النبوى . . ومولدى أنا أيضاً ! ففى حفلات هذه « الموالد » يسرد خطيب المولد تاريخ حياة المحتفل بمولده ، وقد قام طه حسين بك بسرد القصة البدوية ، وكان مبدعاً فى خطابه . فقد أخذت تتساقط من فمه درر متلاحقة فى سلسلة متشابكة متصلة الحلقات تتراكم وسط أطار ذهبى !

فأما هذا الاطار الذهبى ، فهو اللغة العربية الفصحى الموسيقية التى أغرق أنا فى حبها . . والتى تفلت منى نواصيها مع الأسف ! فأكتفى بسماعها ! وأما السلسلة المتصلة الحلقات فهى Le plan historique الطريقة التاريخية ، المنظمة ، المسلسلة التى جرى على أساسها الخطيب . أما الدرر المتساقطة ، فكانت التحفة الفنية التى صورت تاريخ عبد الحميد بدوى باشا المجيد ، منذ نشأته حتى يوم دخوله المجمع .. وقد حسدت الدكتور بدوى باشا

وتمنيت أن أكون بدلا منه فى المجمع ! .. عروس الحفلة ! فقد سما الخطيب بالمحتفل به ، وارتفعا معاً إلى عنان السماء . . واشرأبت إليهما الأعناق . وكانت حمرة الخجل والتواضع تغمر جبين المحتفل به وهو يحاول التخلص من الخطيب (الممسك به فى العلاء . .) دون جدوى! فلم يسعه إلا أن يطأطئ الرأس تواضعا .. « وكسوفا ! »

مفتى الدولة القانونى

وقام بعد ذلك دكتور عبد الحميد بدوى باشا ، مفتى مصر القانونى ، قام فى تواضع كريم ليحيي المجمع ويشكر الخطيب ويتهمه بالمبالغة فى الثناء عليه . . فكان بدوى باشا أستاذاً نابغاً ، ولكنه لم يبد أمامنا خطيباً ! وذلك ، أولا لأنه كان غارقاً فى بحر خضم من الخجل والاضطراب والتواضع! وثانياً لأن « طه حسين » لم يترك بعده جواً يسمح بظهور خطيب بعده !

على أن بدوى باشا ، وأن لم يبد أمامنا فى هذا الحفل خطيباً رائعاً كمقدمه ، فيكفيه فخراً أنه صعد إلى أرقى مناصب الدولة فى مصر بعلمه وكفايته ونبوغه ، دون أن يكون للحزبية السياسية شأن فى ذلك . (فكثير من رجال مصر رفعتهم الحزبية .. وهم معدومو الكفاءة والمؤهلات ! !)

لقد كان بدوى باشا فى مصر دائماً « حلاّل العقد » — (فلعله يوفق فى أن يحل لنا عقدة أو مشكلة حقوق المرأة السياسية !) — وكان المرجع الأخير لجميع الحكومات المصرية على اختلاف نزعاتها ، فى تسوية مشاكل

الدولة القانونية . وقد ذهب الى انجلترا والى مونتريه والى سان فرانسسكو . فرفع شأن مصر عالياً وأثبت أن فى « سويدائها » رجالا وعلماء . فما هو العامل الذى أظهر هذه العبقرية ؟ ؟ هى .. المرأة ! فصاحبة العصمة قرينة بدوى باشاهى صاحبة الفضل الأول ! . وهى التى جعلت منه ذلك الرجل ! وهى — عدا ذلك — التى سمت بسمعة المرأة المصرية فى أمريكا ، بل كانت بين الأمريكيات أنفسهن فخر النساء .

على أنى ، لن يفوتنى فى هذه الصفحة ، أن أهمس فى أذن قرينة بدوى باشا بأن عليها واجباً آخر أغفلته ، وهو أن تطالب قرينها بأن يبادر بتنفيذ مبادىء الميثاق الدولى فيما يختص بمساواة المرأة بالرجل سياسياً ، فقرينها كان المحامى المعجب بمبادىء ميثاق سان فرانسسكو (فى البرلمان المصرى !) وهو فى نظرنا مفتى الدولة القانونى . . . وان كان يروقه دائما أن يسميه القوم فى مصر « مفتى القرية ! » ... (على غرارة نزعة يوليوس قيصر ، عند ما كان قنصلا ثالثاً للامبراطورية الرومانية ، فذهبت هـــذه النزعة القيصرية مثلا تاريخياً حياً مدى الأجيال .)

وهي المرأة ومسئوليتها :

وعلى كل حال ، سواء كان دكتور بدوى باشا — أويوليوس قيصر ! مفتياً للدولة ، أو مفتياً للقرية . . فالمهم لدينا الآن هو أن يركز « عبقرية الافتاء » لتحقيق المساواة السياسية التى نطالب بها . فان لم يفعل ، فانى أعتبر صاحبة العصمة قرينته مسئولة أمامى عن ذلك ! فليس يكفينا منها أن تسمو بسمعة المرأة المصرية فى أميركا . . بل يجب أيضاً أن يكون لها أثر عملى فى مصر ، وذلك بأن تسعى لتحقيق مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية . لهذا فانى أعدها مسئولة عن توجيه « عبقرية الافتاء » . . فى هذه الناحية !

إن المرأة هى مصدر الوحى ، سواء كان وحياً طيباً أو سيئاً . ولكل رجل يصاب بالخمول والفشل فى الحياة « إمرأة » تهوى به إلى الحضيض . . . ولكل رجل يرتفع فى العالم إلى مرتبة النبوغ والعظمة « إمرأة » تسمو به وتبرز عبقريته وتدفعه إلى الأمام ، فالمرأة هى القوة المسيرة — (تماما كالطاقة الذرية !)

وقد أبرز تاريخ الأدب الايطالى فى الجيل الثالث عشر والرابع عشر « الشخصية النسوية » خصوصاً فى الشعر ، فسماها « إمرأة الشاعر » La donna del poeta وذكرت فى هذه المناسبة « بياتريتشا »

Beatrice بجانب إسم دانتى أليجييرى ، مؤلف الكوميديا الآلهية الرائعة المشهورة . كما ذكرت « لاوورا » Laura بجانب إسم الشاعر فرانشيسكو بترازكا ، كمصدر وحى له [١]

فكم من « اللاورات » و « البياتر يتشات » الخالدات عندنا فى مصر ؟

لقد عرفت كثيراً من نساء مصر الفضليات ذوات الأثر الفعال ، ففيما عدا « صفيه زغلول » التى كان لها أثر كبير فى الثورة الوطنية السياسية ، وخصوصاً فى القضاء على الحجاب ، وفى إدخال المرأة المصرية ميدان الجهاد السياسى ، و « هدى شعراوى » التى كان لها أثر بعيد المدى فى إصلاح شئون المرأة وتعليمها و إعلاء سمعتها فى الخارج ، هناك سيدات أُخر، عرفتهن ، و بعضهن لم يعرفه الجمهور المصرى . . . و إنى أذكر فى مقدمة هؤلاء السيدة الجليلة فطنت هانم حرم المغفور له محمد محمود باشا ، هذه السيدة العظيمة التى — فى أحاديثها معى — روعتنى . . . بغزارة علمها واتساع أفق تفكيرها ، فهى من حيث العلم والثقافة والكفاية تفوق حضرات رجال مصر الزعماء !! وهذا سر أذيعه أنا لأول مرة .. لأفاخر به ، ولأهزأ بالرجال الذين يحتكرون السلطة ، و يتهمون المرأة المصرية بالجهل وعدم الكفاية .

لقد درست « فطنت محمد محمود » القانون بفروعه الثلاثة عشر ! وتعمقت

---

(١) إكتفيت هنا بذكر تأثير المرأة فى الأدب الإيطالى ، ولم أذكر تأثيرها البليغ فى الأدب العربى والفرنسى ، وذلك لأن غالبية القراء المصريين ملمة بالأدب العربى والفرنسى ، أما الأدب الإيطالى ، فقليل من المصريين يعرفه .

فى الفلسفة بأقسامها الأربعة ، وتعلمت ست لغات حية ، وغاصت فى بحار آدابها — (وعلى رأسها اللغة العربية طبعاً) — فهل فى مصر بين الرجال من استطاع أن يجمع مع علوم القانون ، وعلم الفلسفة ، نصف دستة من اللغات بآدابها ؟ ؟ إنى لم أجد بعد هذا الرجل ! !

ومن بواعث أسفى وحيرتى ، أن هذه السيدة الجليلة (فطنت محمود) التى فازت بهذا السبق فى مضمار العلم والثقافة — (وهى على شىء كثير من التواضع والصمت . . .) — قد اتخذت الحجاب ، حتى اليوم ، فاصلا بينها و بين مجتمع الرجال المصرى الذى لا يعجبها ! وقبعت فى برج من العاج! فهى إذن متفقة معى فى مبدأ الاعتكاف « والغضبة » والتذمر من هؤلاء الرجال الذين يستأثرون بالحكم و يحتكرون الكفاية ! وهى مختلفة معى من الناحية العملية : فبينما أنزل أنا إلى مجادلتهم فى شأن حقوقنا السياسية المغتصبة، « تترفع » هى عن ذلك . . . إذ تراه عبثاً لا طائل تحته ولا جدوى وراءه !

ولا شك عندى فى أن موقفها هذا السلبى كان له أثر توجيهى عميق فى تفكير قرينها المغفور له محمد محمود باشا ، فكان ما كان بينه وبينى فى شأن حديثه مع الديلى ميل (مارس سنة ١٩٣٨) الذى وافق فيه على حرمان المرأة من حقوقها السياسية !

و بعد فقد جرى قلمى هنا بذكر صفيه زغلول ، وهدى شعراوى وفطنت محمود ، فى سياق الكلمة التى همست بها فى أذن قرينة الدكتور عبد الحميد بدوى باشا ، وقد كنت أود بهذه المناسبة أن أذكر أيضاً غيرهن من فضليات

نساء مصر اللائى عرفتهن ، واللائى كان لهن أثر فى توجيه رجالهن ، ولكن المجال يضيق بى هنا عن تسجيل جميع هذه الأسماء الكريمة، لهذا اكتفيت ببعض الأمثلة .

ولو أن « جميع » زوجات وزراء مصر ورجالها العاملين ، كن على غرار من ذكرت — (ومن لم أذكر) — واستعملن نفوذهم الطيب إزاء رجالهن فى التوجيه والايحاء ، لكان لى أن انتهى فى عام ١٩٤٥ من « قضية استرداد » حقوق المرأة السياسية . و إذن لكنت الآن قد أعطيت قلمى ولسانى المتعبين إجازة استجام . . . على ضفاف نهر السين !

هذه نبذة عرضية ، قد تكون خارجة عن موضوع « معركتى » مع الرجال فى سبيل استرداد حقوقنا السياسية ، فلأضعها إذن بين قوسين ، ولأعد لأحاديثنا فى المجمع اللغوى . . وما كان لنا فيه من جدل مع الرجال .

جلسة خاصة فى المجمع اللغوى

للمباحثة فى حقوق المرأة السياسية

لما انتهت حفلة استقبال يوليوس قيصر فى المجمع اللغوى ، هبطت إلى الطبقة الأولى وقد أحاط بى بعض رجال المجمع مهنئين مغتبطين لتشرفى بالوجود بينهم . . . أو على حد تعبيرهم الكريم « لتشرفهم » هم بوجودى معهم فى المجمع ! وكنت أهم بالخروج ولكنهم استوقفونى ودعونى لتناول فنجان من القهوة مع رئيس الجلسة عبد العزيز باشا فهمى وخطيب الحفلة الدكتور طه بك حسين . فقبلت بسرور هذا العرض الكريم ، وجلست « إليهما » فترة دار بيننا خلالها أحاديث ممتعة حول مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية ، ثم عن شروط (التحاقها) قبولها فى المجمع اللغوى !

رأى عبد العزيز باشا وطه بك

افتتحت باب المناقشة قائلة أن فى مصر رجالا أميين ونساء أميات على السواء . وفيها رجال متعلمين ونساء متعلمات ، فهل يليق بسمعة عدالة الديموقراطية ، التى قام على أساسها الدستور المصرى ، أن تنحرف عن صراطها المستقيم فتظلم المرأة وتسمح للرجل الأمى الجاهل بأن يعطى صوته ، وللرجل نصف الأمى (الذى يفك الخط !) بأن يكون عضواً فى البرلمان ، ولا تسمح للمرأه المتعلمة بأن تعطى صوتها . . . وأن تجلس فى البرلمان ؟ ؟

فأيد طه بك حسين هذا الاعتراض ، وأجاب عبد العزيز باشا قائلا « كلاما كثيرا » . . فهمتُه ! ورددت عليه قائلة :

فلنفرض أن الدستور « ثوب فضفاض » يتعثر فيه الرجال ! فهذا لا يمنع من أن « نخب » فيه معهم . . نحن النساء . . . و إلا فليطو هذا الثوب وليعد إلى « الصندوق » ، بل ليلغ الدستور . . والبرلمان ! !

وهنا أعلن طه بك أنه موافق جد الموافقة على ذلك ، فأما أن تدخل المرأة المصرية البرلمان وتتمتع بالمساواة التامة السياسية مع الرجل ، و إلا . . فلا دستور ولا برلمان !

فانزعج معالى عبد العزيز باشا فهمى وقال مضطرباً : ما معنى هذا ؟ أتعنون (فيها و إلا أخفيها ؟) فقلت مع دكتور طه بك فى وقت واحد : (نعم ! فيها والا نخفيها !)

فعاد معاليه يقول أنه حريص جد الحرص على بقاء الدستور والبرلمان ، وأن هذا البرلمان نواة صغيرة مباركة، وأن هذه النواة سوف تنمو وتؤتى ثمرها . . بعدحين ، و إن كانت أغلبية الشعب جاهله لا تفقه شيئاً فى المسائل الدستورية ، ولا تقدر قيمة هذا الدستور . . . فإن هذا الثوب الفضفاض سوف يمتلىء يوماً ما ويصبح « محبوكاً » على مرتديه ! .

فقلت لمعاليه ونحن النساء نريد أن نرعى مع الرجال هذه النواة المباركة ، ونريد أن نشترك معهم فى التدثر بهذا الثوب الفضفاض . . حتى يمتلىء . فقد صنع فى البداية هذا الثوب (الدستور) على قياس الرجال والنساء

معاً بنص المادة الثالثة منه التى تقول « أننا متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية » وهو لم يصبح فضفاضاً إلا عند ما استأثر الرجال به وحدهم ! فأما أن نتمتع معهم بهذه النواة وهذا الثوب ، و إلا فالقضاء على النواة ، والتمزيق للثوب ! (فيها والا نخفيها !) وأخذ طه حسين بك يؤيدنى بشدة — وعلى طول الخط ! — فى هذا الميدان . . . وانتهى عبد العزيز باشا بأن قال ما معناه أن مصيبة مصر كبيرة فى جهل الرجال بالحياة النيابية ! . . . وبأساليبها وروحها ، وأن المصيبة تكون أفدح (مزدوجة) لو اشترك النساء مع الرجال فى هذا الميدان !

فاقترحت (فقط تهدئة لثورة عبد العزيز باشا) أن تعطى المرأة حق العضوية والانتخاب بشكل مقيد ، فيكون هذا الحق قاصرا فى البداية على المتعلمات من النساء فقط ويكون حق التصويت لمن أكملن الثلاثين ، وحق العضوية لمن اكملن الخامسة والثلاثين . وتكون هذه القيود « كخطوة أولى » للتجربة !

فرفض الباشا وأصر على رأيه ، متعنتاً ، فقررنا الانتقال إلى بقية «جدول الأعمال » ! فأتى موضوع ترشيحى لعضوية المجمع اللغوى تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين . فلم يعترض عبد العزيز باشا وطه بك على فكرة دخول المرأة المصرية المجمع اللغوى من حيث المبدأ ، ولكنهما ، وضعا لذلك شروطاقاسية . فقال الباشا ، أنه يجب على أولا — وبادىء ذى بدء — أن أحفظ ألفية ابن مالك ! فقلت والمعلقات السبع ؟؟ ! فقال طه بك : طبعاً

بالتأكيد ! ، فقلت لهما هذه مسألة بسيطة جداً ، وسوف أنتهى منها فى يومين!

فانزعج عبد العزيز باشا وقال : ولكن هذا لا يكفى ! لأن المجمع اللغوى ، وهو كما تعلمين ، مكون من علماء الرجال ، غارق الآن فى مشكلة عويصة لم يوفق بعد إلى حلها . وهى مشكلة المضاف والمضاف إليه فى حالة كذا وكيت ! — (قال هنا الباشا كلاما لغويا عويصا لم أفهمه !) — فيجب عليك أن تدرسى هذا الموضوع وتحلى هذه المشكلة أولا قبل قبولك فى عضوية المجمع ! »

وقد أيده فى هذا أيضاً طه بك

فقلت لهما : لقد رضيت بالمعلقات والالفيات ، ولكن لا قبل لى بحل مشاكل « المضافات » التى غرق فيها الرجال لقمة رأسهم ، ولا زالوا فيها غارقين ! ولهذا وإزاء تعنتكما هذا الصارخ ، فانى متنزلة عن ترشيحى لعضوية مجمعكما الكريم وسأكتفى مؤقتاً بأن أكون وزيرة . . أو نائبة !

وأحب هنا فى ختام هذه الصفحة أن أسأل معالى الباشا وعزة البك ان كان جميع أعضاء المجمع اللغوى « الرجال » قد حفظوا عن ظهر قلب الالفيات والمعلقات . . . وغيرها ، أم هذه شروط « تعجيز » خاصة بنا نحن النساء ؟ ؟ !

وبعد فهل هذا « التعجيز » يتفق مع مبدأ «أن المساواة فى الجهل عدل؟»

لقد خرجت من هذه الجلسة الخاصة بعد أن استأذنت معالى الباشا وعزة البك فى اذاعة هذه الأحاديث عن آرائهم فسمحا لى بذلك وهاءنذى قد نفذت الاتفاق .

خطيب المجمع اللغوى . . .
المطالب بحقوق المرأة السياسية !

أرجو أن يكون كلامى « خفيفاً » على نفس الدكتور طه حسين بك خطيب المولد البدوى فى المجمع اللغوى ! فكثير من الرجال يسرهم أن يتناولهم قلمى ، سواء كان بالنقد أو بالثناء ! وليس هذا لأنى أشبه المغفور له شاعر الشرق أحمد شوقى بك الذى كان يرثى الشموس . . فنراها تعود فجأة إلى الدوران ! كلا ! وإنما هناك أسباب أخرى لا داعى لذكرها هنا الآن . . .

لم أكن قبل حفلة المجمع اللغوى قد عرفت دكتور طه بك كخطيب ، ولم أكن عرفته كمؤمن بحقوق المرأة ومطالبها وبضرورة تمتعها بالمساواة السياسية . أما هو . . فيظهر أن عزته كان يعرفنى قبل حفلة المجمع ، وكان يعرفنى — وا أسفاه ! « كحمارة كبيرة » فى اللغة العربية ! ! وككاتبة مبدعة فى اللغة الفرنسية ! !

فلست ألوم الدكتور الفاضل على قلب هذه الأوضاع ! ما دام هو لم يطلع على (٦٠٠) ستمائة مقالة — وأكثر — كتبتها باللغة العربية غير الخطب والمحاضرات والبحوث العلمية والقانونية والاجتماعية . كتبت كل هذا بالرغم من كونى لم أحفظ بعد المعلقات والألفيات ولم أفهم بعد مشاكل

المضاف والمضاف إليه . . . التى أقامت المجمع على قدم ، وأقعدته على قدم أخرى !

على أنى قبل ذلك ، قد عرفت الدكتور طه ، ككاتب قدير ، ذى أسلوب جميل مطبوع بطابعه . فقرأته وأعجبنى أسلوبه . ثم حدث ذات يوم أنى اشتريت كتاباً جديداً له ، فكان من سوء حظ ميزانيتى ، ومن سوء حظه هو معى ، أن بدا موضوع الكتاب سخيفاً فى نظرى إلى حد لا يطاق ! فقد كان قصة وقعت حوادثها فى بلاد إفرنجية تمت له بصلة النسب وتمت لى بصلة الوطن العلمى ، أى الوطن الثانى . فكان فيه خيانات زوجية ، لا بل وكان فيه أيضاً « غراميات » ! . . . وهى التى أسميها « سخافات عواطفية » !

لقد قرأت كثيراً من كتب الأدب الفرنسى الرائع ، وكذلك بعض كتب الأدب الإيطالى والانجليزى ، كل بلغته، ولم تعد تشبع نفسى بقراءة القصص التافهة . . . .

« زوج غادر وامرأة مخلصة بائسة » ، لقد أصبح هذا « قاعدة » وتحصيل حاصل ، لا جديد فيه ! على أن موضوع الكتاب فى ذاته لم يك وحده السبب فى نكبة ميزانيتى ، (التى تحملت الثمن !) وإنما كان معه الشكل الذى وضعت فيه القصة . فقد كانت عبارة عن مذكرات يومية مملة خالية من الحوار . . . وخالية من الحوادث المتنوعة ، بل وخالية من توابل المفاجآت ، فلم يك فى الكتاب إلا أسلوب «طه حسين» المتين ، ولغة

« طه حسين » الفصحى . . فغضبت على القصة ولحق الغضب مؤلفها ! ، وتخلصت من الكتاب بإعطائه لسيدة « تفك الخط ! » ومبتدئة في قراءة الروايات الزوجية والغرامية من أى نوع . . . ولعل هذه السيدة لم تك « حمارة » فى اللغة العربية مثلى ! لأنها فرحت كثيراً « بيوميات » بطلة القصة . . . وقضت عاما و بعض عام ، تتحدث إلى زوجها . . . و إلى صاحباتها ، وزائراتها . . . عن يوميات بطلة طه حسين بك المسكينة الطيبة التى خانها زوجها . . . فكانت دعاية أمريكية ، يحق للمؤلف أن يشكرنى أنا عليها !

المقابلة الأولى ...

فى جلسة قضية البرج العاجى !

ودارت الأيام دورتها ، فإذا بى أقابل ذات يوم للمرة الأولى الدكتور طه حسين بك وجهاً لوجه ، وكان ذلك فى مكتب صاحب العزة الأستاذ الكبير محمد حسن العشماوى بك المستشار الملكى وزعيم الإصلاح الاجتماعى فى مصر بين الرجال . وكان معه عبد الخالق حسونه بك والأستاذ توفيق بك الحكيم . فاقتحمت هذا المجلس الرباعى دون سابق إنذار ، وكانت فرصة مواتية لمباحثة الدكتور طه بك فى يوميات بطلة قصته ، ولكن الأستاذ العشماوى بك ضيع على الفرصة ! إذ ما كاد يرانى أدخل عليهم حتى أخذ يدس بينى و بين الأستاذ توفيق الحكيم ! فأثار قضية البرجين

العاجيين بين عدو المرأة وعدوة الرجل ! فنسيت الدكتور طه حسين بك ، وأخذت أترافع — فى مواجهة توفيق بك الحكيم — فى صحة ملكية البرج العاجى النسوى « الثابت » . . . مبينة بالبراهين العادية أن البرج « الحكيمى » المتنقل ، ليس له حدود معروفة . . . وأن البرج العاجى « المنير » ، معروف الحدود ، « ثابت » الأرجاء ، فلا لبس ولا إبهام ، ولا شبه بين البرجين .

وقد أصدر قاضى الجلسة، العشماوى بك، حكمه فى الموضوع لمصلحة البرج النسوى (بعد أن قامت المحكمة بمعاينة البرج الثابت ، ولم تستطع معاينة البرج المتنقل لعدم العثور عليه !) وقد أثبتت المحكمة نتيجة هذه المعاينة فى حيثيات الحكم !

وأمن الدكتور طه بك على هذا القرار بإيماء وابتسام الاستحسان ! ولعل هذا كان بدء ظهور مناصرته للمرأة ! ولكنى لم أنتبه لهذه الظاهرة... لانهماكى بالدفاع عن برجى العاجى !

وقد خسر الأستاذ توفيق بك الحكيم هذه القضية ، لسببين : الأول ، أنه بالرغم من نبوغه ومقدرته فى تحرير المذكرات الكتابية ، يبدو ذا عى فى المرافعات الشفوية ! وثانياً لأن العشماوى بك رجل عادل ويعرف أن الحق أحق أن يتبع !

المقابلة الثانية : فى جلسة المجمع !

وكرت الأيام وكانت أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، فإذا بى أقابل للمرة الثانية الدكتور طه حسين بك ، وإذا بى ألتقى به خطيباً مبدعاً فى المجمع اللغوى يقدم زميلا جديداً له . ثم إذا بى أسمعه يطالب بحقوق المرأة السياسية ! ! كلا ! لقد أخطأت فى التعبير ! انه لم يطالب.. وإنما يؤيد فقط مطالبة المرأة بحقوقها السياسية ويوافق على مبدأ المساواة بين الجنسين . . فهو لم يجابه بعد بنى جنسه الرجال ، « بالمطالبة » بهذه المساواة ، ولهذا ، فقد أصبح « مشاعا » بين الرجال والنساء . . وسيظل « معلقا » بين الطرفين ! على أن المهم هو أن أسجل هنا بارتياح أن الدكتور طه بك قد خرج عن رجعيته وغير رأيه فى هذه الناحية .

لقد نشأ الدكتور أزهريا — وأصدقائى الأزهريون ، وإن كانوا الآن يقدروننى ، بصفة شخصية ، ما زالوا يعترضون على المساواة السياسية بين الجنسين — ثم بدا الدكتور بعد ذلك حراً دستوريا — وحزب الأحرار لا يوافق على هذه المساواة — ثم أصبح الدكتور طه بك أخيراً وفديا — وحزب الوفد لا يقر مبدأ المساواة لا بين الجنسين ولا بين جنس واحد !

فخير للدكتور طه بك ، والحالة هذه ، إن لم يعجبه الانضمام إلى حزب الكتلة (الذى قرر العمل على تقرير مساواة الجنسين فى الحقوق السياسية والاجتماعية) أن يترك أحزاب الرجال جميعها ويجابههم جميعا فى جرأة برأيه

الجديد الذى آمن واقتنع به . . . فيصدر « كتاباً » يطالب فيه الرجال المغتصبين بأن يردوا للمرأة حقوقها السياسية المسلوبة ، ثم يعزز هذه المطالبة بحيثيات من مبادىء الدين الاسلامى و بسابقات من تاريخ الاسلام القويم.

اما أن يكتفى بأن يقول لى أنا شفويا أنه يؤيد فكرة ضرورة تمتع المرأة بحقوقها الانتخابية والنيابية ، وفكرة إشراكها مع الرجل فى السلطتين التشريعية والتنفيذية وأن أذيع أنا رأيه هذا فى الناس « فهذا » لا يكفينى !

أيها الرجال ! إجمعوا أطراف شجاعتكم وسجلوا بأقلامكم ما تعلنون فى المجالس بألسنتكم ، هذا إن كان رأيكم مكوناً عن عقيدة صادقة قوية (ثابتة) .

إن ثلاثة أرباع وزراء مصر ونوابها الحاليين والسابقين واللاحقين يؤيدوننى (شفويا) فيما أطالب به من حقوق للمرأة ، ولكن . . لا يجرؤ واحد منهم على أن يثير هذا الموضوع تحت قبة البرلمان !

حديث خطير لأحد الوزراء

فى حقوق المرأة السياسية

تحدثت فى هذا العام مع أحد كبار الوزراء المصريين السابقين — فى حفل من الناس — وسألته رأيه فى مساواة المرأة مع الرجل فى التمتع بالحقوق السياسية فقال :

« انى أوافق على المبدأ . . . بشرط واحد وهو أن تثبت المرأة المصرية أنها جديرة بممارسة هذه الحقوق .

فقلت :

وكيف نستطيع نحن النساء . بعد كل هذا . أن تثبت لكم هذه الجدارة وهذا الاستحقاق وأنتم قوم متعنتون لا تقتنعون ؟

فقال الباشا :

« أن المرأة المصرية تكون جديره أو تصبح جديرة بهذه المساواة السياسية عند ما تستطيع أن تضرب الرجل .. وتنتزع منه هذا الحق بالقوة !

هذا رأى أحد كبار الوزراء المصريين ؟ أسجله هنا ليسمعه النساء والرجال معاً !

والذى أفهمه من هذا الرأى هو أن بعض الرجال المصريين يريدونا على أن نقتدى بالإنجليزيات فى أسلوب الكفاح للحصول على حقوقنا . مع أن

الفرنسيات والتركيات وغيرهن حصلن على حقوقهن السياسية دون أن يضربن رجالهن أو يمزقن ملابسهم !

فلعمرى ، هل « يوسوس » الرجال المصريون فى اذن المرأة بفكرة ثورة دموية بين الجنسين ؟ أم ترى . . . رجالنا يجسون النبض و يتحدون شجاعتنا و بأسنا ؟ ألم يأتهم خبر فى عهد ثورة ١٩١٩ الوطنية أن النساء اشتركن معهم فى ذلك الجهاد . . . بل وكن أكثر من « غالبيتهم » شجاعة وتضحية ؟ . . .

على أن الأمر فى اختيار « الأسلوب » (لاثبات جدارتنا واستحقاقنا للتمتع بحقوقنا السياسية) متروك الآن لحضرات الرجال . . . وإن كنا نحن النساء . حتى هذه اللحظة . قد فضلنا الأسلوب الفرنسى للمطابة بحقوقنا ، فاننا مستعدات « لممارسة » الطريقة الانجليزية فى الكفاح للحصول على هذه الحقوق السياسية . وذلك إذا أصر الرجال على أنها الوسيلة الوحيدة التى نثبت بها جدارتنا !

ملاحظة :

كان هذا الحديث . . . . يوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ . . وفى حفل حاشد من الجنسين !

***

كاتب انجليزى يبحث فى حى السيدة والحسينى

عن المطالبات بحق الانتخاب !

منذ حوالى ثلاثة أعوام – أو أقل قليلا – حضر إلى مصر كاتب إنجليزى اجتماعى كبير ، وما كاد يصل إلى القاهرة حتى أخذ يفتش عن الهوانم المصريات المطالبات بحق الإنتخاب وزعيمتهن . ولعله كان يود أن يدعوهن إلى الشاى . للمباحثة معهن على موائده ! وكان صاحبنا ذكياً فطناً ، فطبق القواعد الشعبية الإنجليزية ، وذهب فى الحال يجوب حى السيدة زينب والحسينى باحثاً عن المصريات المطالبات بحق الإنتخاب ! وعن زعيمتهن ، التى لم تحظ فى حياتها بشرف الإقامة فى هـذه الإحياء الوطنية المباركة .

وأخذ صاحبنا يتفرس فى وجوه النسوة هناك ، معجباً بجمالهن الرائع ، و إناقتهن الخلابة ! وكان يحاول (بالفراسة !) اكتشاف مايختلج فى نفوسهن. ويجول فى خاطرهن من أمانى قومية ، وحقوق نسوية ، ولكن الحظ خانه ، فلم يعثر على المطالبات بحق الانتخاب ولا على زعيمتهن فى هذه الاحياء .

فلم يسعه إلا أن يغير خطته أو نظريته الاجتماعية ، فذهب إلى أحياء الذوات فى الجزيرة والزمالك حيث بهر العز والإناقة عيونه ، وأخذ يفتش هناك عن ضالته ، ولكن دون جدوى ، وفجأة أوعز إليه خبيث بأن الزعيمة

المنشودة قابعة فى برجها العاجى ، فى حى أصبح « نصف ذواتى » ! هو جاردن ستى ! فذهب المسكين يعدو إلى جاردن ستى ، وهناك علم أن القيادة العليا الإنجليزية القاسية القلب ، وقعت فى غرام البرج العاجى ... فاستولت عليه بأمر عسكرى ورحلت الزعيمة إلى « برج عاجى » آخر قائم فى صحراء مصر الجديدة !

فطار صاحبنا إلى « هليو بوليس الفرعونية العتيقة » ووصل إلى منزلى العامر . يلهث تعباً ، ولكنه كان فى خير وسلامة !

كان كاتباً صحفياً كبيراً من سكان لندن ، وقد وجدته كريماً صريحاً فتوطدت بيننا أواصر الصداقة والزمالة وجرت بيننا أحاديث شيقات — أحاديث استمرت طوال مدة إقامته فى مصر — تناولنا خلالها بالبحث والمناقشة جميع شئون العالم بمختلف أنواعها (وهذه الأحاديث « أسرار » ولا مجال لإذاعتها هنا ! . .)

على أنه لم يك آتياً للمباحثة معى فى شئون العالم . أو فى السياسة العليا ! وإنما كان آتياً ليدرس موقف المرأة المصرية وحركة المطالبة بالحقوق السياسية وقد أعطيته بياناً وافياً عن ذلك مقروناً بآرائى الخاصة . وقد أعجبته أحاديثى فأخذ يمطرنى كل يوم بأسئلة شتى وكنت من ناحيتى . . أمطره بأسئلة كثيرة .

مبادىء الشريعة الإسلامية :

وقد كان متشوقاً لمعرفة موقف المرأة فى وضع التشريع الإسلامى، فسردت له كل ما أعرف (وهو كثير) عن مبادئ شريعتنا الإسلامية بالتفصيل ، وفى جميع الأحوال . وكان هو من ناحيته يشرح لى مايقابلها فى المذهب البروتستانتى والتشريع المدنى الإنجليزى، وقد صرح لى عقب ذلك أنه يحسد المسلمين على سماحة مبادئ شريعتهم ! وأن أهم شئ يعجبه فى الشريعة الإسلامية هو السهولة والحرية فى الطلاق والزواج ! وأن هذه السهولة وهذه الحرية لو وجدت فى غير هذه البلاد ليَسَّرت الهناء فى البيوت والوفاق فى الأسرات . . .

وصاحبى الزميل الإنجليزى محق فى رأيه ، لأن التفكك الواقع فى الأسرات المصرية واضطراب حال الأزواج والزوجات لايرجع سببه إلى عيوب فى مبادئ الشريعة الإسلامية ، و إنما لسوء استعمال هذه المبادئ أو لعدم فهمها .

وقد بدا الكاتب الإنجليزى متألماً شدة التألم من بعض الأوضاع المفروضة بالعرف أو التقاليد على المرأة المصرية المسلمة . فهى لا تستطيع ، كالمرأة الإنجليزية ، أن تستقل فى حياتها وتعمل لكسب قوتها بشكل محترم . فالحكومة المصرية كانت تعطى رخصة لامرأة لتشتغل بالبغاء الرسمى ! وتعطى رخصة لامرأة لتشتغل كخادمة فى البيوت ! ولكنها تقفل

فى وجهها الوظائف الحكومية ! أما البنوك والمحلات التجارية فلا تقبل (عن طريق العرف والتقاليد) إلا استخدام الأجنبيات !

فالمرأة المسلمة مقضى عليها – (وليس هذا ذنب الشريعة الإسلامية) – بأن تكون عالة على المجتمع فهى كزوجة لا تستطيع أن تطمئن إلى عيشها، وهى كمطلقة لا تضمن إلا نفقة عام بمعدل ٢٥٪ من إيراد مطلقها . . . و بعد ذلك تلجأ إلى أقاربها من الذكور ، فتكون عالة عليهم ، وعالة ذليلة !

والمرأة الإنجليزية تستطيع أن تتناول نفقة مستديمة من مطلقها مدى الحياة ! . . . بل من مطلقيها بالجملة و بالتتابع . . . . وهى بعد فى غير حاجة إلى هذه النفقة ، لأنها تستطيع أن تعيش من عملها كالرجل سواء بسواء .

فالمرأة المصرية المسلمة التى تتناقش المحاكم الشرعية فى نفقتها على أساس القروش والدراهم ! يجب أن تستقل وتعمل فى ميدان الحياة مع الرجل لتكون فى غنا عن هذا الوضع الشائن .

تألم زميلى الإنجليزى من هذه الأوضاع التى شرحتها له ، وقد قلت له أننا من أجل ذلك نطالب بحقوقنا السياسية، لنضطلع مع الرجال بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ، كى نسوى بأيدينا هذه المشاكل ، ونجعل من المرأة المصرية نداً للرجل فى ميدان الحياة . فتصبح كالإنجليزية والأمريكية .

وقد أيدنى الكاتب انجليزى فى هذا الرأى على طول الخط ... وهتف داعياً للثورة النسوية المصرية بالنصر والتوفيق !

المرأة المصرية

والحركة النسوية الإنجليزية

أشرت فى الصفحات الأولى من هذه الرسالة إلى أن الحركة النسوية الانجليزية للمطالبة بالحقوق السياسية كانت من العوامل التى أوحت إلىّ بفكرة المطالبة بحقوقنا السياسية . وقد اضطلعت فعلا بهذه المهمة تحت تأثير أحاديث المغفور له والدى الذى كان دائرة معارف فى تاريخ الحركات النسوية وحوادثها بصفة عامة ، والحركة الانجليزية النسوية بصفة خاصة ، التى كان رحمه الله معجباً بها .

ولما بدأت أكتب هذه الرسالة ، رأيت من باب الاحتياط ألا أعتمد على ذاكرتى . فهى لا تعى فى الوقت الحاضر غير بعض طرائف هذه الحركة ، ومقالب النساء فيها . لهذا لجأت إلى « الأنسيكلوبيديا بريتانيكا » عن طريق وزارة الاستعلامات البريطانية ، وحصلت على التفصيلات والتواريخ الرسمية لثورة الانجليزيات فى سبيل المساواة السياسية مع الرجل .

وانه لتاريخ حافل يشرف المرأة الانجليزية ، فقد كانت حربا قائمة بين النساء والرجال ، وكان فيها هجوم وكر وفر ! لا ، بل خطط ستراتيجية موضوعة !

وإنى أسجل هنا ، أولا ، صفحة مختصرة عن التاريخ الرسمى لهذه الثورة

وتطوراتها منذ ظهورها فى انجلترا ، وعوامل « الـكبح والتشجيع » التى صادفتها حتى انتهت بتحقيق الهدف مستكملا . ثم أعقب عليها ببعض طرائف الثورة وحوادثها الشيقة .

و إنى إذ أفعل ذلك أعتقد أنه من الواجب على المصريات أن يطلعن على تاريخ أمثال هذه الثورات النسوية و يدرسن ما فيها من أساليب وعبر و إيحاء .. تماما كما يدرس القائد الحربى أساليب جميع المواقع الحربية المشهورة فى التاريخ !

تاريخ ثورة الأنجليزيات :

ينقسم هذا التاريخ إلى أربع فترات ، ففى الفترة الأولى تظهر الحركة النسوية وتستمر ثم تنتهى بحصول النساء على حق الانتخاب للمجالس البلدية ثم مجالس المديريات .

والفترة الثانية هى فترة اشتداد الـكفاح لدخول البرلمان وظهور عوامل الـكبح والتشجيع .

والفترة الثالثة هى فترة الحرب العظمى ، والرابعة هى فترة السلم التى تحققت فيها آمال الانجليزيات وكانت مسك الختام لحركتهن .

الفترة الأولى

بدأت حركة الانجليزيات للمطالبة بحق الإنتخاب فى عام ١٧٩٢ ...

وهو التاريخ الذى أصدرت فيه مسز مارى ولستون كرافت ، كتابها المشهور عن المطالبة بحقوق المرأة . وقد أتى عقب ذلك بعض الرجال السياسيين ، أمثال ريتشارد جوبدن ، وديزرائيلى ، فأيدوا (شفويا !) هذه المطالبة ، فظلت الحركة قائمة (مسنودة !) إلى أن دخل — فى عام ١٨٦٧ — جون ستوارت ميل البرلمان . فبعد ذلك بعامين حصلت المرأة الانجليزية على حق التصويت فى انتخابات البلدية (١٨٦٩) .

فكانت هذه خطوة أولى ، أتاحت الفرصة لاستكمال حقوق المرأة ، وبالفعل ، قدم للبرلمان مشروع بذلك فى عام ١٨٨٤ . ولكن « الصديق اللدود » جلادستون . . . قضى على هذه الفرصة وقتلها فى المهد .

فلما كان عام ١٨٨٨ ، أنشئت مجالس مديريات جديدة ، فاعطيت المرأة حق الانتخاب لهذه المجالس (ولكنهم لم يعطوها حق العضوية لهذه المجالس إلا فى عام ١٩٠٧ . . . ! !)

هذا فيما يختص (بالقسم الابتدائى !) أى الخاص بحق الانتخاب والعضوية لمجالس البلدية والمديريات !

الفترة الثانية :

أما هذه الفترة وهى الخاصة بالنضال للحصول على حق الانتخاب والعضوية فى البرلمان ، فكانت معركة خطيرة وكان جهاد المرأة الانجليزية فيها شاقاً مريراً . . .

كانت الحملة للحصول ، على حقوق الانتخاب البرلمانية ، تسير فى هدوء حتى عام ١٩٠٦ ، وعندئذ أتى حزب الأحرار البريطانى ، وتربع فى دست الحكم ، وكان مستر أسكويث ، رئيس الوزارة فى ذلك الحين ، من أشد المعارضين فى إعطاء المرأة الانجليزية حقوقها السياسية ، بل كان خصمها العنيد . فكانت صدمة مؤلمة للانجليزيات ، فقمن بمظاهرات صاخبة (خصوصاً بعد عام ١٩٠٦) فى جميع أنحاء البلاد ، وانتشرت فى كل مكان « لافتات » كبيرة مكتوب عليها « حقوق الانتخاب للمرأة » .

فلما رأت الحكومة هذه الحالة ، اشتدت فى تعنتها بأن منعت تقديم أى مشروع للبرلمان خاص بحقوق المرأة الانتخابية : ظناً منها أن قفل الباب ، ومنع أثارة هذا الموضوع فى البرلمان ، قد يلقى اليأس فى قلوب الانجليزيات فيعدن إلى بيوتهن ! ولكن ظنها كان معكوساً . إذ اشتعل فى الحال لهيب الثورة ، واتخذت شكلا عدائياً مخيفاً ، فارتبكت الحكومة الانجليزية ، ثم تورطت في الكفاح وجندت رجالها لمحاربة الثائرات . فأخذ النساء يتلاكمن مع رجال البوليس الذين كانوا يحاصرونهن فى كل مكان !

ولما فشلت الحكومة فى الحصول على نصر فى معارك الشوارع ! أخذت تلقى القبض على النساء (زعيمات المطالبات بحق الانتخاب !) وتضعهن فى السجون ! وقد تحملت المرأة الانجليزية هذه المحنة بجلد وشجاعة هما موضع فخر لها فى التاريخ •

وظلت هذه المحنة قائمة حتى أتى حزب العمال فى الحكم — وهو نصير

المرأة — فأنقذ الموقف ووضع حداً لهذه الحرب الطاحنة بين الجنسين !

الفترة الثالثة

وكان مفروضا عقب ذلك أن تعطى المرأة الانجليزية حقوقها السياسية ، ولكن لسوء الحظ ، جاءت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ فأعلنت فى هذه الفترة نفسها ، وكانت محنة دولية لجميع الدول المحاربة . فوقفت الحركة النسوية بصفة اختيارية ، إذ قامت زعيمة الانجليزيات « مسز فاوست » فى ذلك الوقت وقالت — فى ندائها — مخاطبة الانجليزيات ، هذه الكلمة المشهورة :

« . . . سواء أكانت مطالبنا معترفاً بها ، أم غير معترف بها ، فان علينا الآن أن نثبت (نبرهن) أننا جديرات بلقب مواطنيات إنجليزيات »

فما كادت الزعيمة تلقى هذه الكلمة الوطنية النبيلة ، حتى كفت بغتة الانجليزيات عن المطالبة بحقوقهن ، وأخذن يؤدين ، مع الرجال ، واجبهن الوطنى ، فى سكون ، خلال سنوات الحرب العظمى الأربع .

الفترة الرابعة :

كان موقفهن نبيلا ، وكان مجهودهن عظيما ، فما كادت الحرب تنتهى حتى بادرت الحكومة باعطائهن حق التصويت لانتخاب أعضاء البرلمان . و بعد بضعة أشهر ، وفى نفس العام ، أعطتهن حق العضوية للبرلمان .

ولـكن . . . كان هذا الحق فى البدابه مقيداً . . باستكمال سن الثلاثين للمرأة !... فلم تك تستطيع المرأة ممارسة هذا الحق قبل أن تستكمل الثلاثين من عمرها ! وكانت هذه تجربة أولى لعقلية المرأة الانجليزية ! ! ولـكن لم تمض بضع سنوات على ذلك حتى اتفقت جميع الأحزاب على ضرورة رفع هذا القيد ومساواة المرأة والرجل فى السن .

ففى عام ١٩٢٨ أمر فى البرلمان مشروع القانون الذى قرر المساواة التامة فى ممارسة هذه الحقوق السياسية بين النساء والرجال. (من حيث السن !)

بعض طرائف ...

عن ثورة النساء الانجليزيات

عندما اشتدت ثورة النساء الإنجليزيات المطالبات بحق الإنتخاب ، واتخذت — كما بينت — شكلا عدائياً سالت فيه الدماء ، كانت جموع النساء المتظاهرات الصاخبات تهاجم مكاتب الوزراء ومداخل وممرات مجلس العموم ، وكان البوليس يقوم بمهمة تفريقهن و إلقاء القبض عليهن — (تماماً كما يفعل جيش اللواء سليم باشا زكى فى تفريق المظاهرات فى القاهرة !)

فحدث ذات يوم أن قامت زعيمات الحركة بمظاهرة صاخبة ، وذهبن إلى القصر الملكى يطالبن وينادين بحقوقهن . وكانت البوابة الحديدية الخارجية قد أقفلت طبعاً . . . استعداداً لاستقبالهن ! فما كان من النساء إلا أن تعلقن بهذه البوابة وأخذن يلقين — بنغمة السوبرانو ! — خطباً يعززن بها مطالبهن الشرعية ! وهنا أخذ البوليس فى إجراء عملية القبض على الخطيبات ، فجاءت سيدة خبيثة وربطت نفسها بسلسلة حديدية فى حديد البوابة ، ثم قفلت السلسلة بقفل أعطت مفتاحه لزميلة أخرى ألقته فى النهر ! !

*

ثم أخذت السيدة ، « المربوطة » بالقفل والحديد فى البوابة ، تتحدى البوليس أن يقبض عليها أو ينتزعها من هذا المكان! قائلة أنها ستظل مقيدة

بهذا الباب تخطب وتنادى بحقوق المرأة السياسية وتصرخ وتصخب إلى أن تموت . . . أو تنال حقها المسلوب ! !

فأسقط فى يد سليم باشا اسكوتلاند يارد ! ! و بعد تفكير عميق طويل — على الطريقة الإنجليزية ! — فكرت السلطات البريطانية فى البحث عن « حداد » ! . . أحضروه ، وأخذ هذا يحاول تحطيم السلسلة أو كسر القفل ، لينتزع السيدة من هذا الباب الملكى الذى لجأت إليه — مستغيثة من ظلم الرجعيين — وقيدت نفسها فى حديده ! .

وفى سباق الدربى . . .

وهنا لم تنجح مهارة اسكتلاند يارد ! فقد أقسمت إحدى المطالبات بحق الانتخاب أن تموت منتحرة تحت أقدام حصان الملك فى سباق الدربى! فتموت شهيدة ! ! ... ويكون دمها المهدور ثمنا لاسترداد حقوق المرأة ، فماتت فى حلبة السباق . . وخسر الحصان جائزة الدربى !

وونستون تشرشل ! . . .

وفى وقت من الأوقات كان مستر وستون تشرشل رئيساً للوزارة ومعارضاً . أو مصهيناً عن حقوق المرأة ، فأخذ يعدو خلفه جيش عرمرم غاضب من النساء ، يلاحقه فى كل مكان . ملوحاً فى وجهه بالمظلات . . . تلويحاً مصحوبا بصرخات سوبرانو تحمل مختلف ألفاظ « اللعنات » الدينية والإجتماعية والمدنية والقانونية الخ !

وكان مستر تشرشل — الذى يحمل فى قلبه صبر أيوب — رحيما بهن ! فلم يأمر بإلقاء القبض عليهن للتخلص منهن ! و إنما اختار طريقة أخرى : هى إلقاء القبض على نفسه ! فكان كلما هجم النساء على تشرشل ، أسرع البوليس « باختطاف » رئيس الوزارة من بينهن . . و إخفائه عن أعينهن !

هذا بعض ما كان من النساء الإنجليزيات ولعل المصريات يدركن الآن السر فى أنى كنت دائماً — كأبى من قبلى — شديدة الإعجاب بالمرأة الإنجليزية وبالنهضة النسوية فى انجلترا .

سيدة أوروبية تتحدث

عن المطالبة بحقوق المرأة المصرية

بينما كنت أسطر هـذه النبذة عن تاريخ الحركة النسوية الإنجليزية دخلت علي سيدة أوروبية الأصل ومصرية التبعية ، فلما علمت موضوع بحثى ، سخرت وقالت :

أن الاضطلاع بمهمة المطالبة بحقوق المرأة السياسية أمر لايناسبك ! لأن المطالبات بحق الإنتخاب، فى إنجلترا وغيرها من البلدان ، كلهن نسوة «عجائز» وقبيحات الشكل أو مشوهات الخلقة ، فقدن كل أمل فى الحياة ، فألقين بأنفسهن في هذا الميدان ! وقد أصبحت كلمة الحركة النسوية بالنسبة للمرأة فى جميع البلاد رمزاً لقبح الخلقة ! . . وتقدم السن ! واليأس من الحياة ! ! وأنت لست قبيحة الخلقة ، ولا متقدمة فى السن ، ومازالت زهور الحياة الباسمة متفتحة أمامك ، فتمتعى بها . . . ودعك من الحركات النسوية والسياسية والوطنية ! !

كدت أصعق عند سماع هذا الرأى ، وقلت لها غاضبة : أن من العبث أن أجادل مثلها فى هذا الموضوع ، فهي ، وإن كانت أوروبية أصلا وتربية ، إلا أنها تعيش . . . لتأكل وتنام وتتنزه وتتمتع بالسينما والسهرات ! وهذه الحياة « الخاوية » هى فى نظرى حياة بهيمية . . . حيوانية !

ثم قلت لها أن لمصر — هذا الوطن الذى تستظل برعايته وجنسيته والذى ترتفع فى خيراته ونعيمه — عليها حقاً بل واجباً ، فإن لم تؤد هذا الواجب فهى غير جديرة باسم « مواطنة » مصرية ... أو غير مصرية !

وإن كنت قد سجلت هنا هذا الرأى السخيف الخاطئ ، فانى أود أن أوجه نظر إخواتى المواطنات المصريات — بل إخوانى المصريين أيضاً ! — إلى أن الاضطلاع بالحركات النسوية والوطنية هو أزاهير الحياة وفخرها . وتأدية الواجب نحو الوطن والإنسانية هو النعيم ، بل المجد المقيم ، الذى يخلد ذكراها ويجعل المرء يموت قرير العين مستريح البال .

فما استحق أن يولد . . . من عاش لنفسه



فهرست

الباب الأول

من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٨

الباب الثانى

فى أوروبا عام ١٩٣٩

الباب الثالث

فى مصر

من بداية الحرب حتى عام ١٩٤٥

١ – قصة العودة إلى الوطن – من باريس إلى . . . وزارة الشئون الاجتماعية ! – الاستعداد للاقامة فى فرنسا – اتفاق صحفى مع فكرى بك أباظة – الرجال يبكون ! . كيف شحنت إلى الاسكندرية – الوصول – فى سراى بولكلى بالرمل – مع رفعة على ماهر باشا – مع عبد السلام الشاذلى باشا – غرز أنفى فى برنامج وزارة الشئون . ! – مع معالى عبد المجيد بدر بك . . . أو خاتمة المطاف !

٢ – فترة الركود – فى خلال سنوات الحرب الست .

٣ – العريضة الثانية للمطالبة بحقوق المرأة السياسية .

٤ – البيان الموجه إلى الوزارة النقراشية – ميثاق سان فرانسسكو وحقوق المرأة السياسية .

٥ – المرأة المصرية فى المجتمع اللغوى ! – حفلة المولد البدوى ! – مفتى الدولة القانونى – وحى المرأة ومسئوليتها .

١٩٤٦/١/١/١٦٥٢

شكر وزارة التموين

أسجل هنا كلمتى شكر جزيل أوجههما إلى وزارة التموين :
الكلمة الأولى فى شخص وزيرها صاحب المعالى طه السباعى بك والثانية أوجهها إلى الوزارة فى شخص وكيلها المساعد صاحب العزة محمود زكى بك .

فبفضل وزارة التموين استطعت الحصول على الورق . . .
فحق علىّ أن أعترف بمعونتها وأن أوجه إليها شكرى فى شخص رجالها الأفاضل . .

م . ث



الثمن ٢٥